الجمهورية التونسية

وزارة التجارة

التقرير السنوي للقدرة على الأداء

لسنة 2017

جويليــة 2018

الفهـــرس

المحور الأول: التقديم العام:

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017 ص 3- ص 8

2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 ص9 - ص 11

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة:

1- برنامج التجارة الداخلية ص 12 - ص 36

2- برنامج التجارة الخارجية ص 37 - ص 66

3- برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي ص 67 - ص 77

4- برنامج القيادة والمساندة ص 78 - ص 97

التقديم العام

تندرج وزارة التجارة (مهمة التجارة) ضمن الدفعة الثالثة من الوزارات النموذجية المعنية بتركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، التي تقتضي المرور من التصرف المبني على الوسائل إلى التصرف المبني على النتائج، وفي هذا الإطار تم إعادة هيكلة ميزانية مهمة التجارة و المهام الموكولة إليها وفق برامج و برامج فرعية تترجم السياسات القطاعية الراجعة لها بالنظر خلال سنة 2017 ، وفق ثلاث برامج عملياتية تعبر عن الاستراتيجيات العامة لمجال تدخلها و مشمولاتها كما يلي:

- البرنامج عدد 1: **التجارة الداخلية**
- البرنامج عدد 2: **التجارة الخارجية**
- البرنامج عدد 3: **التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي**

إضافة إلى برنامج **القيادة و المساندة**، التي تلعب الهياكل المنضوية تحته دور مسدي خدمات لفائدة مسؤولي البرامج العملياتية.

وتفاعلا مع مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 14 المؤرخ في 16 أفريل 2018 المتعلق بإعداد ميزانية 2019 و إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2019 فإن مهمة التجارة قامت بإعداد التقرير السنوي للأداء لسنة 2017 بما يتوافق مع الالتزامات و التقديرات التي تضمنها المشروع السنوي للأداء لسنة 2017 و الذي يتلخص في ستة (6) برامج فرعية و ثمانية عشر (18) هدفا و أربعون (40) مؤشرا لقيس الأداء, موزعة بين البرامج.

1. تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017

- **هيكلة برامج الوزارة:**

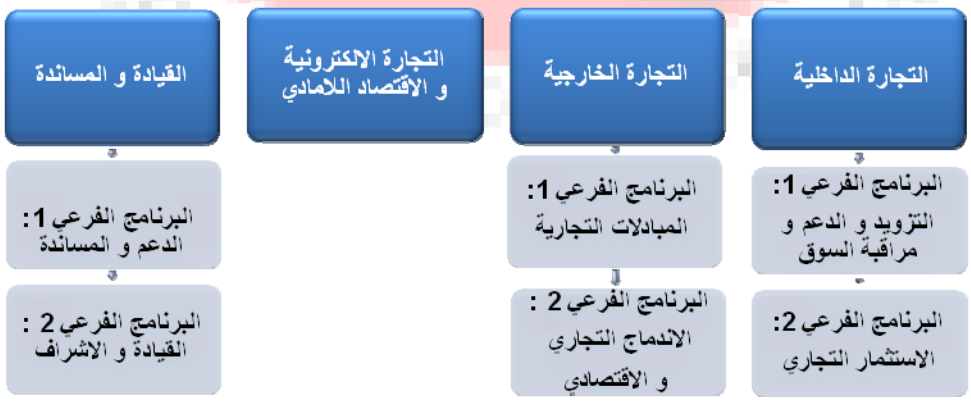

▪ أهم انجازات الوزارة خلال سنة 2017 :

رغم المناخ الاقتصادي المتغير، عملت وزارة التجارة خلال سنة 2017 على تنفيذ السياسات القطاعية الراجعة لها بالنظر والمتعلقة أساسا بالتجارة الداخلية ، التجارة الخارجية، التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي،

وفي هذا الإطار فقد تركزت مجهودات الوزارة والهياكل الراجعة لها بالنظر خاصة على :

في مجال التجارة الداخلية:

- مواصلة العمل على **تأمين تزويد السوق بصفة منتظمة** بأهم المواد الحساسة خاصة خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى.
- **متابعة تكوين وترويج المخزونات التعديلية من المواد الحساسة** (الحليب، البيض، لحوم الدواجن، البطاطا) لتغطية الحاجيات الإضافية خلال فترات ذروة الاستهلاك و خلال فترة فجوة الانتاج وضبط برنامج لتوريد بعض المنتوجات لتعديل السوق،مع اسناد امتيازات جبائية للموردين (البطاطا- البصل- اللحوم الحمراء...)،

كما أمن الديوان التونسي للتجارة خلال السنة تزويد السوق بصفة منتظمة بمادة السكر و القهوة و الشاي و الأرز مع مسك مخزون استراتيجي لاستهلاك 3 أشهر.

- **سعي متواصل للتحكم في تطور الأسعار من خلال** تنويع العرض وتعزيز الوفرة و تدعيم القدرة التنافسية, إضافة إلى مواصلة تجميد أسعار المواد المؤطرة (سياسة الدعم) , دراسة مطالب المصادقة ومراجعة أسعار بعض المنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار(حديد البناء,الاسمنت الأبيض, الأدوية الموردة و المنتجة محليا,السيارات ذات 4 خيول) كما تم تحديد تعريفات دنيا و قصوى لخدمات نقل البضائع لحساب الغير،

كما تم عقد جلسات عمل مع ممثلي المساحات الكبرى في إطار متابعة توصيات جلسة العمل الوزارية بتاريخ 9 أوت 2017 لحثهم على القيام بمجهود للضغط على الأسعار ,بهدف التحكم في تطور أسعار المنتوجات و المواد الحرة و ترشيدها و احتواء نسبة التضخم في حدود معقولة تتماشى و القدرة الشرائية للمستهلك.

- **التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة** من خلال فتح 8 أبحاث في قطاعات مختلفة ورفع 2 دعاوي أمام مجلس المنافسة.
- تكثيف **عمل جهاز المراقبة الاقتصادية** وذلك بتنظيم حملات قطاعية و مشتركة و حملات

استثنائية و مكثفة على المستوى الاقليمي و المحلي , وقد تم تركيز الجهود على مستوى البيع بالتفصيل و الجملة و على الطرقات , إلى جانب مراقبة مسالك التوزيع ,مراقبة الانتاج و المخازن بالتعاون مع بقية الهياكل الوزارية الأخرى مع الحرص على تحديد الأولويات وتنويع التدخلات،

- تحديث وتطوير الإطار القانوني للوكالة الوطنية للمترولوجيا ومراجعة الأمر الحكومي المتعلق بوحدات القيس لسنة 2001 ،و استصدار القرارات الخصوصية ذات الأولوية المتعلقة بالتاكسي متر, الرادار, أدوات الوزن , الخزانات الثابتة , صهاريج نقل المحروقات , الرقابة المترولوجية على المواد المعبأة.

في مجال التجارة الخارجية:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصدير : اعتماد إجراءات عاجلة لدفع التصدير وإحداث برنامج خصوصي " التصدير أولوية مطلقة " لتجسيم كل فرص التصدير المتاحة،
- تنظيم ندوة حول " دفع التصدير " بتاريخ 26 أكتوبر 2017،
- إصدار الأمر الحكومي عدد 1367 لسنة 2017 المؤرخ في 25 ديسمبر 2017 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى للتصدير وضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره،
- إعداد دليل إجراءات خاص بالتجارة الخارجية،
- توقيع عقد مع شركة اجنبية لاعتماد البوابة الذكية لمتابعة دخول وخروج الحاويات في ميناء رادس ،
- تمويل 99 مؤسسة مصدرة للأسواق الخارجية و 12 مجمع مهني بقيمة جملية تقدر بـ 2 992 000 دينار تونسي من صندوق تصدير + ،
- توقيع 267 اتفاقية لدعم المؤسسات بقيمة جملية تقدر بـ 27 118 245 دينار تونسي من صندوق تصدير + ،
- تنفيذ جملة من الإجراءات الهادفة لتحسين وضعية الميزان التجاري وذلك بترشيد التوريد و دعم التصدير من خلال : إعداد قائمة للمواد ذات الأولوية بالنسبة للتوريد و تضمينها بمنشور البنك المركزي للوسطاء المقبولين بتاريخ 27 أكتوبر 2017 ، الزام الموردين التونسيين بوثيقة التصريح الديواني بالبلد المصدر عند عملية التسريح الديواني ، فرض اجبارية الاستظهار بوثيقة شهادة

بيع حر في البلدان المصنعة لكافة موردي منتجات مواد التجميل و لعب الأطفال والمستلزمات المدرسية،

- الاعداد والمشاركة في أشغال اجتماعات اللجان العليا المشتركة ولجان المتابعة و اللجان الفنية مع البلدان الشقيقة والصديقة،
- المشاركة في المفاوضات مع الجانب الاوروبي بخصوص اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل ALECA على دعم الصادرات من خلال تسهيل قواعد المنشأ الاورومتوسطية لعدد من المنتوجات الصناعية وخاصة منها الملابس: تم بعث الالية الاورومتوسطية لتسهيل التجارة ،
- المشاركة في منتدى الشراكة رفيع المستوى لصناع القرار و القطاع الخاص لتسهيل التجارة و الاستثمار من اجل التنمية مع دول غرب افريقيا،
- المشاركة في أول اجتماع رسمي لتونس مع مجموعة الكوميسا COMESA بصفتها عضو ملاحظ،
- تكثيف المساعي لتطوير الإطار المنظم للعلاقات التجارية بين تونس والمجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (CEDEAO): إبرام مذكرة تفاهم في المجال الاقتصادي بين الطرفين خلال شهر نوفمبر 2017 بتونس والموافقة المبدئية على منح تونس صفة عضو ملاحظ لدى هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي،
- الانطلاق في التفاوض بشأن مناقشة مشروع اتفاقية التبادل الحر مع مجموعة الماركسور وذلك بتنظيم الاجتماع المشترك الأول ببرازيليا،
- التعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية لوضع أطر للتعاون الإستراتيجي على المدى المتوسط ،
- تنفيذ إجراءات اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة،
- تنظيم الملتقى الأول لغرف التجارة و الصناعة التونسية،
- تنفيذ برنامج تدعيم قدرات غرف التجارة والصناعة و الاستعداد للشروع في المرحلة الثانية من هذا البرنامج بتمويل من الجانب الأمريكي،
- تنفيذ برنامج تدعيم القدرة التنافسية للسلسلة القيمية لقطاع النسيج و الملابس (COM-TEXHA) لفائدة 37 مؤسسة تونسية ناشطة في القطاع،

في مجال التجارة الالكترونية :

دفع التصدير عبر التجارة الالكترونية

- مواصلة مشروع دعم الصادرات التونسية في إطار التجارة الالكترونية بين المؤسسة والمستهلك B2C وذلك بالإشراف على اعداد و ابرام ومتابعة الاتفاقية المبرمة بين الديوان الوطني للبريد ومركز النهوض بالصادرات لدعم المؤسسات المصدرة على الخط بنسبة 50 % من تكلفة الطرود البريدية الموجهة للخارج من ميزانية صندوق تنمية الصادرات،
- مواصلة مشروع تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر المنصات التجارية الافتراضية الذي يقع إنجازه بالتعاون مع مركز التجارة الدولية بجنيف من خلال تكوين 23 مستشار في مجال التصدير عبر المنصات التجارية الافتراضية عهد لهم مهمة مساندة و مرافقة 200 مؤسسة مصدرة أو لها قابلية للتصدير للقيام بعمليات التصدير عبر مختلف المنصات الافتراضية الدولية المنخرطة بها،
- المشاركة في أعمال اللجنة الوطنية لتسهيل التصدير المندرجة في إطار إنجاز المشروع النموذجي Easy Export بالتعاون الفني مع الإتحاد العالمي للبريد والذي يهدف إلى تسهيل عمليات التجارة الدولية وتيسير إجراءات التصدير بالاعتماد على الشبكة البريدية وتركيز منظومة تسمح للحرفيين وأصحاب المؤسسات الصغرى والمتوسطة بإيجاد الآليات التي تتيح لهم تسويق منتجاتهم إلى الخارج،
- التنسيق مع الأطراف المعنية بالتجارة الخارجية قصد إعداد نص تطبيقي (مقرر) يتضمن الإجراءات العملية لتمكين المؤسسات المختصّة في تصدير المنتجات عبر الطرق لإلكترونية من الانتفاع بالنظام الخاص وإحداث لجنة لتولي مهمة دراسة مطالب الانتفاع بهذا النظام.

تحسين مناخ أعمال التجارة الالكترونية

- إستكمال إجراءات ختم الصفقة الخاصة بمشروع "المساندة الفنية والتكوين في مجال التجارة الالكترونية" الممول في إطار هبة من الحكومة الإيطالية (طلب العروض الدولي عدد 2014/01)،
- إعلان طلب عروض قصد انجاز دراسة حول "واقع و آفاق التجارة الالكترونية في تونس" (طلب إبداء إهتمام عدد 2017/03) و إستكمال المرحلة الأولى من طلب العروض،
- متابعة مؤشرات عمليات الدفع الإلكتروني والمبادلات التجارية الإلكترونية من خلال التنسيق مع كل من الديوان الوطني للبريد وشركة نقديات تونس والتي تمّ إدراجها ضمن أشغال فريق العمل المكلّف بمؤشرات الإقتصاد الرقمي التابع للمجلس الوطني للإحصاء،
- مواصلة إنجاز مشروع علامة الثقة لمواقع التجارة الإلكترونية Label de Confiance الذي يقع

إنجازه بالتعاون مع الغرفة النقابية الوطنية للتجارة الإلكترونية والبيع عن بعد المنظوية تحت الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والذي يهدف إلى تركيز آلية لإسناد علامة ثقة مرئية لمواقع التجارة الإلكترونية والتي تستجيب لعدد من المعايير قصد تحسين جودة مواقع التجارة الإلكترونية والخدمات المسداة وبالتالي توفير ضمانات من دورها دعم ثقة المستهلك على الخط،

- إرشاد وتوجيه أصحاب المشاريع الوافدين على الوزارة للاستفسار حول التجارة الإلكترونية،
- دراسة مقترح إحداث خلية مركزية لمراقبة مواقع التجارة الإلكترونية تضمّ ممثلين عن إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي وإدارة الابحاث الاقتصادية وإدارة الجودة وحماية المستهلك ونقاط إتصال بالإدارات الجهوية للتجارة وذلك قصد مراقبة التجاوزات المرتكبة على مواقع الواب التجارية والتصدي للممارسات غير المشروعة والسهر على سلامة وشفافية المعاملات التجارية الالكترونية مع توفير أكثر حماية للمستهلك التونسي على الخط ،
- دراسة مقترح تفعيل نشاط اللجنة الوطنية الفنية للتجارة الإلكترونية من خلال النظر في تنقيح الأمر عدد 2807 لسنة 1999 المؤرخ في 21 ديسمبر 1999 المتعلّق بإحداث لجنة وزارية للتجارة الالكترونية وإسناد رئاسة اللجنة الوطنية الفنية للتجارة الإلكترونية لوزارة التجارة،
- المشاركة في مختلف الأعمال المتعلقة بمراجعة الأطر القانونية خاصة في الجوانب المعلقة بالتجارة الالكترونية على الخط (قانون طرق البيع والإشهار التجاري، قانون تجارة التوزيع، المجلة الرقمية،...)،
- تأمين دورتين تكوينيتين في مجال التجارة الالكترونية لفائدة مجموعة من إطارات الوزارة،
- المشاركة في التظاهرات الوطنية والجهوية والقيام بمداخلات حول موضوع التجارة الإلكترونية والتسويق الالكتروني التصدير على الخط والدفع الإلكتروني بهدف مزيد نشر ثقافة التجارة الإلكترونية في تونس،
- النظر في إمكانية إعداد برنامج عمل للمساندة الفنية في مجال التجارة الالكترونية يتضمّن خاصة تطوير الإطار القانوني المنظّم لممارسة نشاط التجارة الالكترونية في تونس وذلك في إطار التعاون الفني التونسي الأمريكي وخاصة برنامج تطوير القانون التجاري CLDP .

2. تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017

بلغت نفقات وزارة التجارة (مهمة التجارة) خلال سنة 2017، 600 999 561 1 ألف دينار بينما بلغت

تقديرات الاعتمادات المرصودة بقانون المالية الأصلي 000 804 670 1 ألف دينار ، أي بفارق سلبي قدره 8304400 ألف دينار ، وتكون بذلك نسبة الانجاز في حدود **99.5 %**.

و تبين الجداول الموالية توزيع و تنفيذ ميزانية الوزارة حسب طبيعة النفقة و حسب البرامج:

جدول تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة : دينار

طبيعة النفقة	تقديرات ق.م.الأصلي 2017	تقديرات ق.م. تكميلي 2017	إنجازات 2017	الفارق	نسبة الانجاز
نفقات التصرف	**1 659 211 000**	**1 559 211 000**	**1 556 728 496**	**2 482 504-**	**99.8%**
التأجير العمومي	**32 694 000**	**32 694 000**	35 365 211	2 671 211	**108.2%**
وسائل المصالح	**6 370 000**	**6 370 000**	7 233 439	863 439	**113.6%**
التدخل العمومي	**1 620 147 000**	**1 520 147 000**	1 514 129 845	-60 171 155	**99.6%**
نفقات التنمية	**11 593 000**	**11 593 000**	**5 271 104**	**-6 321 896**	**45.5%**
الاستثمارات المباشرة	**2 880 000**	**2 880 000**	**689 657**	**-2 190 343**	**23.9%**
على الموارد العامة للميزانية	1 830 000	1 830 000	**689 657**	-1 140 343	**37.7%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة	1 050 000	1 050 000	0	-1 050 000	**0%**
التمويل العمومي	**8 713 000**	**8 213 000**	4 581 447	**-3 631 553**	**55.8%**
على الموارد العامة للميزانية	5 100 000	4 600 000	4 581 447	-18 553	**99.6%**
على موارد القروض الخارجية الموظفة	3 613 000	3 613 000	0	-3613000	**0%**
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**		**0%**
المجموع	**1 670 804 000**	**1 570 304 000**	**1 561 999 600**	**-8304400**	**99.5%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 1:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية سنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

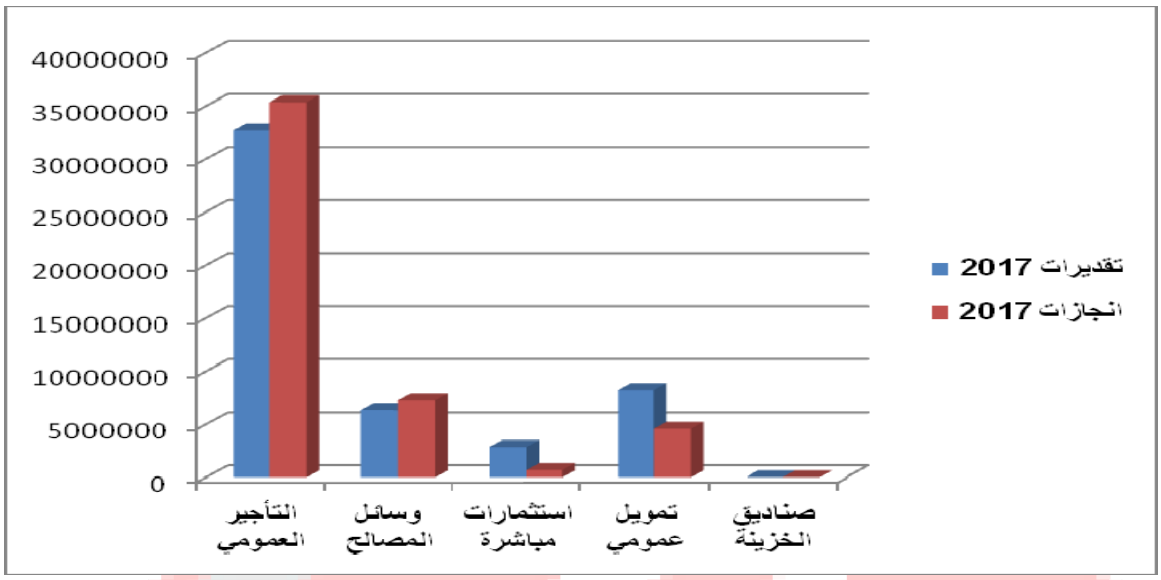

➢ لم يتم إدراج التدخل العمومي بالرسم البياني قصد إعطائه أكثر مقروئية

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: دينار

البرامج	تقديرات2017 ق.م.الأصلي (1)	تقديرات2017 ق.م.التكميلي (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات2017	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
البرنامج عدد 1*	1 624 639 000	1 524 639 000	1 519 761 310	4 877 690-	99.7%
باحتساب قيمة الدعم	1 624 639 000	1 524 639 000	1 519 761 310	4 877 690-	99.7%
دون احتساب قيمة الدعم	24201000	24201000	25579109	1378109	106%
البرنامج عدد 2*	38 409 000	37 909 000	34 762 634	3 146 366-	91.7%
البرنامج عدد 3*	229 000	229 000	266 597	37 597	116.4%
البرنامج عدد 4*	7 527 000	7 527 000	7 209 059	-317 941	95.8%
المجموع العام	1 670 804 000	1 570 304 000	1 561 999 600	- 8 304 400	99.5%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

*(1) التجارة الداخلية

(2) التجارة الخارجية

(3) التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي

(4) القيادة و المساندة

رسم بياني عدد 2:
مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية 2017
التوزيع حسب البرامج (إ.ع الدفع)

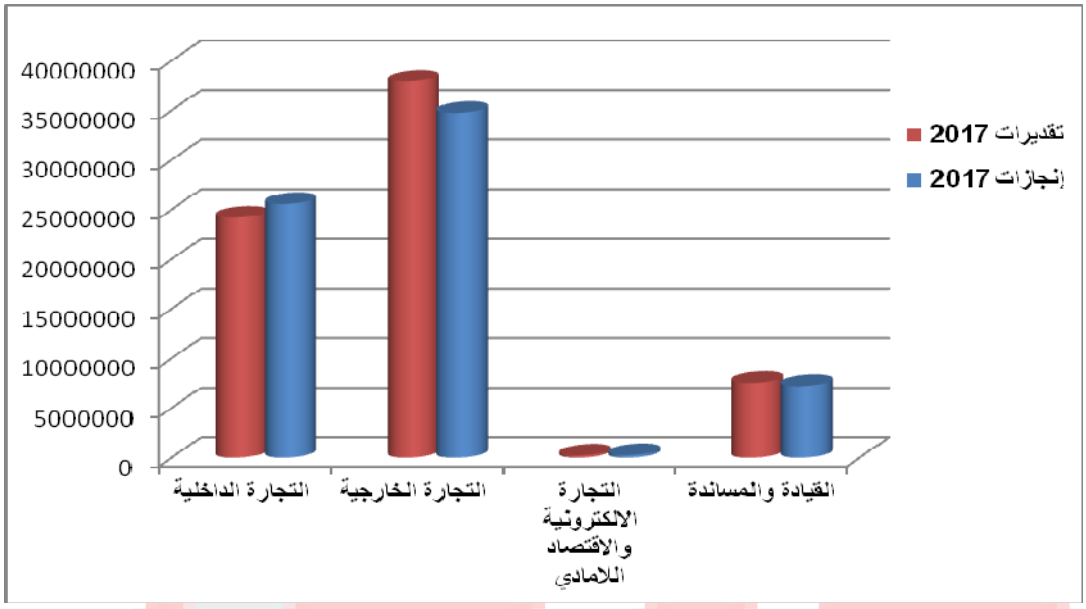

- تم اعتماد تقديرات و انجازات برنامج التزويد و الدعم و مراقبة السوق و الاستثمار التجاري دون احتساب قيمة التدخل العمومي في الرسم البياني قصد إعطائه أكثر مقرونية

المحور الثاني:

تقديم برامج الوزارة

برنامج

"التجارة الداخلية"

رئيس البرنامج:
السيد محمد العيفة المدير العام للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية تولى مهامه ابتداء من 19 ماي 2015
السيد عبد القادر الطيمومي المدير العام للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية بالنيابة تولى مهامه ابتداء من 1 جوان 2017
السيد محمد شكري رجب المدير العام للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية تولى مهامه ابتداء من 7 نوفمبر 2017

1- التقديـــــم العـــام للبرنامج:

*هيكلة البرامج الفرعية:

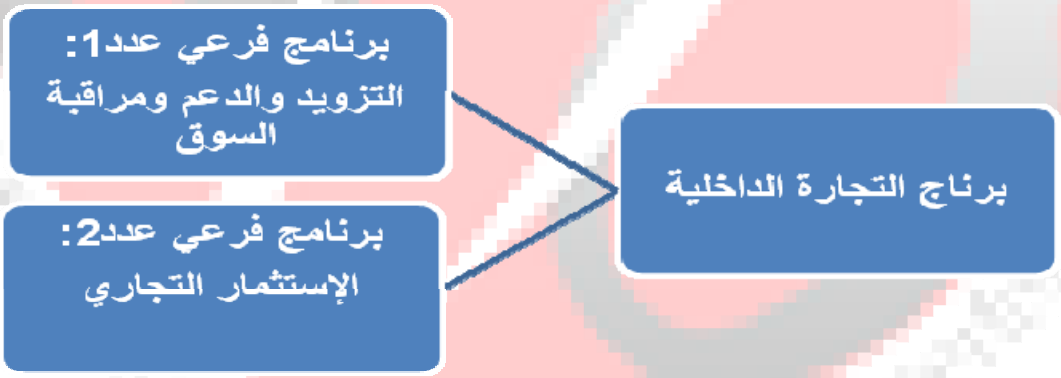

- **البرنامج الفرعي عدد 1: التزويد و الدعم و مراقبة السوق**

- الإدارة العامة للمنافسة و الأبحاث الاقتصادية ، إدارة التجارة الداخلية ، إدارة الجودة و حماية المستهلك، وحدة تعويض المواد الأساسية ، الإدارات الجهوية للتجارة، مجلس المنافسة، المعهد الوطني للاستهلاك، شركة اللحوم، الديوان التونسي للتجارة، للشركة التونسية لأسواق الجملة، شركة معرض نابل،الوكالة الوطنية للمترولوجيا.

- **البرنامج الفرعي عدد 2: الاستثمار التجاري**

- إدارة الحرف و الخدمات،
- وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة و الصيد البحري،
- وحدة الإحاطة بالمستثمرين.

***أهم أهداف البرنامج**

يكتسي برنامج التجارة الداخلية خصوصية باعتبار حجم الإعتمادات المخصصة له من جهة وطبيعة الأهداف المرسومة به من حيث انعكاسها المباشر على القدرة الشرائية للمواطن ، إذ يشمل برنامج التجارة الداخلية بصورة عامة السهر على تحقيق الاهداف التالية :

- **ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك بـ:**
  - إحكام تزويد البلاد من المواد الحساسة وضمان الوفرة وإستقرار الأسعار،
  - إعتماد سياسة أسعار ترتكز على تحفيز الإنتاج الوطني وترشيد مستوى الزيادات للمواد المؤطرة مع تحيينها لملائمتها مع الواقع،
  - مواصلة سياسة الدعم مع ترشيد مستوى نفقاته وتوجيهه نحو مستحقيه،
  - تحفيز المنافسة في السوق من خلال تطوير مناخ الأعمال ودعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
  - إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة،
  - تطوير منظومة حماية المستهلك،
  - مواصلة المساهمة في مجابهة التهريب والتجارة الموازية والحد من إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني،
- **دفع النمو وتطوير النسيج التجاري وذلك من خلال توفير الأرضية الملائمة للإستثمار عبر :**
  - تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة وتركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة،
  - تطوير شيكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة بمختلف المناطق،
  - مزيد توفير الظروف الملائمة لتطوير نظام العقود تحت التسمية الأصلية في القطاع التجاري وفي الخدمات الموجهة للمستهلك،
  - ضمان مصالح التجارة الصغرى ومساعدتها على مواكبة التطورات وتحسين أدائها

خاصة من خلال تسهيل النفاذ للتمويلات.

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج:

يتعلق برنامج التجارة الداخلية بصورة عامة بتنظيم السوق من حيث تكريس آليات ناجعة لضمان انتظامية التزويد ومراقبة شفافية المعاملات التجارية واحترام الأسعار والهوامش المحددة وترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه ،وتكثيف الرقابة للتصدي لمختلف الممارسات التقييدية أو التي لها مساس بالمنافسة في السوق وبالجودة والسلامة وحماية المستهلك إلى جانب إعادة تأهيل المسالك وتنظيم بعض الأنشطة التجارية.

2-1- فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي عدد 1: التزويد و الدعم و مراقبة السوق:

- ضمان انتظامية تزويد السوق خاصة بالنسبة للمواسم الاستهلاكية الكبرى (شهر رمضان، عيد الأضحى، الموسم الصيفي) بالتعويل أساسا على الإنتاج الوطني.
- التنسيق مع مختلف المتدخلين في منظومات الإنتاج لإستيعاب فوائض الإنتاج خلال فترات الذروة وذلك عبر آليات الخزن التعديلي (تخزين 55,3 مليون لتر من الحليب و44,8 مليون بيضة وحوالي 1879 طن من لحم الدجاج و1553 طن من لحوم الديك الرومي و18,162 ألف طن من البطاطا)، إضافة إلى تفعيل آليات التصدير والتحويل.
- العمل الميداني والمتابعة اليومية لمواكبة مختلف التحولات التي تشهدها السوق، وهو ما أفضى في النهاية إلى تحقيق نتائج هامة على مستوى تزويد السوق والتحكم في التقديرات على مستوى المخزونات.
- التحكم في تطور الأسعار من خلال تنويع العرض وتعزيز القدرة التنافسية إضافة إلى مواصلة تجميد أسعار المواد المؤطرة والمدعمة وتحيين ومراجعة أسعار بعض المنتوجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار،
- تكثيف عمل جهاز المراقبة الاقتصادية بالتعاون مع بقية الهياكل الوزارية الأخرى مع تحديد الأولويات وتنويع التدخلات (تم القيام بـ 330883 زيارة وتسخير 22096 فريق و رفع 44633 مخالفة بمعدل 149 مخالفة في اليوم موزعة بين مختلف مسالك التوزيع (انتاج، جملة، تفصيل وطرقات) .

- مواصلة تنظيم الحملات القطاعية المشتركة والحملات الاستثنائية على المستوى الاقليمي والجهوي وقد تم التركيز على مسالك البيع بالتفصيل والجملة والطرقات إضافة إلى مراقبة الانتاج ومخازن التبريد بالتعاون مع الهياكل الوزارية الأخرى وقد افضت إلى النتائج التالية :
  - القيام بـ 171 حملة مراقبة (6 حملات وطنية، 92 حملة إقليمية، 73 حملة جهوية)
  - رفع 6671 مخالفة (92527 زيارة / 1393 فريق)
- بلغت كميات الفرينة المدعمة خلال سنة 2017 حوالي 6,6 م ق مقابل تقديرات أولية في حدود 6,5 م ق أي بزيادة بـ 1,53 % ، وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى الإحداثيات الجديدة من المخابز بالإضافة إلى الكميات الاستثنائية التي يتم ترويجها في فترات ذروة الاستهلاك على غرار العودة المدرسية وشهر رمضان ومواسم الإنتاج الفلاحي الكبرى.
- أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الاستهلاك بعنوان سنة 2017 حوالي 164,655 ألف طن مقابل تقديرات اولية في حدود 165 ألف طن ويرجع الفارق بالأساس إلى نجاعة منظومة الحصص في توزيع الزيت النباتي على المعلبين التي تم اعتمادها منذ سنة 2014، حيث يتم الالتزام بترويج الزيت النباتي في حدود الحصص الشهرية المخولة لكل وحدة تعليب مع الأخذ بعين الاعتبار لكمية تعديلية في حدود 5 ألاف طن تروج على المعلبين في فترات ذروة الاستهلاك وعند الحاجة.

2-2- فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي عدد 2: الاستثمار التجاري:

شهد القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري خلال سنة **2017** انجاز بعض العناصر التالية:

- استصدار قرار مشترك من وزير الصناعة والتجارة ووزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 09 جوان 2017 المتعلق بإحداث سوق إنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية إلى جانب الموافقة على تمويل الدراسات التقنية للمشروع من قبل ممول اجنبي كما تولت وحدة التصرف حسب الأهداف تقديم المساعدة الفنية للجهة المالكة لسوق الإنتاج.
- الانطلاق في تجسيم المشاريع الوطنية والمهيكلة كما جاء في مخطط التنمية وبمقتضى الأمر عدد 4061 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أكتوبر 2014 والأمر الحكومي عدد 396 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أفريل 2018 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1107 لسنة 2004 المؤرخ في 17 ماي 2004

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 :

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التجارة الداخلية خلال سنة 2017، 1519761310 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 1624639000 ألف دينار ، أي بفارق سلبي قدره 4877690 ألف دينار، وتكون بذلك نسبة الانجاز في حدود 99.7 %

جدول عدد3

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة : دينار

بيان النفقات	ق م أصلي 2017	ق م تكميلي 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ(2)-(1)	النسبة% (2)/(1)
نفقات التصرف	1624384000	1524384000	1519650014	4733986-	%99,7
التأجير العمومي	20863000	20863000	21841913	978913	%104,7
وسائل المصالح	3083000	3083000	3625900	542900	%117,6
التدخل العمومي	1600438000	1500438000	1494182201	6255799-	%99,6
نفقات التنمية	255000	255000	111296	143704-	%43,6
استثمارات مباشرة	255000	255000	103179	151821-	%40,5
على موارد ميزانية الدولة	255000	255000	103179	151821-	%40,5
على موارد قروض خارجية	0	0	0	0	0
تمويل عمومي	0	0	8117	8117	-
على موارد ميزانية الدولة	0	0	8117	8117	-
على موارد قروض خارجية	0	0	0	0	0
صناديق الخزينة	0	0	0	0	0
المجموع العام	1624639000	1524639000	1519761310	4877690-	%99,7

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع.الدفع)

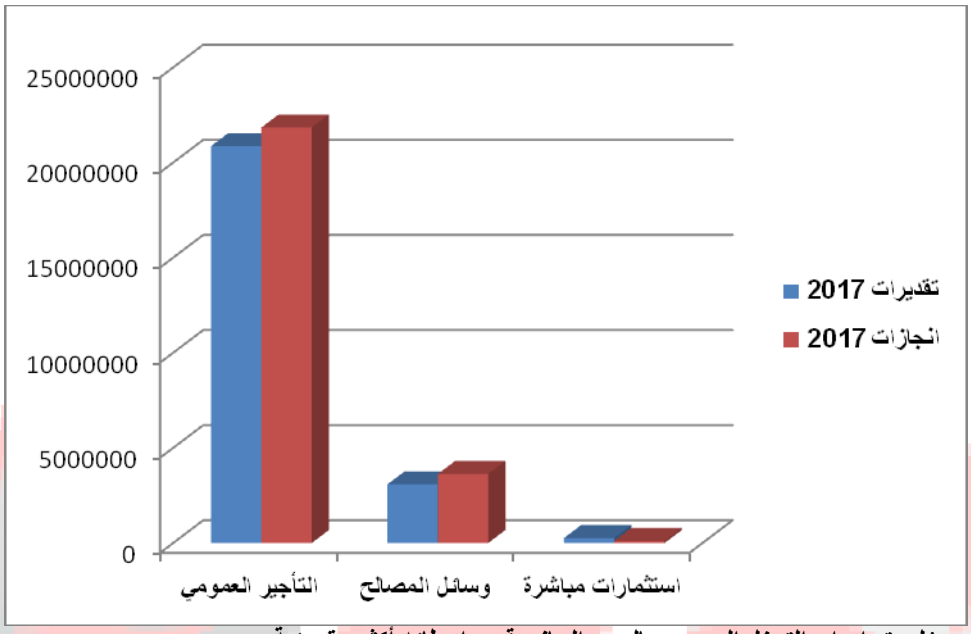

*لم يتم ادراج التدخل العمومي بالرسم البياني قصد اعطائه أكثر مقروئية

جدول عدد 4

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: دينار

بيان النفقات	ق م أصلي 2017	ق م تكميلي 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ(2)-(1)	النسبة% (1)/(2)
البرنامج الفرعي 1-1	1624223000	1524223000	1519306808	4916192-	%99,7
البرنامج الفرعي 1-2	416000	416000	454502	38502	%109
المجموع العام	1624639000	1524639000	1519761310	4877690-	%99,7

رسم بياني عدد4

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية البرامج الفرعية لسنة 2017

2-3 تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 1.1.1- ضمان انتظامية التزويد:

يساهم هذا الهدف في :

- ضمان إنتظامية تزويد السوق خاصة بالنسبة للمواسم الإستهلاكية الكبرى (شهر رمضان، عيد الأضحى، الموسم الصيفي) بالتعويل أساسا على الإنتاج الوطني.
- التنسيق مع مختلف المتدخلين في منظومات الإنتاج لإستيعاب فوائض الإنتاج خلال فترات الذروة وذلك عبر آليات الخزن التعديلي (تخزين 55,3 مليون لتر من الحليب و44,8 مليون بيضة وحوالي 1879 طن من لحم الدجاج و1553 طن من لحوم الديك الرومي و18,162 ألف طن من البطاطا)، إضافة إلى تفعيل آليات التصدير والتحويل.
- مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل والمنظمات المهنية المتدخلة في مختلف منظومات الإنتاج وخاصة الفلاحية منها.
- ضبط منهجية وخطة خزن إستراتيجية يتم فيها تشريك كافة المتدخلين الإقتصاديين وذلك بغاية تحقيق الأمن الغذائي وتجنيب البلاد الإنعكاسات السلبية لتقلبات السوق العالمية.
- العمل الميداني والمتابعة اليومية لمواكبة مختلف التحولات التي تشهدها السوق، وهو ما أفضى في النهاية إلى تحقيق نتائج هامة على مستوى تزويد السوق والتحكم في التقديرات على مستوى المخزونات.

الهدف 1.1.1: ضمان انتظامية التزويد	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.أ 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 201 (1) /(2)
	المؤشر عدد 1-1 :نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	%	83	91.47	110%	80	80	84,92	106,15

رسم بياني عدد 5

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشر قيس الأداء الخاص

بالهدف ضمان انتظامية التزويد لسنة 2017

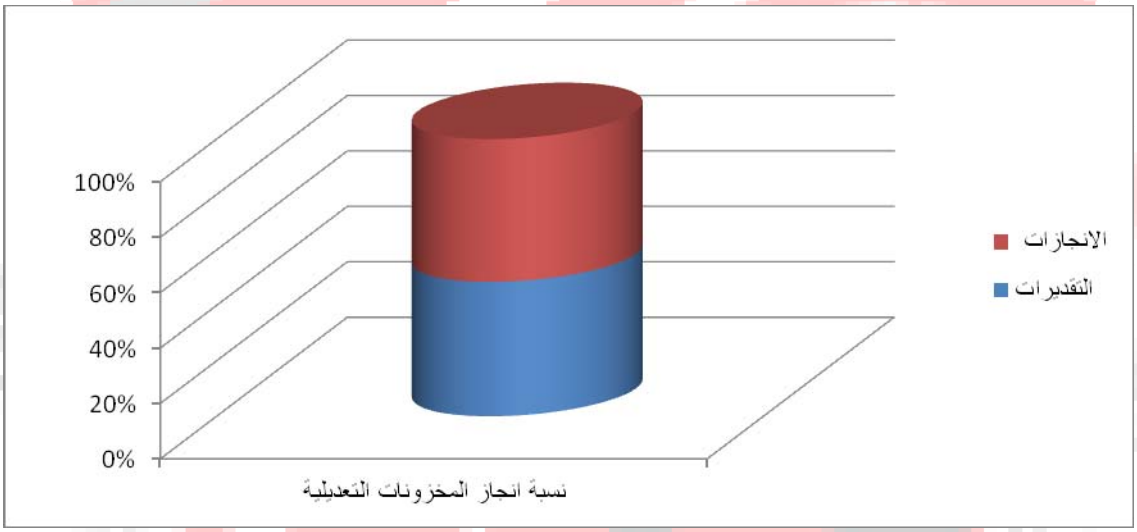

تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

المؤشر1-1: نسبة تغطية المخزونات التعديلية :

يساهم هذا المؤشر في متابعة الإنتاج بالنسبة للمنتجات المعنية بتكوين المخزونات على غرار مادة (الحليب،البيض،لحم الدجاج والديك الرومي،البطاطا) ومتابعة تطور الإستهلاك الوطني. وفي حالة عدم إنجاز برنامج الخزن يتم إتخاذ الإجراءات التعديلية اللازمة على غرار التوريد.

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ84,92% بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- تم تسجيل نسبة عالية في إنجاز المخزون التعديلي لبعض المنتجات فاقت 100 %على غرار لحوم الدواجن والحليب،حيث تم تسجيل وفرة في إنتاج الحليب المعقم ولحوم الدواجن بحوالي 3 %

مقارنة بنسبة 2016 إضافة إلى توفر مخزونات متبقية Stock report من سنة 2016 (حوالي 905 طن لحم دجاج + 1400 طن لحوم ديك رومي+34.7 مليون لتر حليب).

- أن نسق تكوين مخزون البطاطا لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى نقص في الإنتاج من جراء نقص مياه الري.
- تم تحقيق نسبة إنجاز84,92 % تفوق نسبة التقديرات 80 % (جدول المصاحب).

	برنامج الخزن (2017)	الإنجاز (2017)	النسبة (%)
الحليب (مليون لتر)	60	55,3	92,16
البيض(مليون بيضة)	50	44,8	89,6
لحم الدجاج (طن)	2000	1879	93,95
ديك رومي (طن)	1500	1553	103,53
البطاطا(ألف طن)	40	18,162	45,4
			84,92

ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها إدارة التجارة الداخلية لتحقيق نتيجة هذا المؤشر:

- المشاركة الدورية في لجان فنية تعنى بمتابعة تكوين المخزونات التعديلية.
- القيام بزيارات ميدانية لمعاينة المخزونات.
- وضع برنامج لتوزيع المخزونات على الجهات.
- متابعة و تقييم مدى تغطية المخزونات للحاجيات الإستهلاكية وإتخاذ الإجراءات التعديلية اللازمة (التوريد في حالة تسجيل نقص على غرار مادة البطاطا أو دعم التصدير حالة تسجيل فائض في الإنتاج على غرار مادة الحليب المعقم).

الهدف 2.1.1- ضمان السير التنافسي للسوق وحماية المستهلك

يعتبر من أهم أهداف المخطط الخماسي المقبل حيث سيتم التركيز على إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وتطوير منظومة حماية المستهلك وذلك من خلال دفع وتحسين أداء عمل جهاز المراقبة الاقتصادية وتواجدها بالسوق بالإضافة لتطوير تدخلات المعهد الوطني للاستهلاك خاصة في مجال تنمية ثقافة الاستهلاك وإجراء البحوث والتحاليل ذات الصلة.

الهدف 1-1-2 ضمان السير التنافسي للسوق وحماية المستهلك: مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
المؤشر عدد 1-1-2-1-1: التواجد في السوق.	عدد	-	405000	-	410000	410000	330883	81%
المؤشر عدد 1-1-2-2-1: عدد الملفات المنجزة /عدد المؤشرات المرصودة.	نسبة	16,7%	31,8%	%190	27	27	41,3%	%152
المؤشر عدد 1-1-2-3-1: نسبة العينات غير المطابقة	نسبة		20		25	25	26.4	%105.6
المؤشر عدد 1-1-2-4-1: تحاليل وإختبارات المقارنة المنجزة	عدد	3	1	33%	3	3	2	67

رسم بياني عدد 5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات المؤشرات الخاصة

بالهدف ضمان السير التنافسي للسوق وحماية المستهلك لسنة 2017

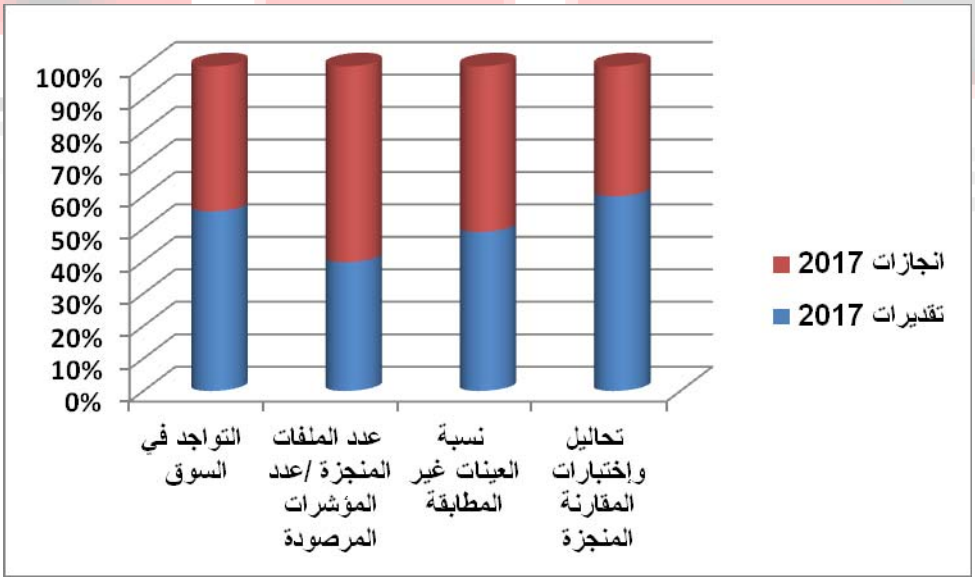

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

الهدف 1-1-2 ضمان السير التنافسي للسوق وحماية المستهلك:

المؤشر 1-1-2-1: التواجد في السوق

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 81% بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها :

- ✓ تعطل سير العمل الرقابي أو إلغاء عدد من العمليات الرقابية في بعض الولايات نتيجة تواتر الإضطرابات الإجتماعية وما رفقها من إشكاليات أمنية (قبلي، تطاوين، قفصة، سيدي بوزيد، القصرين، مدنين...)
- ✓ عدم إنجاز إنتدابات جديدة لتعزيز الجهاز أو تعويض المتقاعدين وضعف الإمكانيات المادية المسخرة (اهتراء أسطول السيارات، حصص المحروقات....)
- ✓ بروز إشكاليات تنسيقية حالت دون تطوير العمل المشترك بالكيفية المطلوبة خاصة على مستوى اللجان الجهوية لمتابعة انتظامية التزويد والأسعار ومقاومة التجارة الموازية والتهريب،

المؤشر 2.2.1.1 :عدد الملفات المنجزة/عدد المؤشرات المرصودة

تم تسجيل نسبة انجاز قدرت بـ 152 بالمائة بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من العوامل من أهمها:

- متابعة أعمال الأبحاث المنجزة على المستوى الجهوي لإثراء المؤشرات ذات البعد الجهوي (صفقات عمومية بصفة خاصة، ممارسات ذات بعد جهوي) .
- تحسيس وتشريك الإدارات الجهوية للتجارة كطرف فاعل في مجال المنافسة.
- وضع منهجية عمل دقيقة لانجاز الأبحاث المستوجبة ومعاضدة الإدارة المركزية للمنافسة لتعميق أو تصويب مسار الأبحاث (تكامل الأبحاث المنجزة جهويا ومركزيا) .
- تخطيط محكم لمراحل ختم الأبحاث وإعداد التقارير قبل إحالتها على مجلس المنافسة.
- التسريع في إعداد المعطيات والدراسات التي يطلبها مجلس المنافسة واختصار آجال الإنجاز.
- سهولة معالجة طلبات الأبحاث الواردة من مجلس المنافسة خاصة المتعلقة بطلب الحصول على معطيات مقارنة بالأبحاث المعمقة التي يتم فتحها على مستوى الإدارة، حيث تم تلقي الاستجابة خلال سنة 2017 لعدد 05 طلبات من جملة 06 تقدم بها المجلس.
- عدم جدية نسبة هامة من المؤشرات لممارسات مخلة بالمنافسة مما يؤدي إلى حفظها، حيث تم خلال سنة 2017 حفظ عدد 05 مؤشرات.

المؤشر 1-1-2-3: نسبة العينات غير المطابقة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 26.4% بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- توجيه إقتطاع العينات نحو المنتجات المشكوك في سلامتها وجودتها،
- تحديد العينات المرفوعة لكل إدارة جهوية للتجارة مسبقا في البرنامج السنوي لمراقبة الجودة وقمع الغش،
- إعداد بطاقات توجيهية في مراقبة بعض المنتوجات والتركيز على ترشيد العينات وإستهداف المنتوجات الغير مطابقة.
- كما أن نسق تنفيذ مشروع إنجاز التحاليل المخبرية لم يكن بالكيفية االمأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى:
- *محدودية الميزانية المرصودة للتحاليل المخبرية،
- *عدم التكافؤ في رفع العينات بين الجهات يصل في بعض الإدارات الجهوية للتجارة إلى صفر عينة ،
- *تعثر إجراء التحاليل المخبرية في عدة مناسبات لعدم خلاص مستحقات المخبر،
- كما تفاوت عدد العينات المقتطعة والغير مطابقة بين الإدارات الجهوية للتجارة وإدارة الجودة وحماية المستهلك كما هو مبين بالرسم البياني التالي:

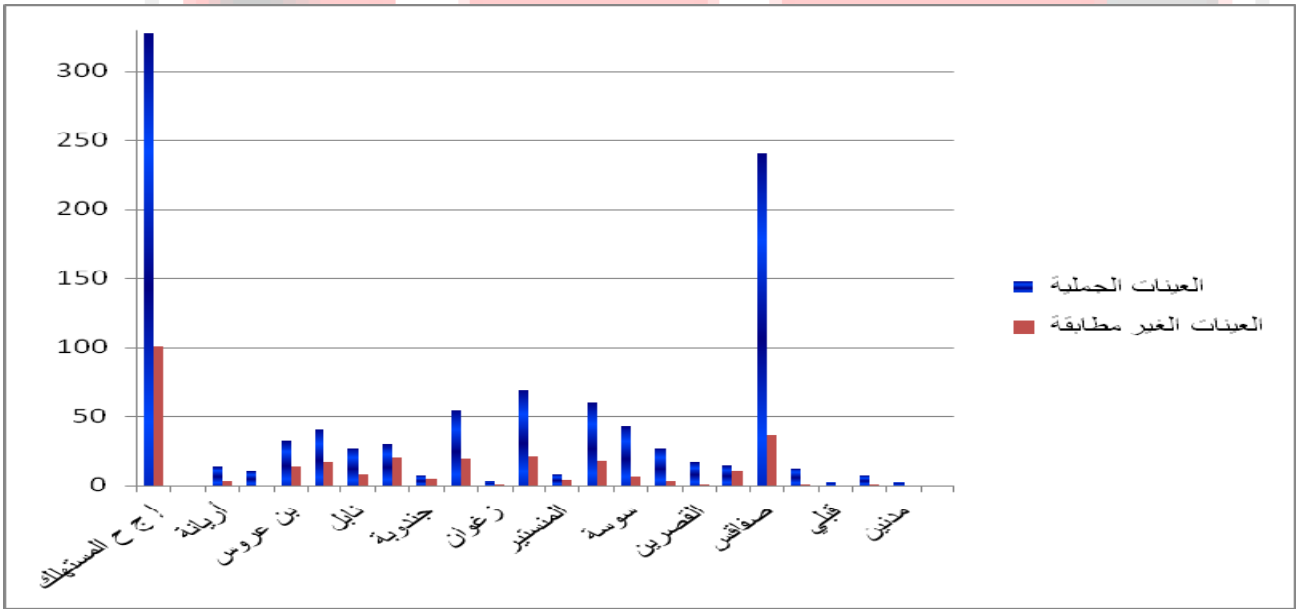

المؤشر 1-1-2-4: تحاليل وإختبارات المقارنة المنجزة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 67% بالنسبة لـ 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ عدم كفاية الآجال بالنسبة لتحليل مادة التن لنشر النتائج قبل موفى سنة 2017 باعتبار أن معيار استكمال الانجاز هو "النشر للعموم" للنتائج والمقارنات المستخرجة من التحاليل، مع العلم أنه تم نشر النتائج خلال الثلاثي الاول من سنة 2018.
- ✓ كما أن نسق تنفيذ المشروع لم يكن بالكيفية المأمولة، ويعود ذلك بالأساس إلى طول اجراءات اقتناء عينات المنتجات موضوع التحاليل والاختبارات التي يتعيّن توفر بعض الشروط الفنية فيها من أهمها تماثل دفعة الانتاج، إلى جانب أسباب خارجية مردها تفاوت قدرات المخابر وتفرغها واستيفاؤها شروط الاختبارات المطلوبة من المعهد.

الهدف 3.1.1 ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه :

بالتوازي مع مواصلة سياسة دعم السلع الاستهلاكية الأساسية سيتم التركيز على ترشيد مستوى نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه وذلك من خلال مواصلة العمل على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك ويتم قياس ذلك بصفة نسبية من خلال التحكم في الكميات السنوية المستعملة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

الهدف 1-1-3 ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه	مؤشرات قيس الأداء	المنتوج	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017% (1) /(2)
	المؤشر1: نسبة تطور الكميات المستهلكة من المواد المدعمة	فرينة	مليون قنطار	6.4	6.57	102.65%	6.5	6.5	6.6	101.53%
	كميات الفرينة المدعمة كميات الزيت النباتي المدعم	زيت	ألف طن	165	160.2	97.09%	165	165	164.655	99,79%

رسم بياني عدد 5

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف ترشيد الدعم لسنة 2017

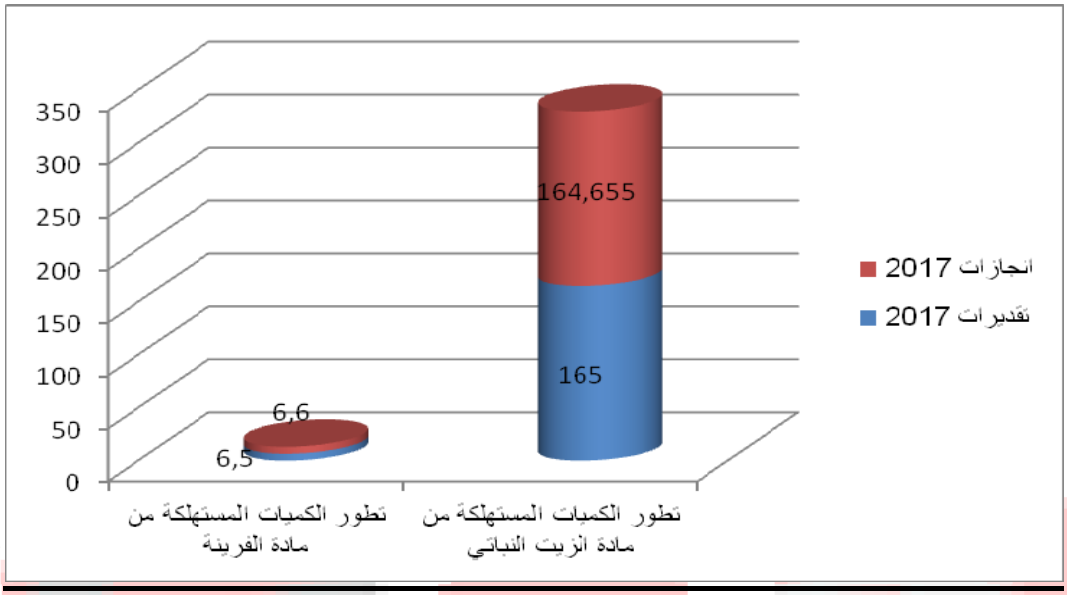

المؤشر 1.3.1.1- تطور الكميات المستهلكة من المواد المدعمة مقارنة بالسنة الفارطة

بلغت كميات الفرينة المدعمة خلال سنة 2017 حوالي 6,6 م ق مقابل تقديرات أولية في حدود 6,5 م ق أي بزيادة بـ 1,53 % ، وترجع هذه الزيادة بالأساس إلى الإحداثيات الجديدة من المخابز بالإضافة إلى الكميات الاستثنائية التي يتم ترويجها في فترات ذروة الاستهلاك على غرار العودة المدرسية وشهر رمضان ومواسم الإنتاج الفلاحي الكبرى.

أما بالنسبة للزيت النباتي فقد بلغ حجم الاستهلاك بعنوان سنة 2017 حوالي 164,655 ألف طن مقابل تقديرات اولية في حدود 165 ألف طن ويرجع الفارق بالأساس إلى نجاعة منظومة الحصص في توزيع الزيت النباتي على المعلبين التي تم اعتمادها منذ سنة 2014، حيث يتم الالتزام بترويج الزيت النباتي في حدود الحصص الشهرية المخولة لكل وحدة تعليب مع الأخذ بعين الاعتبار لكمية تعديلية في حدود 5 ألاف طن تروج على المعلبين في فترات ذروة الاستهلاك وعند الحاجة.

الهدف4.1.1 المساهمة في مقاومة التهريب و التجارة الموازية والتقليد:

تبقى ظاهرتي التهريب والتجارة الموازية من أهم القضايا التي تعمل الدولة التونسية على مجابهتها والتقليص منها بالإضافة لظاهرة التقليد لما لها من تداعيات سلبية على المستهلك والمناخ الاستثماري والاقتصاد التونسي بصفة عامة.

المساهمة في مقاومة التهريب والتجارة الموازية والتقليد	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	مؤشرعدد 1-1-4-1: نسبة معالجة العرائض الواردة بخصوص التقليد	نسبة	*	*	*	75	75	89	% 118

رسم بياني عدد 5:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف المساهمة في مقاومة التهريب والتجارة الموازية والتقليد لسنة 2017

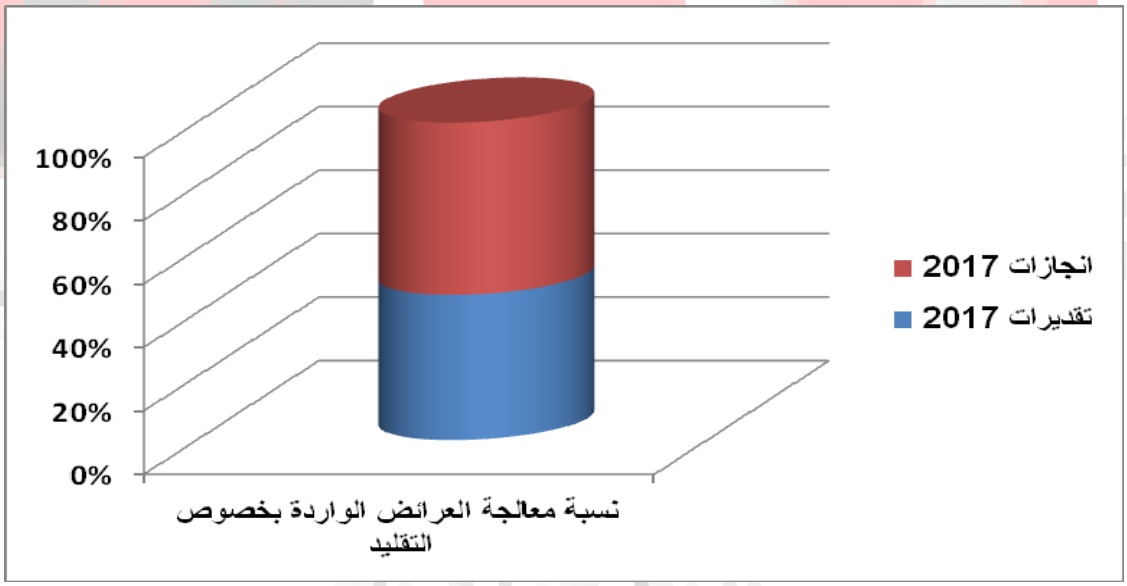

المؤشر 1-1-4-1: نسبة معالجة العرائض الواردة بخصوص التقليد

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ % 118 بالنسبة لسنة 2017 حيث وردت على مصالح المراقبة الاقتصادية خلال سنة 2017 عدد 9 عرائض في تقليد المنتوجات تمت معالجة 8 عراض منها ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ تعلق أغلب العرائض الجديدة بمنتوجات تمت مراقبتها سابقا وبالتالي لم تكن هناك ضرورة للقيام بالأعمال التحضيرية وتكوين الملفات الفنية (سرعة معالجة العرائض)

الهدف 1-2-1 : تأهيل مسالك التوزيع

انطلق مسار تأهيل وتعصير مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية والصيد البحري مع نهاية المخطط العاشر. تولت وزارة التجارة بالتنسيق مع الوزارات المعنية والمنظمات المهنية بوضع البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري المتعلق بالمنظومات الأربع المعنية (الخضر والغلال، اللحوم الحمراء ، منتوجات الدواجن، منتوجات الصيد البحري) وذلك في شكل برنامج متكامل يمتد على فترة المخططين 11 و12 للتنمية ومخطط التنمية (2016-2020)،

وتتمثل المرحلة الثالثة (2016-2020) في إتمام البرنامج (القسط الثاني) كما جاء في مخطط التنمية من خلال تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة (المشاريع المؤجلة والطلبات الجديدة) إلى جانب تركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة والشروع في انجاز المشاريع الوطنية الكبرى (القاعدة التجارية للمواد الطازجة بجبل الوسط بزغوان وسوق الإنتاج الكبرى بسيدي بوزيد) مع إصلاح منظومة التوزيع بالنظر للتطور الذي ستشهده المساحات الكبرى والمتوسطة في نفس الفترة.

الهدف 1-2-1: تأهيل مسالك التوزيع	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات (2) 2017	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر عدد 1-2-1-1: نسبة إنجاز القسط 2 من برنامج تأهيل مسالك التوزيع.	نسبة	%30	% 0	% 0	% 15	%15	%12	80%

رسم بياني عدد 5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف تأهيل مسالك التوزيع لسنة 2017

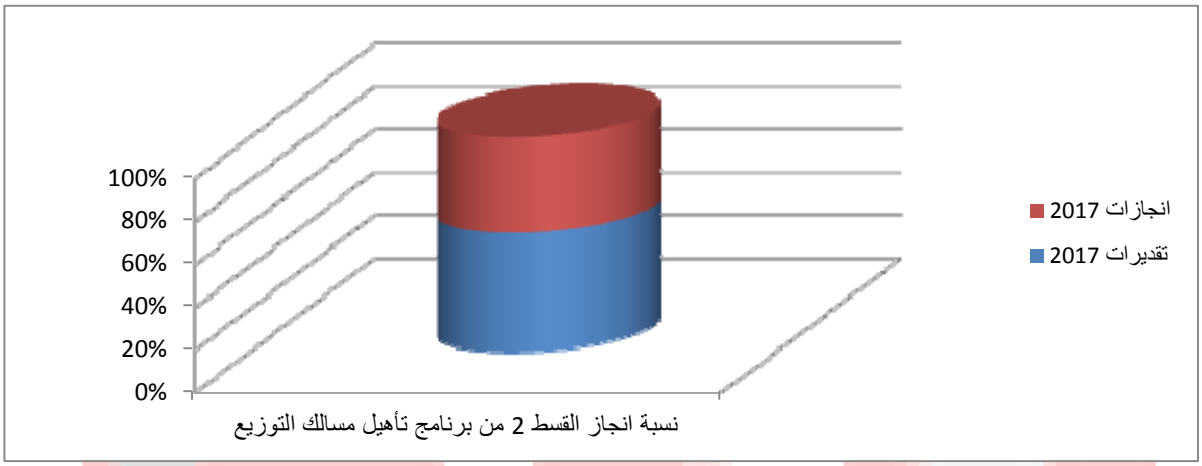

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

المؤشر عدد 1-2-1-1: نسبة إنجاز القسط 2 من برنامج تأهيل مسالك التوزيع:

بلغت الانجازات بالنسبة لهذا المؤشر بعنوان سنة 2017 حوالي 12 % وتعود أسباب تسجيل فارق في الانجازات والتقديرات إلى أسباب عديدة من أبرزها إعلان طلب العروض عدد 2017/3 المتعلق بانجاز دراسة قصد تطوير منظومة اللحوم الحمراء في تونس غير مثمر للمرة الثانية نظرا لعدة أسباب من أهمها:

- عدم جدية مكاتب الدراسات المشاركة وعددهم 5 في إعداد عروضهم الفنية (عدم استفاء كافة الوثائق الإدارية والفنية في مرحلة تقييم العروض)
- هذا و سيتم إعادة نشر طلب العروض للمرة الثالثة للدراسة المذكورة في افريل 2018.

كما شهد القسط الثاني من تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري خلال سنة 2017 انجاز بعض العناصر التالية:

- ✓ تم استصدار قرار مشترك من وزير الصناعة والتجارة ووزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مؤرخ في 09 جوان 2017 المتعلق بإحداث سوق إنتاج بالوسط للخضر والغلال ومنتجات الماشية إلى جانب الموافقة على تمويل الدراسات التقنية للمشروع من قبل ممول اجنبي كما تولت وحدة التصرف حسب

الأهداف تقديم المساعدة الفنية للجهة المالكة لسوق الإنتاج.

- ✓ الانطلاق في تجسيم المشاريع الوطنية والمهيكلة كما جاء في مخطط التنمية وبمقتضى الأمر عدد 4061 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أكتوبر 2014 والأمر الحكومي عدد 396 لسنة 2018 مؤرخ في 23 أفريل 2018 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1107 لسنة 2004 المؤرخ في 17 ماي 2004 وتخص هذه المشاريع:
- ✓ إحداث سوق إنتاج للتّمور بكل من ولايات (قبلي وتوزر): إعداد كراس شروط لانجاز دراسة جدوى المشروع الى جانب تقديم المساعدة الفنية للجهة المالكة للسوق
- ✓ سوق الإنتاج للقوارص بالوطن القبلي (منزل بوزلفة) : إعداد كراس شروط لانجاز دراسة جدوى المشروع إلى جانب تقديم المساعدة الفنية للجهة المالكة للسوق (عقد جلسات عمل في الولاية لاستحثاث نسق تقدم المشروع)،
- ✓ إحداث القاعدة التجارية للخضر والغلال بباجة: تخصيص عقار لفائدة المشروع وعقد جلسات عمل في الولاية للنظر مع السلط المحلية ووزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي قصد استحثاث مختلف الأطراف على المساهمة في تمويل المشروع.
- ✓ انجاز دورة تكوينية لفائدة إطارات برنامج الاستثمار التجاري أيام 15 و16 ماي2017 حول "طرق التصرف في الأسواق البلدية و الحوكمة المحلية".

الهدف1-2-2: دفع نمو وتطوير النسيج التجاري:

يساهم القطاع التجاري في التنمية الشاملة للبلاد سيما من خلال دفع نمو وتطوير النسيج التجاري الذي يندرج ضمن اولويات الوزارة في اطار تنفيذ اهداف المخطط الخماسي 2016-2020 حيث يتم السعي، في هذا المجال، الى توفير الارضية الملائمة لتطوير الاستثمار التجاري وذلك بالعمل على تبسيط الإجراءات الادارية ومتابعة الانشطة التجارية والخدماتية في مجال التجارة الداخلية الى جانب مزيد الإحاطة بالمستثمرين.

الهدف 1-2-2: دفع نمو وتطوير النسيج التجاري:	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2016	تقديرات ق.م.ت 2016 (1)	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر عدد 1-2-2-1: نسبة التقدم في مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية في مجال التجارة الداخلية.	%	69.2	69.2	46.1	66.6	75	75	28.5	%38
	المؤشر عدد 1-2-2-2 متابعة الأنشطة التجارية و الخدماتية	%	50	50	1	0.02	50	50	42.5	%85

رسم بياني عدد 5 :

مقارنة بين تقديرات وانجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف دفع النمو و تطوير النسيج التجاري لسنة 2017:

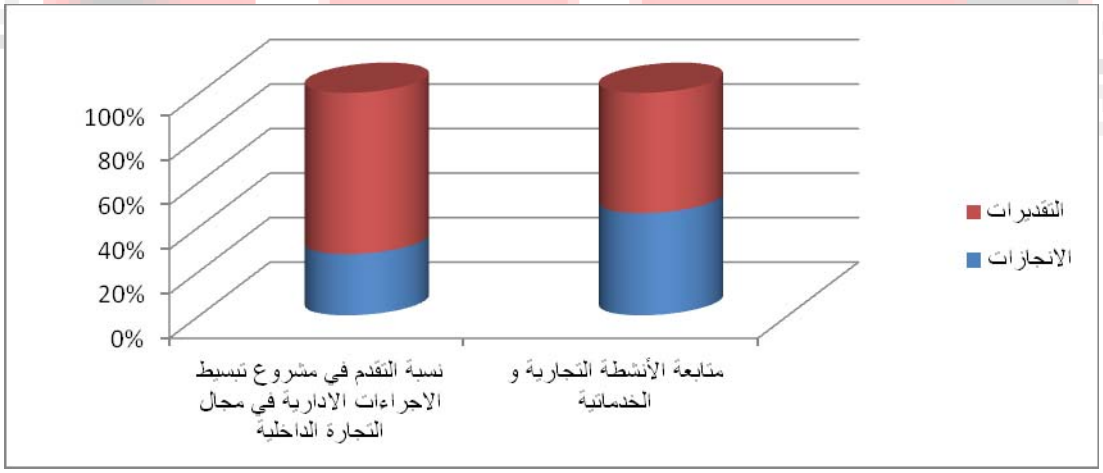

تحليل و تفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

المؤشر 1-2-2-1: نسبة التقدم في مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية في مجال التجارة الداخلية

في اطار تنفيذ برنامج تبسيط الاجراءات الادارية في مجال التجارة الداخلية حرصت الوحدة خلال سنة 2017 على تنفيذ الانشطة التالية:

- المشاركة في تنظيم ورشات عمل جهوية في اطار متابعة تنفيذ نتائج مشروع تبسيط الاجراءات الادارية المنظمة لممارسة الانشطة الاقتصادية بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة،
- المشاركة في اشغال لجنة متابعة مهام وحدة التصرف حسب الاهداف لانجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الانشطة الاقتصادية المحدثة بوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،
- المشاركة في أشغال اعداد الامر المتعلق بضبط قائمة الانشطة الخاضعة الى ترخيص وقائمة التراخيص الادارية لانجاز مشروع وآجال وإجراءات وشروط اسنادها طبقا للفصل 4 من القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.

واعتبارا للانجازات الفعلية لسنة 2016، تم تسجيل النتائج الكمية الآتي ذكرها حسب السنوات كما يبينه الجدول التالي:

		2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الاجراءات التي تم تعديلها	اجراء	-	01	04	06	02	05	-
العدد الجملي للإجراءات المقترح تعديلها	اجراء	-	18	17	13	07	05	-
نسبة التقدم في الانجاز	%	-	5.5	23.52	46.1	28.5	-	-

ملاحظة:

- طريقة احتساب المؤشر: عدد الاجراءات التي تم تعديلها خلال السنة المعتمدة/ عدد الاجراءات الجملية المقترح تعديلها.

وبالتالي تم تسجيل نسبة انجاز بـ 38 % مقارنة بتقديرات سنة 2017 (اي 75 %).

المؤشر 2.2.2.1 : متابعة الأنشطة التجارية و الخدماتية :

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ42.5 % بالنسبة للزيارات الميدانية لمراقبة قطاعي الإشهار التجاري و الوكالة العقارية معا وهي نسبة قريب جدا لنسبة الزيارات المبرمجة لسنة 2017 والتي كانت تقدر بـ 50 %, وذلك حسب التفصيل التالي:

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 31 % بالنسبة للزيارات الميدانية لمراقبة شركات الإشهار التجاري حيث قام أعوان الإدارات الجهوية للتجارة بـ 88 زيارة ميدانية ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
- ✓ عدم قيام بعض الإدارات الجهوية بالزيارات الميدانية لشركات الإشهار التجاري مما اثر على نسبة الانجاز الفعلي .

- وتم تحقيق نسب انجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي :

الناشطين في مجال الإشهار التجاري المتحصلين على ترخيص من وزارة التجارة و التي تمت زيارتهم	
الولاية	نسبة الانجاز%
اريانة	34
تونس	38
مدنين	100
منوبة	100
بنزرت	100

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ54 % بالنسبة للزيارات الميدانية لمراقبة شركات الوكالة العقارية حيث قام أعوان الإدارات الجهوية للتجارة ب 191 زيارة ميدانية ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:
- ✓ عدم قيام بعض الإدارات الجهوية بالزيارات الميدانية لشركات الوكالة العقارية مما اثر على نسبة الانجاز الفعلي .

وتم تحقيق نسب انجاز متفاوتة بالنسبة الي هذا المؤشر حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي :

الوكلاء العقاريين المتحصلين على كراس شروط التي تمت زيارتهم	
الولاية	نسبة الانجاز%
اريانة	25
تونس	17
توزر	100
سيدي بوزيد	100
المنستير	100
مدنين	29
منوبة	100
القصرين	100
جندوبة	100
قابس	100
بنزرت	100
باجة	100

4- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

أهم الإشكاليات و النقائص:

- ✓ ضعف على مستوى آليات العمل المادية على المستوى الجهوي (أجهزة حواسيب الربط بالأنترنات ...).
- ✓ غياب نظام معلومات خاص بالتزويد والمخزونات.
- ✓ عدم وجود تطبيقة إعلامية خاصة بمتابعة وضعية التزويد.
- ✓ إرتباط هذا الهدف بالهياكل والوزارات الأخرى والمجامع المهنية مما يؤثر على إحكام البرمجة والتنسيق وتبادل المعلومات والمعطيات خاصة الإحصائية حول برمجة الإنتاج والإستهلاك.
- ✓ عدم انجاز انتدابات جديدة لتعزيز الجهاز اللرقابي وتعويض المتقاعدين،
- ✓ ضعف الامكانيات المادية المسخرة للعمل الرقابي (اهتراء اسطول السيارات وحصص المحروقات ..)،
- ✓ تراجع الامكانيات البشرية نتيجة مغادرة عديد الأعوان للتقاعد إضافة الى النقل نحو الإدارات الخرى خاصة من الكفاءات المختصة والمباشرة لملفات التقليد والتجارة الموازية،
- ✓ تركيز العمل الرقابي على القطاعات المتعلقة بقفة المواطن والمواد المدعمة،

- ✓ محدودية قدرات المخابر لانجاز التحاليل والتجارب لاسيما المتعلقة بتحاليل المقارنة
- ✓ عدم عرض مكونات القسط الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري على أنظار مجلس وزاري للمصادقة عليه وذلك منذ انعقاد جلسة العمل مع الوكالة الفرنسية للتنمية في مارس 2016
- ✓ محدودية العنصر البشري (نقص في الإطارات والعملة: مهندس اختصاص صناعات غذائية- تقني أول- سائق للقيام بالزيارات الميدانية...)،
- ✓ ضعف على مستوى آليات العمل المادية
- ✓ نقائص على مستوى تكوين إطارات الوحدة في مجال تأهيل مسالك توزيع منتوجات كان من المنتظر سنة 2016 استكمال عملية اصدار النصوص القانونية المتعلقة بتبسيط 09 اجراءات غير انه لم يتم ذلك إلا بالنسبة لـ 06 اجراءات وبالتالي تواصلت خلال سنة 2017 اشغال متابعة تنفيذ 03 اجراءات مما انجر عنه تغيير في عدد الاجراءات المقترح تعديلها سنة 2017 حيث انه عوضا عن 04 المبرمجة انضافت عليها 03 اجراءات لتصبح 07 اجراءات مما انجر عنه تسجيل نسبة تقدم في الانجاز في حدود 28.5% فقط.
- ✓ تواصل التنسيق مع الاطراف المهنية بخصوص رخصة الاشهار التجاري وكراس شروط وكيل عقاري مما استوجب مزيد درس هذه الاجراءات واقتراح تعديلات اضافية.
- ✓ طول التراتيب المتعلقة بصدور النصوص القانونية
- ✓ كما أن نسق تنفيذ مشروع تبسيط الاجراءات الادارية لم يكن بالكيفية االمأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى ضعف الامكانية البشرية بالهياكل المتدخلة بمتابعة تنفيذ مشروع تبسيط الاجراءات الادارية خاصة بالنسبة لوحدة الاحاطة بالمستثمرين
- ✓ عدم التزام بعض الإدارات الجهوية بالمنشور عدد 27 لسنة 2017 الذي ينص على إدراج قطاع الحرف والخدمات وخاصة الإشهار التجاري والوكيل العقاري ضمن برامج عمل المراقبة الاقتصادية مما اثر على حسن انجاز المؤشر وعلى القدرة على الأداء.

أهم التدابير والأنشطة :

- ✓ مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل والمنظمات المهنية المتدخلة في مختلف منظومات الإنتاج وخاصة الفلاحية منها(من خلال تكوين لجان وطنية وفنية تعنى بالمنظومات الفلاحية وبمتابعة تكوين المخزونات التعديلية) .
- ✓ تكثيف العمل الميداني والمتابعة اليومية لمواكبة مختلف التحولات التي تشهدها السوق وهو ما

أفضى إلى تحقيق نتائج هامة على مستوى تزويد السوق والتحكم في التقديرات على مستوى المخزونات.

- ✓ وضع المنظومات والتطبيقات الإعلامية الخاصة بالتزويد وذلك لتوسيع مجال التدخل لكل المواد الإستهلاكية.
- ✓ برمجة دورات تكوينية تتعلق بالإحصاء وإرساء البرمجيات ذات العلاقة لفائدة الأعوان المباشرين بالإدارة الفرعية للتزويد.
- ✓ توفير وسائل العمل الضرورية المادية والبشرية (انتداب 60 عون مراقبة و توفير عدد 09 سيارات)
- ✓ رسكلة الأعوان الإداريين وإعادة توظيف بعض الإطارات المختصة في ملف التقليد والتجارة الموازية،
- ✓ العمل خلال الفترة القادمة على مزيد تطوير التعاون الفني مع أصحاب العلامات وتكثيف العمل المشترك مع الهياكل الرقابية ذات الصلة وخاصة في مجال حقوق المؤلف.
- ✓ دعوة المخابر لتحسين قدراتها في مجالي التحاليل والتجارب لتغطية طلبات الوزارة
- ✓ المصادقة على مشروع القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري
- ✓ تدعيم وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري بأعوان وإطارات في مجالي الهندسة المدنية والصناعات الغذائية....،
- ✓ ضبط برامج تكوينية ملائمة لفائدة كل من إطارات وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري وأعوان المراقبة الاقتصادية وكافة المتدخلين الاقتصاديين بمسالك التوزيع...
- ✓ تنقيح الامر 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 والمتعلق بتنظيم وزارة التجارة طبقا لمقتضيات الامر المتعلق بإدماج وحدة الاحاطة بالمستثمرين صلب النظام الهيكلي لوزارة التجارة.
- ✓ تعزيز وحدة الاحاطة بالمستثمرين بالموارد البشرية لتدعيم التنسيق بين الهياكل المتدخلة في تنفيذ مشروع تبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بمجال التجارة وبمجالات ذات العلاقة بالتجارة (اللوجستية التجارية، الطاقة، الصناعة ...)
- ✓ التقدم في نسق صدور النصوص القانونية المتعلقة بتبسيط الاجراءات الادارية.

برنـامج

"التجـارة الخارجيـة "

رئيس البرنامج:
***السيد لزهر بنور: ابتداء من 19 ماي 2015**
***السيد خالد بن عبد الله: ابتداء من 1 جـوان 2017**

1- التقديـــم العـــام للبرنـامج:

***هيكلة البرامج الفرعية:**

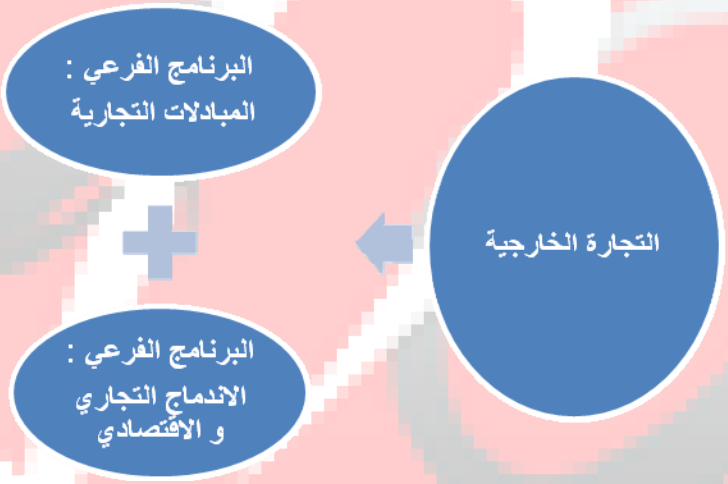

- البرنامج الفرعي 1 : المبادلات التجارية

- الإدارة العامة للتجارة الخارجية، وحدة التصرف حسب الأهداف لتأمين كتابة المجلس الوطني للخدمات

وإنجاز برنامج تأهيل الخدمات، وحدة تنسيق ومتابعة برنامج تنمية الصادرات، مركز النهوض بالصادرات

- البرنامج الفرعي 2:الاندماج الاقتصادي والاجتماعي:

- الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري ، وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع إحداث منطقة

تجارية ولوجستية بن قردان.

*أهم أهداف البرنامج:

يهدف برنامج التجارة الخارجية إلى:

- مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب والإصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتوج الوطني و تمتيعه بالحوافز و التشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة أو الجديدة علاوة على تذليل العوائق المتعلقة بسيولة المبادلات التجارية وحركية البضائع والسلع والخدمات بما يرفع من القدرة على استقطاب الاستثمار الخارجي وتحفيز الاستثمار الداخلي وتحسين مناخ الأعمال.
- تطوير الإطار التشريعي المتعلّق بالتجارة الخارجيّة بهدف تحسين مناخ تصدير وتطوير الخدمات المسداة إلى المؤسّسات المصدرة،
- وضع برامج خصوصيّة للإحاطة بالمؤسسات صغيرة الحجم ومساعدتها على اكتشاف أسواق جديدة،
- دعم التمشّي الرّامي إلى تبسيط إجراءات التجارة الخارجيّة ودعم هياكل تنمية الصادرات وتسهيل الإجراءات خاصة على مستوى المراقبة الفنية وإجراءات الديوانة وتحسين اللوجيستية والنقل بالتنسيق مع وزارة النقل ووزارة المالية (الإدارة العامة للديوانة)
- مواصلة التمشي الرامي إلى تطوير السياسة التجارية لتونس بالمنظمة العالمية للتجارة وتعزيز علاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،
- توسيع المبادلات التجارية مع الشقيقتين ليبيا والجزائر،
- تنمية المناطق الحدودية لاستقطاب استثمارات صناعيّة أو خدماتية،
- ملائمة التشريعات التونسية مع الالتزامات الدولية لبلادنا،
- استحثاث المجهودات الهادفة إلى استقطاب الاستثمار الاجنبي ودعم التعاون مع الأسواق الافريقية.
- التحكم في عجز الميزان التجاري بالاستغناء عن توريد المنتجات ذات الصبغة الكمالية والتشجيع على استهلاك المنتوج المحلي بما يدفع الاستثمار الداخلي وينشط دورة الإنتاج .
- تفعيل الآليات الحمائية لحماية المنتوج المصنع محليا من الممارسات غير المشروعة عند التوريد.

*أهم الأولويات الخاصة بالبرنامج :

- تدعيم قاعدة الجهاز التصديري
- تدعيم الانفتاح على الأسواق الجديدة
- تدعيم آليات الدفاع التجاري
- الضغط على عجز الميزان التجاري.
- تحسين مناخ الأعمال والاستثمار
- ترشيد استعمال الحوافز و التشجيعات الموجهة نحو مرافقة المؤسسات المصدرة
- مواكبة انجاز الاتفاقيات المتعددة والثنائية الأطراف بالتنسيق مع الهياكل الأخرى ذات الصلة .

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

- فتح خط بحري مباشر مع روسيا في إطار الانفتاح على الأسواق الجديدة.
- قيام مركز النهوض بالصادرات بالتنسيق لتوجيه بعثة من رجال الأعمال تحت إشراف السيد وزير التجارة الى موسكو وذلك لبحث إمكانيات الشراكة وخصوصا التصدير نحو هذه الوجهة والبحث في سبل انضمام تونس إلى منظمة الاتحاد الأوراسي.
- القيام بعديد الورشات على مستوى الجهات للتعريف بخدمات صندوق تنمية القدرة التنافسية والإحاطة ومرافقة الباعثين الشبان .
- الشروع في مراجعة الاطار التشريعي المتعلق بالتجارة الخارجية
- الشروع في تأهيل خدمات المؤسسات والهياكل المتدخلة في هذا البرنامج على غرار تأهيل شباك التجارة الخارجية ومركز النهوض بالصادرات
- استكمال المرحلة الأولى من تبسيط الاجراءات الادارية والشروع في المرحلة الثانية بانطلاق جرد الإجراءات الإدارية المتبقية وضبط الهياكل ذات الصلة
- مواصلة مراجعة قائمة المنتجات الخاضعة لنظام المراقبة الفنية عند التوريد.
- بداية الشروع في الاجتماعات التمهيدية المتعلقة بانضمام تونس للسوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 :

1-3 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التجارة الخارجية خلال سنة 2017، **34762634** ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة **38409000** ألف دينار، أي بفارق سلبي قدره **3146366** ألف دينار وتكون بذلك نسبة الانجاز في حدود **91,7** %.

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة دينار

بيان النفقات	ق م أصلي 2017	ق م تكميلي 2017 1-	إنجازات 2017 2-	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1-2)	نسبة الإنجاز (1/2)
نفقات التصرف	**28646000**	**28646000**	**30189304**	**1543304**	**%105,4**
التأجير العمومي	7272000	7272000	8672508	**1400508**	**%119,3**
وسائل المصالح	1748000	1748000	1832152	**84152**	**%104,8**
التدخل العمومي	19626000	19626000	19684644	**58644**	**%100,3**
نفقات التنمية	**9763000**	**9763000**	**4573330**	**5189670-**	**%46,8**
استثمارات مباشرة	**1050000**	**1050000**	**0**	**1050000-**	**%0**
على موارد ميزانية الدولة	0	0	0	**0**	**0**
على موارد قروض خارجية	1050000	1050000	0	**1050000-**	**%0**
تمويل عمومي	**8713000**	**8213000**	**4573330**	**3639670-**	**%55,7**
على موارد ميزانية الدولة	5100000	4600000	4573330	**26670-**	**%99,4**
على موارد قروض خارجية	3613000	3613000	0	**3613000-**	**%0**
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
المجموع العام	**38409000**	**37909000**	**34762634**	**3146366-**	**%91,7**

- دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات و انجازات ميزانية برنامج التجارة الخارجية لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

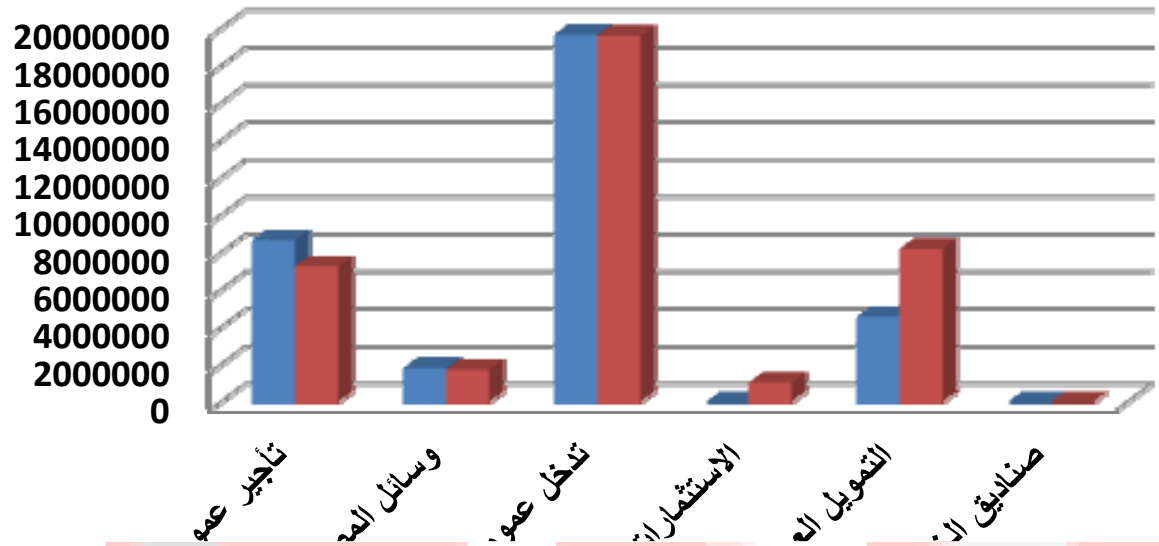

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية (إع الدفع)

الوحدة: دينار

البرامج الفرعية	تقديرات سنة 2017 ق.م . الأصلي	تقديرات سنة 2017 ق.م . تكميلي	انجازات سنة 2017	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ	%نسبة الانجاز
البرنامج الفرعي 1 المبادلات التجارية	36842000	36342000	33180165	3161835-	91.29
البرنامج الفرعي 2 تعميق الاندماج الاقتصادي والتجاري	1567000	1567000	1582469	+15469	100.9%
المجموع العام	38409000	37909000	34762634	3146366-	%91,7

رسم بياني عدد 4:

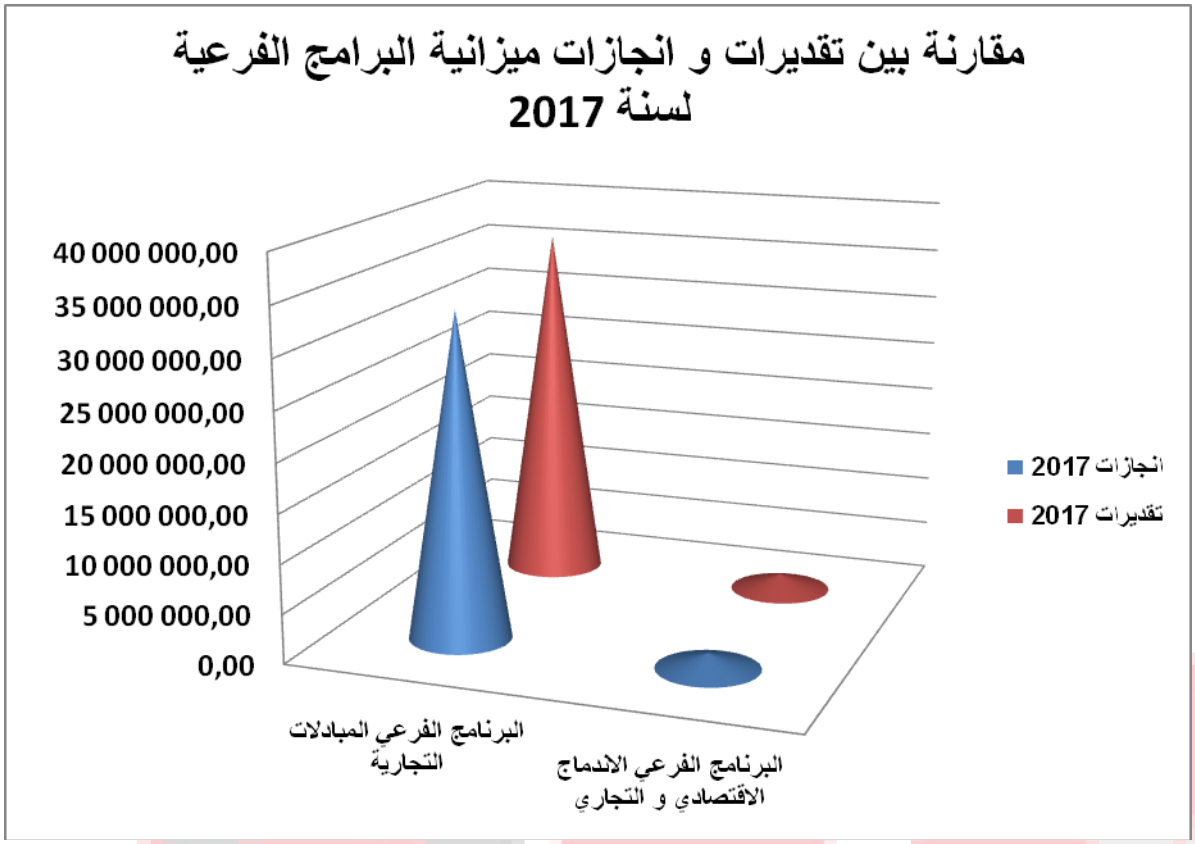

2-3تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

أ – البرنامج الفرعي : المبادلات التجارية :

الهدف 1-1-2 المساهمة في تنمية الصادرات (خيرات و خدمات)

تسعى وزارة التجارة إلى المساهمة في تنمية الصادرات نحو تطوير حجم وقيمة الصادرات التونسية وتوسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية خاصة منها الخدمات وذلك عن طريق:

- تطوير تركيبة وهيكلة مكونات الصادرات وتنويع العرض القابل للتصدير .
- تطوير القدرات الترويجية للمنتوج الوطني ضمن أسواق جديدة.
- التقليص من عجز الميزان التجاري
- مرافقة المؤسسات المصدرة والتعريف بالمنتوج الوطني في الأسواق العالمية .
- تذليل العوائق الإجرائية واللوجستية التي تعترضها الصادرات الوطنية وذلك من خلال دعم التمشي الرامي إلى تبسيط إجراءات التجارة الخارجية ودعم هياكل تنمية الصادرات وتسهيل

الإجراءات خاصة على مستوى المراقبة الفنية والإجراءات الديوانية وتحسين العنصر اللوجستي والنقل بالتعاون مع كل من وزارة النقل ومصالح الإدارة العامة للديوانة.

- الانفتاح على أسواق جديدة غير الأسواق التقليدية وخاصة البلدان الإفريقية .
- مراجعة مدى نجاعة الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الدول الأخرى والتجمعات الإقليمية الأخرى.

الهدف 1-1-2 : المساهمة في تنمية الصادرات (خيرات وخدمات)	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017 % (2)/ (1)
	المؤشر 2-1-1-1: عدد عمليات التصدير الموجهة نحو الأسواق الجديدة	عدد	-	**145**		**145**	-	143	98%
	المؤشر 2-1-1-2: حصة صادرات المواد الفلاحية والفلاحية المصنعة	نسبة	-	**10**		**10**	-	16	160%
	المؤشر2-1-1-3: عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات صندوق دعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات والناشطة في ميدان الصناعات المعملية	عدد	**200**	**76**	**38%**	**100**	**100**	**70**	**%70**
	المؤشر2-1-1-4: عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات صندوق دعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات والناشطة في ميدان الخدمات	عدد	**100**	**44**	**44%**	**100**	**100**	**111**	**111%**
	المؤشر2-1-1-5:عدد المؤسسات الجديدة المنتفعة ببرنامج foprodex	عدد	–	**335**	–	**340**	–	**322**	**94.70%**
	المؤشر2-1-1-6: عدد المؤسسات المنتفعة ببرنامج التظاهرات بالخارج واللقاءات المهنية	عدد	-	**502**	-	**510**	-	510	100%

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف المساهمة في تنمية الصادرات لسنة 2017

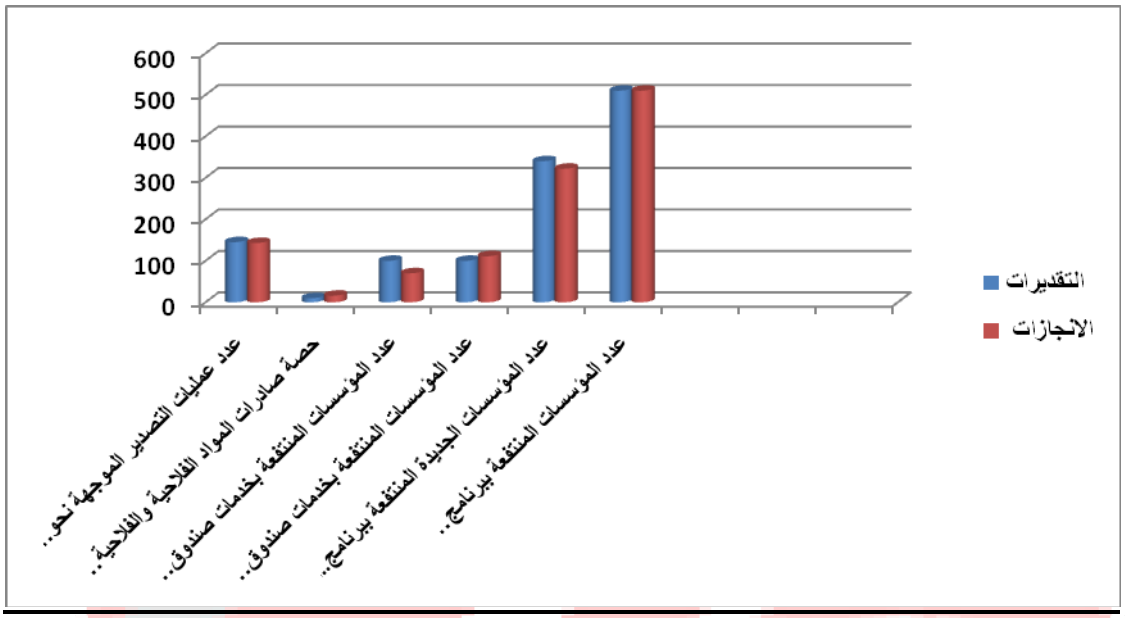

الهدف 1.2.1 المساهمة في تنمية الصادرات (خيرات و خدمات)

المؤشر 2-1-1-1: عدد عمليات التصدير الموجهة نحو الأسواق الجديدة:

على المستوى التقني يقصد بالأسواق الجديدة ، الأسواق التي لم تكن من قبل وجهة للمنتوج التونسي والتي تواتر تصديرها خلال الخمسة سنوات الفارطة بنسق منتظم .

اقترنت سنة 2017 بانجاز 143 عملية تصدير وفق هذا المعيار مقابل 145 عملية تصدير متوقعة أي بنسبة انجاز تقدر بـ98 % . هذا ولئن تبدو هذه النسبة مرضية الى حد ما باعتبار انجاز ما تم تقديره فانه كان من المؤمل أن يتجاوز الانجاز النتائج المؤملة باعتبار أنه كان يتوقع الشروع في انجاز عملي

ت تصدير مكثفة نحو وجهات جديدة في اطار استباق دخول تونس في اتفاقيات متعددة الأطراف للتبادل التجاري الحر خاصة مع الاتحاد الافريقي والكوميسا .كما كان يتوقع تسجيل نتائج تتجاوز مستويات التوقعات نظرا للقرارات التي تم اتخاذها في اطار تحسين وتدعيم العنصر اللوجيستي وخاصة النقل نحو كل من روسيا ودول الغرب الافريقي غير أن تأخر دخول هذه القرارات حيز التنفيذ ساهم في عدم تطور النتائج إلى مستويات قياسية .

من جهة أخرى ، يبدو أن هذا المؤشر لا يعبر بصورة كافية وواضحة عن إستراتيجية الوزارة في

مجال التصدير لعدة أسباب من بينها :

-ارتباط هذا المؤشر بعناصر وظروف موضوعية خارجة عن مجال سلطة الوزارة خاصة في مجال النقل البحري والجوي والتأمين.

-عدم وجود تدقيق واضح وصريح للنتائج المحققة جراء هذه العمليات بما فيها الانعكاسات على نسب تطور الصادرات عامة ونسبة تنوع المنتوج المصدر ونسبة نمو الجهاز التصديري.

على هذا الأساس فقد وقع التخلي عن هذا المؤشر وتعويضه بمؤشر اخر يترجم الى حد ما استراتيجية وزارة التجارة في مجال تنويع الصادرات سواء على مستوى المنتوجات المصدرة أو الوجهات .

المؤشر 2-1-1-2: حصة صادرات المواد الفلاحية والفلاحية المصنعة:

بلغت نسبة الانجاز خلال سنة 2017 حوالي 16 %مقابل 10 % متوقعة أي بزيادة قدرها 60 % عما هو متوقع .

ويعود هذا الفارق إلى النمو المسجل على مستوى صادرات زيت الزيتون بحوالي 16 % وصادرات التمور بـ14 %علاوة على التحسن على مستوى الأسعار العالمية بنسب بلغت في بعض المنتجات مستوى 25 %. إضافة إلى النمو الذي ميز صادرات الغلال والذي بلغ معدله 32 %.

هذا ولئن كانت هذه المؤشرات ايجابية عموما فانها تقيم الدليل مرة أخرى على العجز الهيكلي الذي يميز الصادرات التونسية باعتبار اقتران ايجابية النتائج المسجلة من عدمه بالمواد الفلاحية التي تتميز بأنها مواد :

-تخضع أساسا للعوامل المناخية

-مواد ذات قيمة مضافة محدودة على صعيد جلب العملة الصعبة .

علاوة على ذلك فان النتائج المحققة –على ايجابيتها- تؤكد عدم قدرة القطاعات الأخرى على تحقيق انجازات مهمة على المستوى التصديري وذلك رغم النتائج المشجعة التي حققتها صادرات قطاع المواد الكهربائية والصناعات الميكانيكية.

المؤشر 2-1-1-3 : عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات صندوق دعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات والناشطة في ميدان الصناعات المعملية :

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ111 % بالنسبة لعدد المؤسسات المنتفعة بخدمات صندوق دعم القدرة

التنافسية وتنمية الصادرات والناشطة في ميدان الصناعات المعملية.

نسبة الإنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي:

الجهات	عدد المؤسسات المنتفعة
صفاقس	3
نابل	3
تونس	68
سوسة	3
بن عروس	9
منوبة	2
بنزرت	1
مدنين	1
جندوبة	1
أريانة	17
باجة	3
المجموع	111

المؤشر 2-1-1-4 : عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات صندوق دعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات والناشطة في ميدان الخدمات :

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 70% بالنسبة لـ عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات صندوق دعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات والناشطة في ميدان الخدمات .

نسبة الإنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الجهات كما يبينه الجدول التالي:

الجهات	عدد المؤسسات المنتفعة
صفاقس	9
نابل	8
تونس	17
زغوان	5
سوسة	4
بن عروس	11
المهدية	1
المنستير	4
بنزرت	7
سليانة	1
القصرين	3

المجموع	70

حقق صندوق "تصدير +" نسب متفاوتة بالنسبة للمؤشرين العائدين إليه بالنظر(عدد المؤسسات المنتفعة بخدمات صندوق دعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات والناشطة في ميدان الصناعات المعملية (111 %) وعدد المؤسسات المنتفعة بخدمات صندوق دعم القدرة التنافسية وتنمية الصادرات والناشطة في ميدان الخدمات (70%) و ويعود ذلك إلى :

- المعايير الجديدة التي تم اعتمادها لانتقاء الشركات و ذلك وفقا لتراتيب البنك الدولي
- الأهداف المبرمجة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017 ليست نفس الأهداف التي يعمل على تحقيقها صندوق "تصدير +"
- إلغاء عدد من اتفاقيات دعم مبرمة مع الشركات نظرا للصعوبات التي تتعرض لها لتحقيق برامجها في التصدير

المدة المتاحة للشركات لاستكمال « Business Plan » تعد 18 شهر من تاريخ توقيع الاتفاقية

المؤشر2-1-1-5: عدد المؤسسات الجديدة المنتفعة ببرنامج foprodex:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 94.70 % بالنسبة لـ2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

تطور المنظومة المعلوماتية الخاصة بصندوق النهوض بالصادرات و التي مكنت من تسهيل التوصل الى المعلومة

القيام بعمليات التوعية عن خدمات صندوق النهوض بالصادرات و ذلك اما عن طريق موقع مركزالنهوض بالصادرات أو اللقاءات المهنية و دورات التكوين

احداث دليل اجراءات متوفر عن طريق الموقع يمكن الشركات المستفيدة من التعرف عن جملة الأنشطة التي يمكن أن يمولها صندوق النهوض بالصادرات

كما أن نسق تنفيذ مشروع.2017. لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى:

1.-..عدم توفر المبالغ المرصودة و التي بإمكانها تشجيع المؤسسات على الانتفاع بخدمات الصندوق

2-عزوف الشركات على تقديم المطالب وذلك نظرا لبطء الاجراءات الادارية في استرجاع المصاريف

3-عدم توقر العدد الكافي من الاطارات و بالتالي عدم توفير الخدمة المتطلبة من المنتفعين بالصندوق

4-ارتباط خدمات الصندوق بخدمات هياكل أخرى (النقل و اللوجستيك و الخدمات الجمركية...) من

شأنه أن يقلل من قيمة المنتفعين بالصندوق

الهدف2-1-2: حماية المنتوج الوطني وترشيد الاستهلاك

وذلك في إطار الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقات الدولية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة دون المساس بالالتزامات المحمولة على كاهل البلاد التونسية في ضمان حرية تنقل البضائع وحرية التجارة عموما وتمارس هذه الحماية في اطار التشريعات المتعلقة بالإجراءات الوقائية ومكافحة الاغراق والدعم غير المشروع والمكفولة بموجب انضمام تونس للمنظمة العالمية للتجارة.

كما تمارس أيضا من خلال حماية الصادرات التونسية من الاجراءات المحتملة التي قد يتخذها شركاء تونس التجاريين بمقتضى التحقيقات المنشورة والمعتمدة في اطار المنظمة العالمية للتجارة.

أما بالنسبة لترشيد الواردات فيقصد منه التقليص من نسب واردات المواد الاستهلاكية المصنعة في تونس من جهة وذلك في اطار دعم الصناعة الوطنية وفي اطار التقليص من المواد ذات الصبغة الكمالية.

الهدف 1-1-2 : حماية المنتوج الوطني وترشيد الاستهلاك	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر 2-1-2-1: عدد العرائض المنهاة	عدد	10	10	100%	10	10	43	%430
	المؤشر 2-1-2-2: تطور مساهمة وارداث المواد الاستهلاكية التي لها مثيل مصنع محليا و ليست موجهة للتصنيع من اجمالي زيادة الواردات	نسبة	6	6	100%	6	6	5	%83

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف حماية المنتوج الوطني وترشيد الاستهلاك لسنة 2017

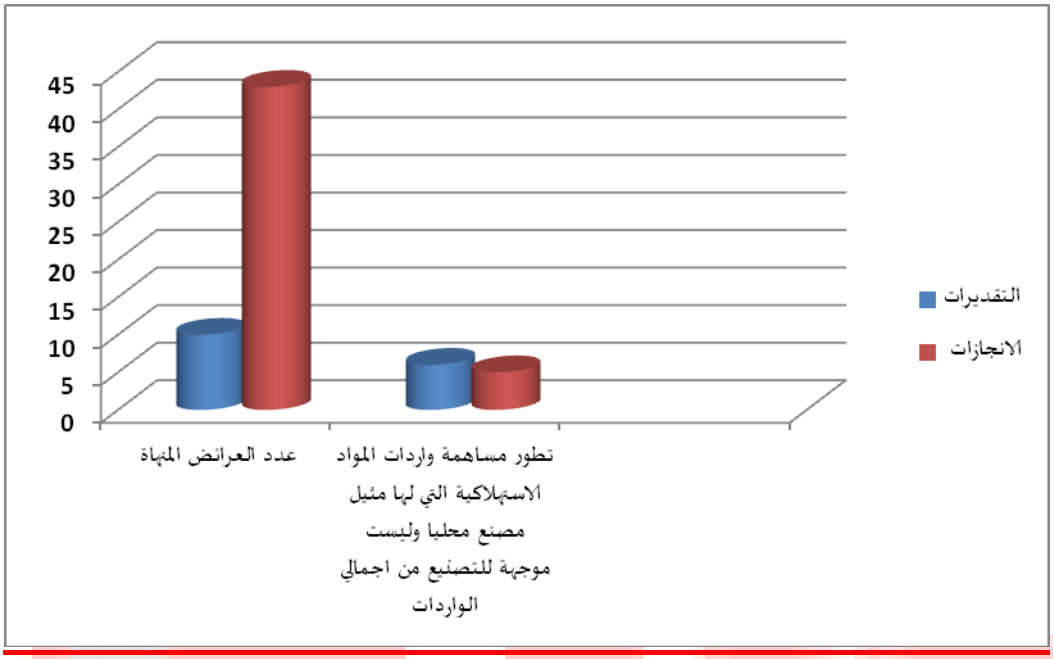

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

- حماية المنتوج الوطني وترشيد الاستهلاك

المؤشر 2-1-2-1: عدد العرائض المنهاة:

✓ تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 430 % بالنسبة لـسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- دخول المنشور الصادر عن البنك المركزي التونسي بتاريخ 27 أكتوبر 2017 حيز التنفيذ والقاضي بإلزام الوسطاء المقبولين بعدم وضع اعتمادات على ذمة حرفائهم بغاية توريد المنتجات ذات الصبغة الكمالية موضوع قائمة تم إلحاقها بالمنشور المذكور إلا إذا وفر الموردون ضمانا من أموالهم الذاتية يغطي قيمة كامل المنتجات المزمع توريدها .

ترتب عن هذا الإجراء تلقي 9 عرائض صادرة عن قطاعات مختلفة كالخشب والإطارات المطاطية وغيرها تطالب بأدراج منتجات أخرى بهذه القائمة.

كما تلقت إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد 19 عريضة أخرى صادرة عن مؤسسات ناشطة في قطاعات مختلفة تطالب بحذف بعض المنتجات الواردة بالقائمة الملحقة بالمنشور باعتبارها إما مدخلات إنتاج أو منتجات حساسة وضرورية .

علما أنه تم الرد بالسلب على كل هذه المطالب باعتبار أن المقاييس التي تم على أساسها اعتماد القائمة الملحقة بالمنشور تمت على أساس اعتبارات موضوعية وبعد عدة جلسات عمل جمعت

الإدارة العامة للتجارة الخارجية ومصالح البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة الصناعة علاوة على الإدارة العامة للديوانة وبناءا على ما ورد من توصيات منبثقة عن جلسات عمل وزارية .

- الإجراءات التي تم اتخاذها بمناسبة قانون المالية لسنة 2018 والمتعلقة أساسا بالترفيع في المعلوم على الاستهلاك خاصة بالنسبة لبعض المواد الموردة التي لا تكتسي صبغة ضرورية على غرار الدراجات النارية والمربعات الخزفية .

علما أن مراجعة هذه الإجراءات لا تدخل ضمن مجال اختصاص الإدارة العامة للتجارة الخارجية باعتبار أن مصالح وزارة المالية تبقى المتعهدة الوحيدة وصاحبة الاختصاص المطلق في الاستجابة لطلبات المراجعة من عدمها ، ووفق هذا الاعتبار تمت إحالة كل الطلبات الواردة على مصالح وزارة المالية .

- وجود عرائض أخرى مختلفة حسب مواضيعها منها ما هو متصل بميدان اختصاص إدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار طلب الحماية من واردات بعض المواد المتأتية من بلدان مختلفة ومنها ماهو غير متصل به كالتظلم من توظيف معاليم ديوانية على بعض المواد والتظلم من التجارة الموازية.

يمكن تفسير التفاوت الكبير المسجل بين التقديرات والانجازات بعدة عوامل :

- تسارع نسق الإجراءات التي تم اتخاذها في السداسية الثانية من سنة 2017 قصد الضغط على عجز الميزان التجاري وترشيد التوريد في حدود التوريد الضروري بما انجر عنه تضرر عدة مؤسسات موردة من تقييد حرية التوريد .

✓ عدم إلمام المتعاملين الاقتصاديين بمجال تدخل كل هيكل بما انجر عنه تلقي عرائض غير متصلة بميدان تدخل ونشاط الإدارة العامة للتجارة الخارجية.

المؤشر 2-1-2-2: تطور واردات المواد الاستهلاكية التى ليس لها مثيل مصنع محليا وليست موجهة للتصنيع من اجمالى الواردات :

✓ تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 83% بالنسبة لـسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

✓ دخول المنشور الصادر عن البنك المركزي التونسي بتاريخ 27 أكتوبر 2017 حيز التنفيذ والقاضي بإلزام الوسطاء المقبولين بعدم وضع اعتمادات على ذمة حرفائهم بغاية توريد المنتجات ذات الصبغة الكمالية موضوع قائمة تم إلحاقها بالمنشور المذكور إلا إذا وفر الموردون ضمانا من أموالهم الذاتية يغطي قيمة كامل المنتجات المزمع توريدها .

- ✓ أدى هذا الإجراء إلى استبعاد أكثر من 8000 مورد خلال الثلاثية الأخيرة من سنة 2017 من عملية التوريد خاصة بالنسبة لصغار الموردين باعتبار عجزهم عن تأمين ضمانات مالية لفائدة البنوك مقابل عمليات التوريد المزمع اجراؤها .
- ✓ كما أدى إلى حصر عمليات التوريد بالنسبة لكبار الموردين في العمليات الضرورية وذات القيمة المالية المحدودة .
- ✓ اعتماد إجراء جديد يتمثل في مطالبة الموردين بشهادة تصدير صادرة عن بلد المنشأ تتضمن البيانات المتعلقة بالبضاعة الموردة علاوة على ما يثبت ترويجها وتداولها في بلد المنشأ وهو ما أدى إلى الحد من واردات المواد الاستهلاكية التي يتم خلال القيام بها الإدلاء بتصاريح مغلوطة .
- ✓ تخوف الموردين من الإجراءات الجديدة التي يقرها قانون المالية لسنة 2018 من خلال : الترفيع في المعاليم الديوانية والترفيع في معلوم الاستهلاك بالنسبة لبعض المنتوجات ، إقرار تدابير على الواردات التركية في بعض المواد في إطار الإمكانية التي يوفرها الفصل 17 من اتفاقية التبادل الحر بين تونس وتركيا لسنة 2006.

أدى تطبيق هذه الإجراءات إلى تراجع حصة واردات المواد الاستهلاكية التي لها مثيل مصنع محليا وليست موجهة للتصنيع بـ1% من النسبة العامة للواردات وهو ما يرفع من درجة حماية المنتوج الوطني

على أنه تتعين الإشارة:

- ✓ أن الرفع من درجة حماية المنتوج الوطني من خلال اعتماد الإجراءات التعريفية وغير التعريفية من شأنه أن يتناقض مع الالتزامات الدولية للبلاد التونسية بموجب الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات متعددة الأطراف
- ✓ إن أنجع بديل يمكن أن يطور من نسبة نجاعة هذا المؤشر يتمثل في اعتماد الإجراءات الوقائية واليات الدفاع التجاري على غرار ما هو معمول به في بلدان شبيهة كالمغرب ومصر

الهدف 3.1.2: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية

يساهم هذا الهدف في تذليل العوائق غير التعريفية في مرحلتي التوريد والتصدير بما يساهم في الضغط على الكلفة وضمان انسيابية التبادل التجاري وضمان التقيد بالالتزامات المترتبة عن الانخراط في التجمعات الإقليمية والدولية ذات الصبغة الاقتصادية

وينعكس هذا الهدف على مختلف مراحل عمليات التجارة الخارجية بما فيها العمليات ذات الطابع اللوجستي

الهدف 2-1-3 تسهيل إجراءات التجارة الخارجية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر2-1-3-1: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد	عدد	**8**	**8**	**100%**	**6**	6	10	**166%**
	المؤشر2-1-3-2: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التصدير	عدد	**6**	**6**	**100%**	**4**	4	6	**150%**
	المؤشر2-1-3-3: نسبة التقدم في تطبيق إتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال.	نسبة		**10**		**24**	24	**21**	87.5

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف تسهيل إجراءات التجارة الخارجية لسنة 2017

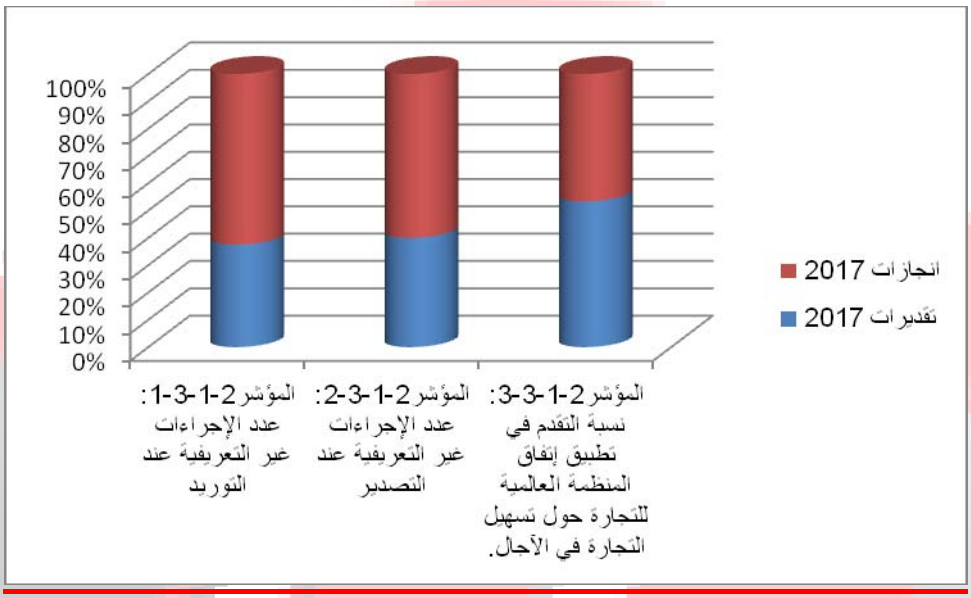

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

تسهيل إجراءات التجارة الخارجية:

المؤشر2-1-3-1: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 166 % بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- اعتماد إجراءات جديدة للتقليص من عجز الميزان التجاري وترشيد التوريد من أهمها مطالبة الموردين بضمان بنكي لتغطية وارداتهم بمقتضى منشور البنك المركزي التونسي الصادر في 27 أكتوبر 2018 ، مطالبة الموردين بوجوب الاستظهار بشهادة تصدير معتمدة من بلد المنشأ تثبت أن المواد الموردة يتم تداولها ببلد المنشأ بما انجر عنه ظهور إجراءات أخرى غير تعريفية لم يتم اعتمادها سابقا.
- كما أن نسق تنفيذ مشروع تسهيل إجراءات التجارة الخارجية على مستوى الإجراءات غير التعريفية عند التوريد لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى :

- عدم انعقاد اللجنة المكلفة بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية وذلك في إطار المجلس الوطني للتجارة الخارجية .
- عدم إعادة تفعيل الوحدة المكلف بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية صلب الإدارة العامة للتجارة الخارجية وذلك بعد أن وقع التخلي عنها بمجرد انتهاء البرنامج الثاني لتنمية الصادرات .
- عدم تسجيل تقدم على مستوى مراجعة بعض النصوص القانونية المتعلقة بإجراءات التوريد على غرار الأمر عدد 1744 بتاريخ 29 أوت 1994 المتعلق بضبط طرق المراقبة الفنية عند التوريد والتصدير والمصالح المؤهلة للقيام بهذه المراقبة علاوة على توقف النظر في مشروع مراجعة القانون عدد 41 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية.

المؤشر2-1-3-2: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التصدير:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 166 % بالنسبة لسنة 2017 مقارنة بالتوقعات ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ عدم تواصل نسق إصلاح وتبسيط الإجراءات غير التعريفية عند التصدير مقابل ظهور إجراءات غير تعريفية متخذة من طرف بلدان أخرى بالنسبة لبعض المواد على غرار مطالبة السلطات المغربية بإخضاع صادرات التمور التونسية إلى شهادة المطابقة مع علامات الجودة المحلية.
- ✓ عدم انعقاد اللجنة المكلفة بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية وذلك في إطار المجلس الوطني للتجارة الخارجية .
- ✓ عدم إعادة تفعيل الوحدة المكلف بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية صلب الإدارة العامة للتجارة الخارجية وذلك بعد أن وقع التخلي عنها بمجرد انتهاء البرنامج الثاني لتنمية الصادرات .

المؤشر3.3.1.2: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق تسهيل التجارة بالمنظمة العالمية للتجارة

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 87,5 % بالنسبة لتقديرات 2017 من حيث التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة ، وذلك استنادا إلى المعادلة الحسابية التالية:

$$I= 10\%*(A + B) + 2\%*(C+D+E+G+H) + 10\%*F+ I\%$$

ووفقا للمعطيات المضمنة بالجدول التالي:

المعطيات	التعريف	القيمة
A	تحديد القائمتين ب و ج وتواريخ وضعهما حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
B	تحديد برامج المساعدات اللازمة بعنوان تطبيق اتفاق تسهيل التجارة، بالتنسيق مع الهياكل المعنية.	من 0 إلى 1
C	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالقائمتين ب و ج وبالتواريخ التقريبية لوضعهما حيز التنفيذ	0 أو 1
D	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ب حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
E	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ج حيز التنفيذ، أو بصعوبة تحديد التواريخ النهائية.	من 0 إلى 1
F	معالجة طلبات المساعدات الخارجية بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بهدف إبرام اتفاقيات بشأنها.	من 0 إلى 1
G	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالمعطيات المتصلة بالاتفاقيات المبرمة أو الجاري بها العمل بخصوص المساعدات المطلوبة.	من 0 إلى 1
H	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتقدم المسجل في الحصول على المساعدات.	من 0 إلى 1
I	متابعة تطبيق اتفاق تسهيل التجارة من قبل الهياكل المعنية (متابعة التقدم في مستوى مطابقة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاق، متابعة انجاز برامج المساعدات...).	(من 0 إلى 60)

حيث أن تقديرات نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل خلال سنة 2017 كانت في حدود 24 % ، في حين أن الإنجازات كانت في حدود 21 % .

كان من المتوقع أن يتم خلال سنة 2017 إشعار المنظمة العالمية للتجارة بتصنيف إجراءات الاتفاق ضمن القائمتين "ب" و"ج". وفي ظل غياب مقترحات من أغلب الهياكل المعنية، تولت إدارة العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة إعداد مشروع تصنيف لإجراءات اتفاق تسهيل التجارة ضمن الفئتين "ب" و "ج" والتواريخ التقريبية لوضعها حيز التنفيذ ببلادنا وموافاة كافة الوزارات والهياكل المهنية بمشروع التصنيف لإبداء الرأي، وتتواصل الأشغال لحث الوزارات والهياكل المعنية لتقديم مقترحاتها بخصوص تصنيف إجراءات الاتفاق الراجعة إليها بالنظر كليا أو جزئيا (توجيه عدة مراسلات، عقد العديد من الاجتماعات ....).

الهدف . 1.2.2: تعميق الاندماج التجاري والاقتصادي

- يساهم هذا الهدف في الدفع بعجلة التعاون الاقتصادي لبناء علاقات استراتيجية و مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتيب لتعزيز علاقات الشراكة و توسيع المبادلات التجارية مع الدول الشقيقة والصديقة فضلا على العمل على ملائمة التشريعات التونسية مع الالتزامات الدولية لبلادنا.

الهدف 2-2-1 تعميق الإندماج الإقتصادي والتجاري	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (ق.م. التكميلي)	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات (ق.م.أصلي) 2017	تقديرات (ق.م. التكميلي) سنة2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر1: عدد التقارير المرتبطة بالاجتماعات المخصصة للتفاوض بخصوص الاتفاقيات أو لمتابعة الاتفاقيات المبرمة.	عدد		25		30	30	37	%123
	المؤشر 2: نسبة التقدم في تجسيم برامج ومشاريع التعاون الفني	نسبة	**60**	**60**	**100**	**80**	80	100	125%

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء
الخاصة بالهدف تعميق الإندماج الإقتصادي والتجاري لسنة 2017

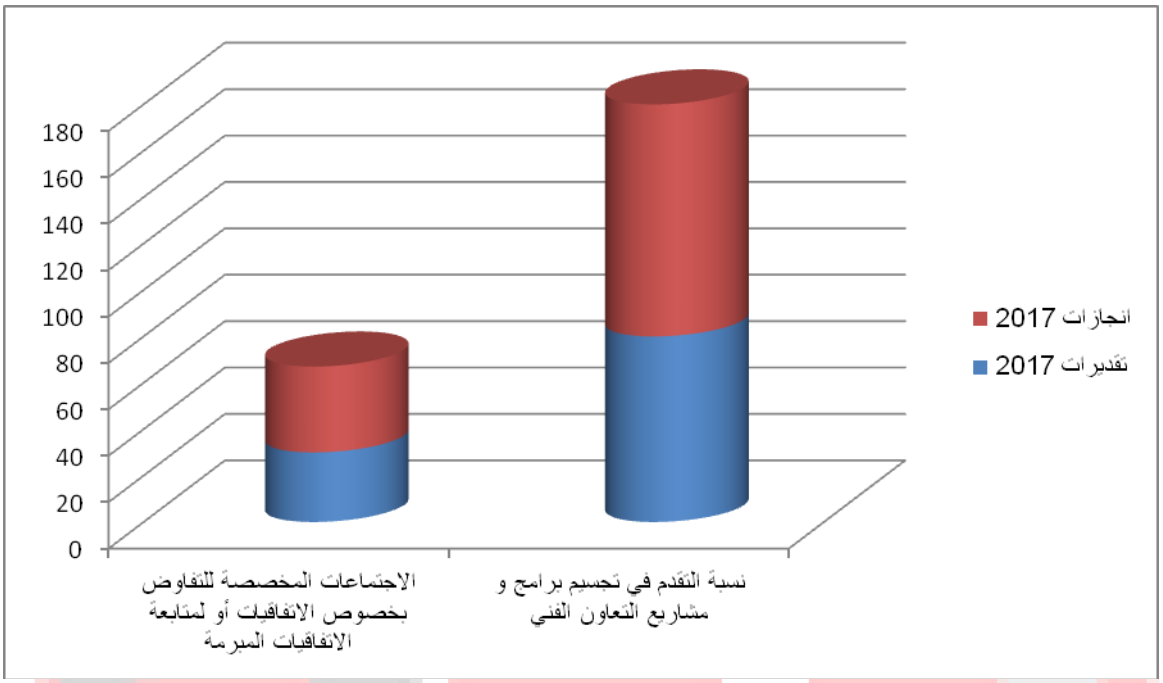

المؤشر 1.1.2.2: عدد التقارير المرتبطة بالاجتماعات المخصصة للتفاوض بخصوص الاتفاقيات (قوائم السلع والخدمات والبروتوكولات والملاحق) أو لمتابعة الاتفاقيات المبرمة:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 123 % بالنسبة لسنة 2017 وتتجسم أهم التقارير المنجزة فيما يلي:

- اجتماع لجنة المتابعة التونسية الجزائرية حول توصيات الدورة 19 المقامة بالجزائر بتاريخ 02 – 03 مارس 2017.
- اجتماع الدورة 21 للجنة الكبرى المشتركة التونسية الجزائرية المنعقدة بتونس بتاريخ 08 و 09 مارس 2017.
- الاعداد والمشاركة في أشغال اجتماعات اللجان العليا المشتركة ولجان المتابعة و اللجان الفنية مع البلدان الشقيقة و الصديقة على غرار المغرب(اجتماع)، تركيا(تنظيم اجتماع مجلس الشراكة التونسي التركي في جويلية 2017 بتونس تم خلاله إتخاذ جملة من الإجراءات الهادفة إلى تعديل الميزان التجاري بين البلدين.)، ألمانيا (المشاركة في اجتماع اللجنة المشتركة التونسية الألمانية في جوان 2017 بتونس)، مالطا (المشاركة في اللجنة المشتركة التونسية المالطية في ماي 2017 بتونس) وتم تسجيل تحسن في حجم المبادلات التجارية مع بعض من هذه البلدان الشريكة.
- المشاركة في الجولة الأولى للمفاوضات في فيفري 2017 ببروكسال مع الجانب الاوروبي بخصوص اتفاق

التبادل الحر المعمق والشامل ALECA وفي هذا الاطار تم تكليف السيد كاتب الدولة للتجارة الخارجية بالإشراف على المفاوضات.

- إنجاز دراسة لتقييم إتفاق الشراكة بين تونس و الإتحاد الاوروبي وقد تم في هذا الاطار إستكمال مرحلة الإنتقاء الأولي لمكاتب الدراسات و تمرير التقرير إلى لجنة الصفقات ويتواصل العمل على إنجاز هذه الدراسة.
- تكثيف المساعي لدى الجانب الاوروبي بخصوص منح امتيازات تعريفية للصادرات التونسية وقد تم عقد العديد من الاجتماعات عن بعد (Vidéo conférences).
- العمل على دعم الصادرات من خلال تسهيل قواعد المنشأ الاورومتوسطية لعدد من المنتوجات الصناعية وخاصة منها الملابس(المشاركة في اجتماع كبار موظفي التجارة في نوفمبر 2017).
- المشاركة في الإجتماعات الأورومتوسطية للتجارة تم خلالها بعث الالية الاورومتوسطية لتسهيل التجارة.
- المشاركة في منتدى الشراكة رفيع المستوى لصناع القرار و القطاع الخاص لتسهيل التجارة و الاستثمار من اجل التنمية (ابوجا 2-3 2017/11) للتباحث مع رئيس مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حول آفاق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين ولا سيما ابرام اتفاق تجاري تفاضلي بين الجانبين.
- اجتماع لجنة المتابعة للجنة المشتركة التونسية الكامرونية (جوان 2017).
- المشاركة في اجتماع اللجنة الحكومية واجتماع وزراء التجارة للسوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (COMESA) (لوزاكا، زمبيا: 30 أكتوبر – 4 نوفمبر 2017) وتعد المشاركة الأولى في اجتماع رسمي لتونس مع مجموعة الكوميسا بصفتها عضو ملاحظ.
- التفاوض حول مشروع اتفاقية الانضمام إلى الكوميسا عبر استكمال مراحل التفاوض من خلال استقبال وفود من الكوميسا خلال أشهر مارس و أفريل وأكتوبر 2017 تم على إثره إعداد نص اتفاقية الانضمام و هو جاهز للتوقيع خلال القمة المقبلة للكوميسا المقرر عقدها ببورندي خلال شهر أفريل 2018.
- تكثيف المساعي لتطوير الإطار المنظم للعلاقات التجارية بين تونس والمجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (CEDEAO).
- إبرام مذكرة تفاهم في المجال الاقتصادي بين تونس والمجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا (CEDEAO) خلال شهر نوفمبر 2017 بتونس كما تم في هذا الإطار منح تونس الموافقة المبدئية لتصبح عضو ملاحظ لدى هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي (جوان 2017).
- تمت مراسلة مفوضية المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا لتفعيل مقتضيات مذكرة التفاهم التي تنص على إمكانية التفاوض بخصوص إبرام اتفاق تجاري تفاضلي.
- المشاركة في أشغال الدورة الثالثة و الثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الإقتصادي و التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي- كومسيك(تركيا 22-23 نوفمبر 2017) وسيتم متابعة تنفيذ النتائج والتوصيات المنبثقة عن الاجتماع.

- اطلاق المفاوضات بشأن مناقشة مشروع اتفاقية التبادل الحر مع مجموعة الماركسور، وقد تم تنظيم الاجتماع المشترك الاول حول مشروع اتفاقية التبادل الحر ببرازيليا في 14 نوفمبر 2017.
- المشاركة في أشغال القمة العربية بالأردن (مارس 2017) وفي إجتماعات دورتي المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في شهر فيفري و أوت 2017، وتم تسجيل إستقرار في نسق الصادرات نحو البلدان العربية بالرغم من الأوضاع في المنطقة و الإجراءات التقييدية المتخذة من عدد من الدول إلا أن الإجراءات المشار إليها من شأنها أن تؤثر سلبا في المستقبل على حجم الصادرات التونسية نحو البلدان العربية و خاصة نحو الجزائر و مصر، لكن الأوضاع في المنطقة العربية أثرت سلبا على تطوير العلاقات الإقتصادية و التجارية و المشاريع ذات الصلة كما أن تباين التوجهات و السياسات الإقتصادية والتجارية و الإجتماعية بين دول الخليج من ناحية ودول المغرب العربي من ناحية ثانية كان لها تأثير كبير على تقدم المفاوضات بشأن عدد من الملفات و لا سيما فيما يتعلق باستكمال مقومات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى : قواعد المنشأ، قواعد المنافسة، الإغراق و الدعم و التدابير الوقائية، مفاوضات الإتحاد الجمركي العربي (تباين إلتزامات الدول في إطار المنظمة العالمية للتجارة) بالاضافة إلى تنامي الإجراءات التقييدية على التجارة التي اتخذها عدد من الدول الأعضاء، وعدم الإلتزام بالقرارات الصادرة بشأنها: الجزائر- مصر- العراق – المغرب.
- إستكمال منظمة العمل الدولية تنفيذ مشروع دفع الصادرات والتنويع الإقتصادي من خلال تطوير المهارات مطلع سنة 2017 الذي يندرج ضمن مبادرة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، التابعة للبنك الإسلامي للتنمية، وقد تم تسجيل إنخراط عدد هام من المؤسسات التونسية و استفادتها من تنمية المهارات في إطار هذا المشروع في قطاعي الصناعات الغذائية و الصناعات الحديدية و الإنشاءات المعدنية.
- تم عقد الدورة السابعة للجنة العليا التونسية السودانية بالخرطوم خلال الفترة من 21 إلى 23 مارس 2017.
- تم عقد الجنة المشتركة التونسية العمانية بتونس أيام 25 26 و27 افريل 2017.
- تم عقد الجنة المشتركة التونسية السعودية بتونس أيام 26 و27 و28 جويلية 2017.
- انعقاد الدورة السادسة عشرة للجنة العليا التونسية المصرية بالقاهرة خلال الفترة من 09 إلى 12 نوفمبر 2017.
- تنظيم ملتقى اقتصادي مشترك تونسي مصري على هامش انعقاد اللجنة العليا المشتركة التونسية المصرية وذلك بالقاهرة يوم 11 نوفمبر 2017.
- تنظيم زيارة لوفد من رجال الأعمال التونسيين إلى قطر تحت إشراف السيد وزير التجارة لاستجلاء الفرص التصديرية والاستثمارية خلال الفترة المتراوحة بين 14 و 16 نوفمبر 2017.
- تم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل المشترك التونسي المصري في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمنتجات الصناعية بتونس خلال شهر سبتمبر 2017.
- تم عقد الدورة التاسعة للجنة العليا المشتركة التونسية الأردنية بتونس خلال الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر

2017.

- تنظيم يوم شراكة تونسي أردني بتونس بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة للجنة العليا المشتركة التونسية الأردنية.
- قبول وفد من رجال الأعمال الصينيين أثناء زيارة العمل التي أدوها إلى تونس خلال شهر افريل 2017.
- المشاركة في أعمال اللجنة المشتركة التونسية الاندونيسية المبرمة بتونس خلال شهر أكتوبر 2017.
- المشاركة في تنظيم زيارة الجمعية اليابانية لمتذوقي زيت الزيتون إلى تونس نهاية شهر نوفمبر 2017.
- المشاركة في الإعداد للجنة المشتركة التونسية الهندية المنعقدة في الهند يومي 30 و 31 أكتوبر 2017.
- المشاركة في الأعمال التحضيرية للجنة المشتركة التونسية الصينية المزمع عقدها بتونس في جانفي 2018.
- المشاركة في الاجتماعات التحضيرية المبرمة بوزارة الشؤون الخارجية في إطار الاستعداد لتنظيم بعثة اقتصادية متنقلة إلى كل من ماليزيا وتايلاندا خلال شهر فيفري 2018.
- الشروع في عقد الاجتماعات التنسيقية بوزارة التجارة استعدادا للاجتماع الثاني لفريق العمل المشترك التونسي الإيراني المكلف بتحيين الاتفاق التجاري التفاضلي المبرم بين البلدين.
- مواصلة متابعة تطبيق اتفاق تسهيل التجارة، من خلال مواصلة عقد الاجتماعات الرامية لحث الوزارات والهياكل الوطنية المعنية لوضع إجراءات الاتفاق حيز التطبيق.

- المشاركة في المؤتمر الوزاري الحادي عشر للمنظمة، والذي انعقد بمدينة بوينس آيرس بالأرجنتين من 10 إلى 13 ديسمبر 2017، والمشاركة في الاجتماعات التحضيرية قصد تنسيق المواقف التفاوضية لاسيّما في إطار مجموعة الدول العربية و مجموعة الدول الإفريقية، بما يخدم مصالح وأولويات بلادنا التجارية والتنموية.

- تنظيم ورشتي عمل وطنية حول كل من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول الإغراق، واتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية المختصة والأطراف الوطنية المعنية مع تشريك مختلف ممثلي الإدارات العامة التابعة لوزارة التجارة وغيرها من الوزارات والهياكل، كلّ حسب اختصاصه.

المؤشر 2-2-1-2: نسبة التقدم في تجسيم برامج ومشاريع التعاون الفني

✓ فيما يتعلق بمشاريع التعاون الفني و المتمثلة خاصة في مشروع تدعيم القدرة التنافسية للسلسلة القيمية لقطاع النسيج والملابس com-texha ومشروع تدعيم قدرات غرف التجارة والصناعة ،تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ125% بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك إلى جملة من العوامل من أهمها:

✓ تحديد برنامج العمل لكل مشروع بالتعاون مع جميع الاطراف المعنية

- ✓ متابعة التنفيذ بصفة منتظمة وتبادل المعطيات حول تقدم الانجاز
- ✓ تعيين نقاط اتصال للمشروع في جميع الهياكل المعنية
- ✓ و تم تحقيق نسب إنجاز متفاوتة بالنسبة إلى هذا المؤشر حسب الجهات:

- بالنسبة لمشروع com-texha: شملت قائمة المؤسسات المستفيدة من المشروع (38 مؤسسة) ، 10 مؤسسات في الجهات الداخلية (قفصة والقصرين وباجة). وقد تم انجاز برامج عمل مخصصة لهذه المؤسسات شملت تدعيم القدرات في مجال التسويق وتشخيص أهم الاشكاليات على مستوى التسيير المالي و الموارد البشرية...

و قد تم الانطلاق في تنفيذ مشروع Global Textile منذ جانفي 2018 و سيتم مواصلة التركيز على الجهات الداخلية.

- بالنسبة لمشروع تدعيم قدرات غرف التجارة والصناعة: شمل المشروع جميع غرف التجارة والصناعة. وقد تم الحرص على ايلاء أهمية خاصة لغرف التجارة والصناعة للشمال الغربي والجنوب الغربي من خلال تقديم المساندة الفنية لتجاوز الاشكاليات المالية ومزيد تطوير خدمات جديدة تساهم في تنمية الموارد المالية لهذه الغرف.

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

أهم الإشكاليات والنقائص

- ✓ في اطار السعي وراء الرفع من عدد الشركات المنتفعة بصندوق النهوض بالصادرات وجب تجاوز العديد من الاشكالات نذكر من أهمها الزام الصندوق بميزانية معينة يقع رصدها عبر أقساط الشيء الذي بإمكانه تعطيل مسار استخلاص الملفات.
- ✓ من جهة أخرى و نظرا لعدم توفر الاطارات الكافية فان طبيعة عمل الصندوق تخضع لأحكام صرف المنح دون الالتزام بمخطط تصدير.

- ✓ تداخل مواضيع العرائض المرفوعة لإدارة الإجراءات الوقائية والحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد مع اختصاصات هياكل أخرى داخلية (بالوزارة) وهياكل أخرى (وزارات ومؤسسات أخرى)
- ✓ انصراف إدارة الإجراءات الوقائية إلى معالجة عرائض ذات صبغة عرضية لا تشكل موضوع اختصاصها الأصلي وهو الدفاع التجاري.

- ✓ عدم انتظامية نسق تلقي العرائض باعتبار أن أعلبها يكون في إطار التفاعل مع إجراءات تم اتخاذها لا في إطار تضرر من وضع أو ممارسة قائمة (تكثف واردات ،ممارسات غير مشروعة ...)
- ✓ مستوى تجاوب الوزارات والهياكل الوطنية الفنية المعنية بإجراءات اتفاق تسهيل التجارة.
- ✓ بطء التقدم في انجاز بعض الانشطة و البرامج لارتباط أغلبها بتجاوب الاطراف الشريكة والتزامها بتطبيق التوصيات المتفق بشأنها غرار المغرب و الجزائر و ليبيا ومصر والأردن وفرنسا و ألمانيا و البرتغال و مالطا و الهند واندونيسيا و الصين و الهند و السودان وعمان والسعودية والاردن والكامرون.
- ✓ بخصوص اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل ALECA بطء في الإعداد و ضعف التنسيق من طرف الجانب التونسي وعليه يجب العمل على الترفيع في نسق الإعداد لهذه المفاوضات و تكثيف التنسيق مع الهياكل الفنية المعنية.
- ✓ بالنسبة لبعث الالية الاوروموتوسطية لتسهيل التجارة ضعف الإمكانيات حال دون التعريف بهذه الآلية.
- ✓ بالنسبة لتعديل الميزان التجاري مع الجانب التركي لم يتم إتخاذ الإجراءات الضرورية في الوقت المناسب.
- ✓ بالنسبة لمنتدى الشراكة رفيع المستوى لصناع القرار والقطاع الخاص لتسهيل التجارة و الاستثمار من اجل التنمية (ابوجا 2-3 2017/11) مرتبط بمدى تجاوب الجانب الإفريقي.
- ✓ محدودية الموارد المالية المخصصة من الجهات المانحة لهذه المشاريع.
- ✓ عدم مواكبة التوجهات الاستراتيجية لقطاع النسيج والملابس للتحديات على المستوى الوطني والدولي.
- ✓ عدم انجاز انتخابات هيئات غرف التجارة والصناعة وتأثيره على مردودية الغرف.
- ✓ محدودية الموارد البشرية على مستوى الادارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمواكبة تقدم انجاز هذه المشاريع.
- ✓ انجاز هياكل اخرى لمشاريع مماثلة أو في نفس القطاع و تبادل للمعطيات حول هذه المشاريع بصفة محدودة.

التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلالات

- ✓ حث الشركات على إنجاز برامجها التصديرية من خلال مساندتها و تقديم الحلول الملائمة

لتجاوز العراقيل و الصعوبات

- ✓ تشخيص النقائص لوضع أساليب عمل جديدة أكثر نجاعة
- ✓ جعل معايير انتقاء الشركات أكثر مرونة
- ✓ تغيير المؤشرات وملاءمتها مع أهداف "تصدير+" لبلوغ النتائج المرتقبة
- ✓ و في اطار مشروع اعادة هيكلة مركز النهوض بالصادرات فانه من المخططات المقترحة لصندوق النهوض بالصادرات هو تقسيمه طبقا لهياكل يتضمن كل منها مستشارين أخصائيين في التصدير يتولون مهمة مرافقة المؤسسات ضمن عمليات التصدير طبقا لمخطط تصديري هذه الى جانب الزام الشركات بتقديم تقارير عن نشاطها تمكن الصندوق من تقييمها .
- ✓ وضع إستراتيجية لتعريف المتعاملين الاقتصاديين بميدان تدخل إدارة الإجراءات الوقائية و الحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد وتنبني هذه الإستراتيجية على :
- ✓ تنظيم دورات تكوينية في مجال التعريف باليات الدفاع التجاري لفائدة :
- ✓ الهياكل المنضوية تحت التجمعات المهنية (على غرار الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة)
- ✓ غرف التجارة والصناعة
- ✓ الانفتاح على هياكل أخرى معنية بمجال التجارة الخارجية :
- ✓ وضع برنامج تعاون في مجال الدفاع التجاري بالتنسيق مع كتابة الدولة للديبلوماسية الاقتصادية .
- ✓ وضع آلية تنسيق وإعلام ويقظة بالتعاون مع مصالح الادارة العامة للديوانة.
- ✓ التسريع بمراجعة قائمة المنتوجات الخاضعة لنظام المراقبة الفنية عند التوريد على معنى الأمر عدد 1744 حتى في ظل عدم المصادقة على القانون المتعلق بالسلامة الغذائية الذي هو محل نظر من طرف مجلس النواب حاليا.
- ✓ الدعوة إلى عقد المجلس الوطني للتجارة الخارجية وبالتالي ضمان انتظامية تواتر تقارير الهيئة الفنية لتسهيل إجراءات التجارة الخارجية على الأقل مرتين في السنة.
- ✓ تنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 والمتعلق بتنظيم وزارة التجارة في اتجاه إنشاء إدارة جديدة صلب الإدارة العامة للتجارة الخارجية تهتم بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية وتتجاوز حالة الفراغ الناجمة عن الاستغناء عن وحدة تسهيل إجراءات التجارة الخارجية وتعنى هذه الإدارة بمراقبة ومتابعة مدى نجاعة إجراءات التجارة الخارجية والإجراءات الديوانية من خلال مؤشرات القدرة على الأداء .
- ✓ الشروع في العمل بداية من شهر أفريل 2018 بالطابع الرقمي اللامادي لرخص التجارة الخارجية

بدون دفع والتي بقيت تقريبا الفئة الوحيدة من الرخص الغير خاضعة للتعامل الالكتروني .

- ✓ انتداب 6 إطارات للعمل بإدارة تسهيل إجراءات التجارة الخارجية (2 مستشاري مصالح عمومية +4 متفقدين)
- ✓ إقرار مجموعة من التدابير التي جاءت بها الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالتصدير التي وقع اعتمادها في إطار المجلس الأعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 4 جانفي 2018 ومنها :
- ✓ مراجعة قائمة المنتوجات الخاضعة لنظام المراقبة الفنية عند التصدير وإجراءاتها على معنى الأمر عدد 1744
- ✓ رقمنة جميع إجراءات التصدير وإدراج جميع المتدخلين في العملية التصديرية في شبكة تونس للتجارة.
- ✓ إعداد دليل للإجراءات المتعلّقة بالتّصدير وبالإجراءات الديوانية والمينائية معترف به وملزم لكافة الهياكل المعنيّة بالتّصدير. ونشره على أوسع نطاق وإدراجه بالمواقع الإلكترونية للإدارة
- ✓ توسيع وتسهيل منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد على جملة المتدخلين في عملية التصدير.
- ✓ إعادة هيكلة Export SOS وتركيز تمثيليات لها بأهم الموانئ والمطارات ووضع خط أخضر على ذمة المصدرين.
- ✓ العمل كامل أيّام الأسبوع بالنّسبة لجميع المؤسسات والهياكل المعنيّة بالتّصدير.
- ✓ إعفاء المؤسسات المتحصلة على علامات الجودة وعينات السلع بدون دفع من إجراءات المراقبة الفنية عند التصدير واختصار آجال هذه الإجراءات.
- ✓ تنقيح الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 والمتعلق بتنظيم وزارة التجارة في اتجاه إنشاء إدارة جديدة صلب الإدارة العامة للتجارة الخارجية تهتم بتسهيل إجراءات التجارة الخارجية وتتجاوز حالة الفراغ الناجمة عن الاستغناء عن وحدة تسهيل إجراءات التجارة الخارجية وتعنى هذه الإدارة بمراقبة ومتابعة مدى نجاعة إجراءات التجارة الخارجية والإجراءات الديوانية من خلال مؤشرات القدرة على الأداء
- ✓ مواصلة العمل على متابعة تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة بتونس، لا سيّما من خلال عقد الاجتماعات التشاورية والتنسيقية سواء مع الهياكل العمومية أو ممثلي القطاع الخاص ، وحث كافة الوزارات والهياكل الفنية المعنية من أجل التسريع في وضع الإجراءات الراجعة إليها بالنظر حيز التطبيق على المستوى الوطني للإيفاء بالتزاماتنا الدولية .
- ✓ متابعة تنفيذ النتائج والتوصيات المنبثقة عن اجتماع الدورة الثالثة و الثلاثين للجنة الدائمة

للتعاون الإقتصادي و التجاري لمنظمة التعاون الإسلامي- كومسيك(تركيا 22-23 نوفمبر 2017).

- ✓ جاري العمل على مواصلة المفاوضات التجارية مع مجموعة الماركسور واعداد مقترحات لقائمات السلع التي ستتمتع بالامتيازات التفاضلية وبروتوكول قواعد المنشأ.
- ✓ بالنسبة لإستكمال منظمة العمل الدولية تنفيذ مشروع دفع الصادرات والتنويع الإقتصادي من خلال تطوير المهارات مطلع سنة 2017 الذي يندرج ضمن مبادرة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، التابعة للبنك الإسلامي للتنمية،فإن محدودية التمويلات المرصودة من الجهات المانحة ، جعل المشروع يقتصر على قطاعين في كل دولة من الدول المستفيدة منه وعليه يجري العمل على تكثيف مساعي تدعيم فرص التعاون مع المنظمات الإقليمية و الدولية ذات الصلة ، بالتعاون مع الهياكل التونسية المعنية وذلك لإنجاز مشاريع مماثلة في قطاعات أخرى، تساهم تنمية المهارات في تدعيم قدرتها التنافسية و التصديرية من جهة و لتعزيز القدرة التنافسية و النهوض بالصادرت وتنويعها من جهة ثانية.
- ✓ التعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية و الدولية لوضع أطر للتعاون الإستراتيجي للفترة القادمة، و شمل ذلك بالخصوص: - مشروع إستراتيجية التعاون بين تونس و البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2018-2020، ومشروع خطة التعاون الفني بين تونس و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للفترة 2018- 2019 و يجري العمل حاليا مع الوزارات المشرفة على هذه المشاريع على إستكمالها. وتم تسجيل مؤشرات إيجابية على تقدم إعداد هذه المشاريع لا سيما من خلال الزيارات التي تقوم بها وفود من المنظمات المعنية لتونس و لقاءاتها مع الجهات التونسية المعنية وعليه يجب تكثيف المتابعة و التنسيق بشأن هذه الأطر بما يتماشى و الأولويات القطاعية المدرجة بمخطط التنمية.
- ✓ بالنسبة لقطاع النسيج والملابس: سيتم الشروع في انجاز استراتيجية وطنية حول قطاع النسيج والملابس.
- ✓ أهمية الاسراع في انجاز انتخابات غرف التجارة والصناعة .

برنامج التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي

رئيس البرنامج: السيد خباب الحذري مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي,ابتداء من 16 ماي 2016

1- التقديـــــم العـــام للبرنامج:

*هيكلة البرنامج:

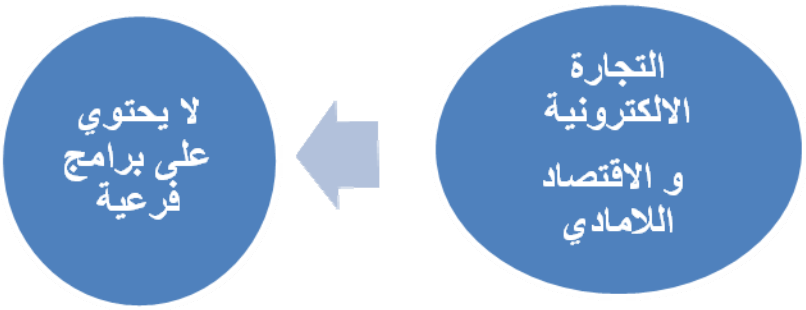

-إدارة التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي

***إهم أهداف البرنامج:**

يهدف هذا البرنامج إلى:

- ✓ توفير محيط ملائم يساهم في تيسير وتنمية المبادلات التجارية الإلكترونية وذلك لتعصير مسالك التوزيع بالاعتماد على تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتعزيز القدرة التنافسية للمنتوج الوطني على الشبكة الافتراضية،
- ✓ تنمية قدرات المؤسسات في مجال التحكم في الآليات المتطوّرة للاقتصاد اللامادي،
- ✓ حفز وتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة لاعتماد الوسائل العصرية للتجارة بما يساهم في تعميم استعمال التجارة الإلكترونية بالمؤسسات الاقتصادية،
- ✓ تعزيز دور التجارة الالكترونية في تطوير وتعصير القطاع التجاري و توليد العوائد الماليّة من خلال التصدير.
- ✓ نشر ثقافة التجارة والبيع على الخط من خلال التعريف بدور كافة المتدخلين في منظومة التجارة الإلكترونية والإجراءات المتبعة في هذا الخصوص فضلا عن إرشاد وتوجيه أصحاب المشاريع في هذا المجال،
- ✓ توفير مناخ آمن للمبادلات الإلكترونية وتوعية المستهلك التونسي لمزيد الإقبال على التسوق على الخط، بالإضافة إلى توفير كافة الضمانات لحماية المستهلك على الخط.
- ✓ تنمية الكفاءات والتكوين في مجال نماذج الاعمال المجددة للإقتصاد الرقمي المعتمدة في مجال قطاع التجارة والخدمات.

وتعتمد الرؤيا لتنمية نشاط التجارة الإلكترونية على مجموعة من التوجهات الإستراتيجية وهي:

- ✓ اعتبار التجارة الإلكترونية نشاطا واعدا قادرا على فتح الآفاق أمام التشغيل ودفع الاستثمار المحلي

والأجنبي.

- ✓ اعتبار التجارة الالكترونية أداة مهمة لتطوير القطاع التجاري والرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والمساهمة في إعطاء آفاق جديدة للنمو والتنمية فضلا عن المساهمة في خلق مواطن للشغل.
- ✓ تسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد المعولم من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في إطار صناعة وطنية للمحتوى.
- ✓ دفع الشركات المصدرة على اعتماد تكنولوجيات المعلومات والاتصال لترويج منتجاتها وخدماتها على شبكة الانترنات مع تنويع الآليات الجديدة المعتمدة لإقتحام الأسواق الخارجية.

2- تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج :

أهم الإصلاحات والأهداف الإستراتيجية التي تم تحقيقها خلال سنة 2017 والتي لها علاقة مباشرة بالبرنامج:

❖ **مشروع تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر المنصات التجارية الإفتراضية «VMP» قصد الانفتاح على أسواق جديدة وتعزيز تواجد المنتجات التونسيّة على المستوى العالمي، وفي هذا الخصوص تم:**

- ✓ تمّ إشهاد 23 مستشارا مختصا في مجال التصدير على الخط اللذين تمّ تكوينهم وتكليفهم بتأطير وتوجيه عدد من المؤسسات المصدّرة المنخرطة بالبرنامج.
- ✓ نشر ثقافة التصدير عبر المنصات التجارية لدى المؤسسات الإقتصادية من خلال الدورات التكوينية حول دور المنصات التجارية الإفتراضية في دعم صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- ✓ توجيه وتأطير 200 مؤسسة بهدف تحسين محتواها الرقمي على المنصات الافتراضية العالمية على غرار Tradekey, Alibaba, Etsy وهو ما مكّن من إدراج عديد المنتوجات والخدمات على الخط بالإضافة إلى توصّل بعض المؤسسات القيام بعمليات تصدير إلى أسواق جديدة.
- ✓ تمّ في إطار هذا المشروع القيام بأكثر من 400 عملية تصدير منتوجات موجهة إلى الخارج أغلبها من قطاع الصناعات التقليدية، بقيمة تناهز 350 ألف دينار.

❖ **دعم الصادرات التونسية عبر التجارة الالكترونية بين المؤسسة والمستهلك (B2C) من خلال:**

- ✓ متابعة المؤسسات المنتفعة بالاتفاقية التي تمّ إبرامها بين مركز النهوض بالصادرات والديوان الوطني للبريد والمتمثلة في إسناد منحة دعم من صندوق النهوض بالصادرات بنسبة 50% من كلفة الإرساليات البريديّة والموجّهة للخارج لفائدة المؤسسات المقيمة وذلك لكل عمليّة تصدير

للمنتوجات الفلاحيّة والصناعات الغذائيّة والصناعات التقليديّة تعتمد على التجارة الإلكترونية.

✓ إنتفعت بهذه الإتفاقية عدد من المؤسسات المصدّرة من قطاع الصناعات التقليدية، حيث تمّ إرسال ما يناهز 1800 طرد بريدي إلى قرابة 45 وجهة في العالم. وبلغت قيمة الدعم خلال سنة 2017 قرابة 45 ألف دينار.

❖ **متابعة مؤشرات تطور التجارة والدفع الإلكتروني في تونس.**

✓ يقع التنسيق مع كل من شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد لمتابعة عدد مواقع الواب التجارية والخدماتية المنخرطة في منظومتي الدفع الإلكتروني clictopay و e-dinar.

✓ بلغ عدد مواقع الواب 1423 موقع واب تجاري وخدماتي إلى موفى سنة 2017.

✓ بلغ عدد المبادلات التجارية الإلكترونية قرابة 2.4 مليون عملية دفع على الخط بقيمة جملية تناهز 166 مليون دينار.

✓ على المستوى الدولي، إحتلت تونس المرتبة 79 على المستوى العالمي 144 دولة (كانت تحتل المرتبة 73 سنة 2016) وفقا لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) لسنة 2017 الخاص بمؤشر التجارة الالكترونية بين المؤسسة والمستهلك «B2C e-commerce Index 2017» والمتعلّق بتقييم استعداد البلدان لاعتماد التجارة الالكترونية. وتبقى تونس تحتل المرتبة الأولى مغاربيا والمرتبة الثالثة إفريقيا مقارنة بسنة 2016،

❖ **تنظيم والمشاركة في التظاهرات الوطنية لمزيد التعريف بالتجارة الإلكترونية في تونس.**

❖ **التكوين ونشر ثقافة التجارة الإلكترونية**

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 :

3-1 تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي خلال سنة 2017، 266.597 ألف دينار بينما بلغت تقديرات الاعتمادات المرصودة 229 ألف دينار

أي بفارق ايجابي قدره 37.597 ألف دينار و تكون بذلك نسبة الانجاز في حدود 116% كما هو مبيّن بالجدول التّالي :

جدول عدد 3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(اع الدفع)

الوحدة : ألف دينار

بيـان النفقات	تقديرات 2017 ق.م.أ	تقديرات 2017 ق.م.ت (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات 2017	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات تصرف	**229.000**	**229.000**	**266.597**	**+37.597**	**%116**
تأجير عمومي	182.00	182.00	210.051	+37.597	**%116**
وسائل مصالح	44.000	44.000	53545	0	-
تدخل عمومي	3.000	3.000	3.000	0	-
نفقات تنمية	**0**	**0**	**0**	**0**	-
استثمارات مباشرة	0	0	0	0	-
على الميزانية	0	0	0	0	-
على القروض الخارجية	0	0	0	0	-
تمويل عمومي	0	0	0	0	-
على الميزانية	0	0	0	0	-
على القروض الخارجية	0	0	0	0	-
صناديق خزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	-
المجموع العام:	**229.000**	**229.000**	**266.597**	**+37.597**	**%116**

رسم بياني عدد 3

مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج التجارة الالكترونية لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اع الدفع)

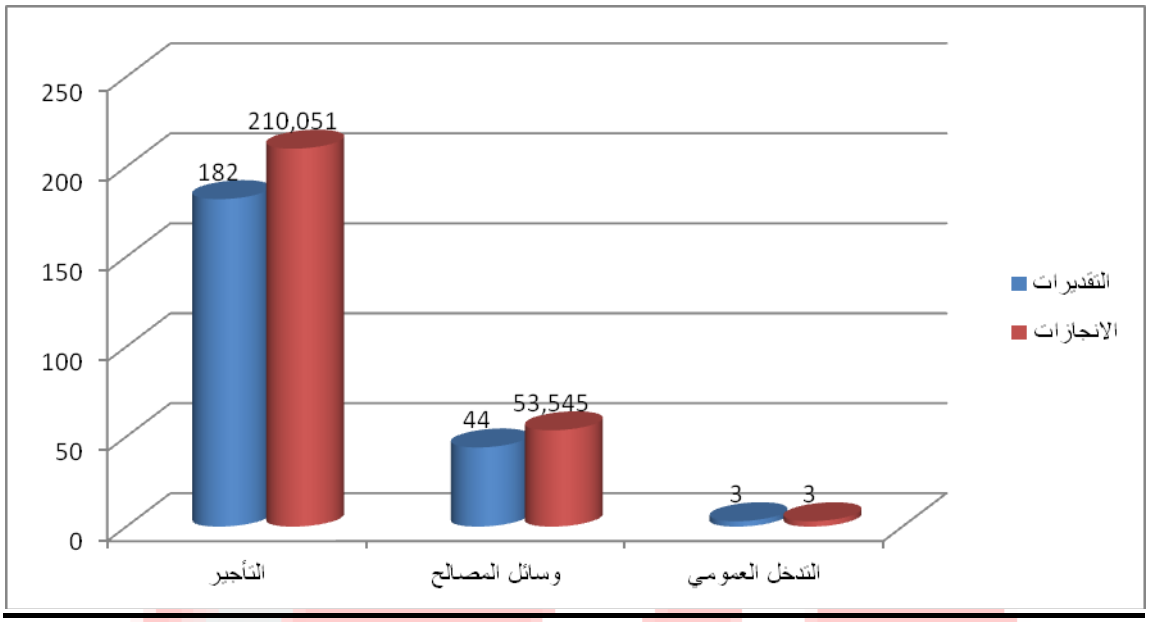

4- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف3-1: نشر ثقافة التجارة الإلكترونية:

يعتبر نشر ثقافة التجارة الإلكترونية ذو أهمية بالغة للمساهمة في تطوير مناخ التجارة الإلكترونية ومواكبة التطور التكنولوجي العالمي حيث يتم السعي إلى توفير التحسيس والمساندة والتأطير في اتجاه تحفيز المبادرات الخاصة لبعث مشاريع في المجال المذكور.

الهدف3-1: نشر ثقافة التجارة الإلكترونية:	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 ق.م.أ (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر 1.1.3: عدد المنتفعين بالإرشاد والتأطير في مجال التجارة الإلكترونية	عدد	160	110	68.75%	200	155	77.5%

المؤشر 2.1.3: عدد الأدلّة والكتيّبات	عدد	03	00	%0	03	01	%33
المؤشر 3.1.3: عدد الندوات التحسيسيّة والدورات التكوينيّة	عدد	06	06	100%	08	05	%62.5

رسم بياني عدد4 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف نشر ثقافة التجارة الإلكترونية لسنة 2017

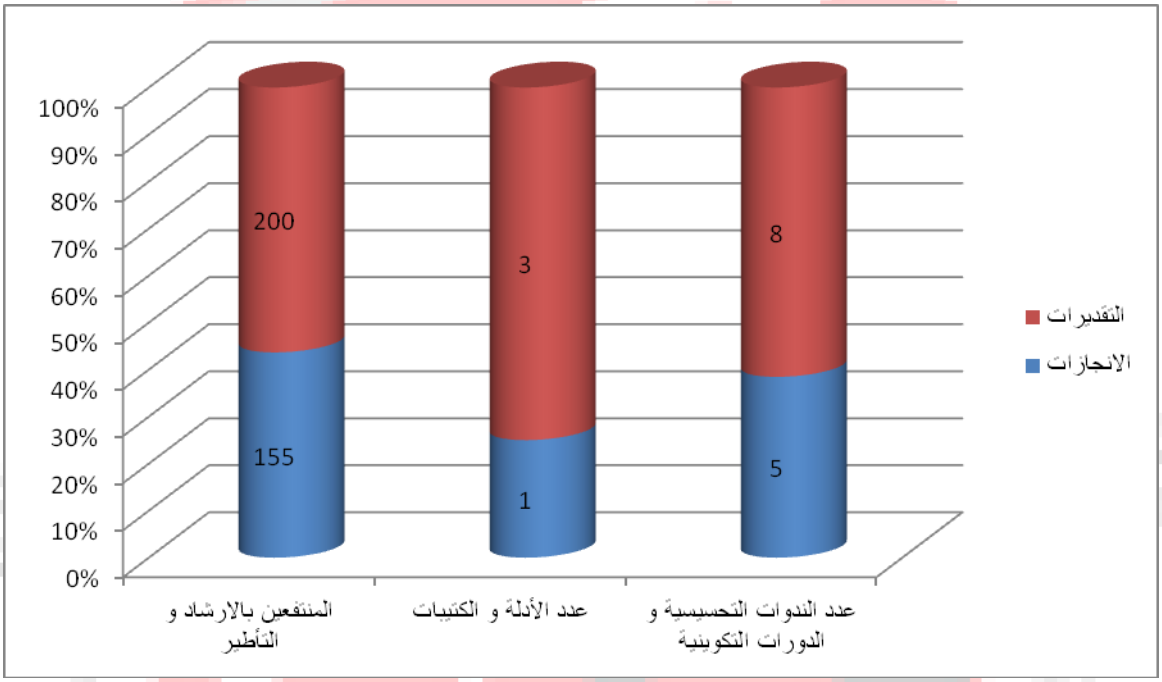

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

المؤشر 1.1.3: عدد المنتفعين بالإرشاد والتأطير في مجال التجارة الإلكترونية.

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 77.5% ويعود ذلك إلى توافد عديد من المواطنين (مؤسسات، طلبة، باعثي مشاريع) على إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي قصد طلب معلومات حول:

- الإطار القانوني المنظم للتجارة الإلكترونية،
- الإجراءات اللازمة لبعث مؤسسة ناشطة في مجال التجارة الإلكترونية،
- كيفية الانخراط في منظومات الدفع الإلكترونية،

- إحصائيات التجارة والدفع الإلكتروني،
- الإجراءات الخاصة باعتماد التجارة الإلكترونية في عمليات التصدير،
- التعرف على مختلف الحوافز والتشجيعات في مجال التجارة الإلكترونية.

هذا ويقع الإتصال بإطارات إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي عبر الهاتف والبريد الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي قصد الحصول على معطيات حول التجارة الإلكترونية.

كما تعمل إدارة تنمية التجارة الإلكترونية على مزيد التعريف بالتجارة الإلكترونية في تونس من خلال تقديم مداخلات في مختلف التظاهرات الوطنية والجهوية بالإضافة إلى اعتماد وسائل الإتصال السمعية والبصرية (جرائد، مجلات/ راديو) .

المؤشر 2.1.3: عدد الأدلّة والكتيّبات:

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 33% ويعود ذلك إلى عدم رصد الاعتمادات الكافية لانجاز الأدلة والكتيّبات لمزيد التعريف بالتجارة الالكترونية وكيفية بعث المشاريع في هذا المجال إذ حسب إمكانيات إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللاّمادي تمّ سنة 2017 انجاز دليل واحد "التجارة الالكترونية في تونس" في نسخته العربية.

المؤشر 3.1.3: عدد الندوات التحسيسيّة والدورات التكوينيّة

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 62.5% ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ مشاركة إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي في عدة ندوات وملتقيات للتعريف والتحسيس بالتجارة الإلكترونية بالتعاون اللصيق مع غرف التجارة والصناعة حيث يقع التنسيق مع إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي لبلورة برنامج للندوات ودعوة كافة المتدخلين.
- ✓ تنظيم إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللاّمادي دورتين (02) تكوينيتين لفائدة اطارات وزارة التجارة والهياكل تحت الإشراف وذلك كالتالي:

- دورة تكوينية حول التجارة الالكترونية بتاريخ 18 ماي 2017 وقد تمّ خلال هذه الدورة تقديم واقع وأفاق وإحصائيات التجارة الالكترونية في تونس والإطار القانوني المنظم لهذا النشاط كما تمّ أيضا عرض مستجدات وأرقام التجارة الالكترونية في العالم.
- دورة تكوينية حول مراقبة مواقع التجارة الالكترونية بتاريخ 20 نوفمبر 2017 لفائدة إطارات سلك المراقبة الاقتصادية. وقد مكّنت هذه الدورة بعض اطارات المراقبة الاقتصادية (خاصة ممثلي الإدارة العامة للمنافسة والابحاث الاقتصادية) من الإطلاع على الآليات اللازمة للتصدي إلى التجاوزات وعمليات الغش المحتملة والتي يمكن أن ترتكبها المؤسسات الناشطة في مجال التجارة الإلكترونية والتي يمكن أن

تطال المستهلك التونسي. وقد تم خلال هذه الدورة تقديم:

- قراءة لمختلف القوانين المنظمة لعمليات البيع عن بعد والمبادلات والتجارة الإلكترونية.
- مختلف التجاوزات التي تم رصدها على بعض مواقع التجارة الإلكترونية في تونس،
- مقاربة حول أبرز التجارب الدولية في مجال مراقبة مواقع الواب التجارية والخدماتية
- الآليات التقنية والفنية المعتمدة للتعرف على صاحب موقع الواب التجاري.

✓ مشاركة إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي في الملتقى السنوي لليوم العالمي لحماية المستهلك الّذي ينظمه المعهد الوطني للاستهلاك. وتساهم إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللاّمادي خلال هذا الملتقى في تقديم الإطار القانوني لنشاط التجارة الالكترونية وخاصة الآليات اللازمة لحماية المستهلك على الخطّ.

الهدف3-2: تنمية التجارة الإلكترونية:

الهدف3-2: تنمية التجارة الإلكترونية:	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 ق.م.أ (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر 1.2.3: عدد التقارير والبحوث الدوريّة	عدد	5	2	%40	6	4	%66.6
	المؤشر 2.2.3: عدد المشاريع الكبرى لتنمية التجارة الإلكترونية.	عدد	5	4	%80	6	4	%66.6

رسم بياني عدد5 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف تنمية التجارة الإلكترونية لسنة 2017

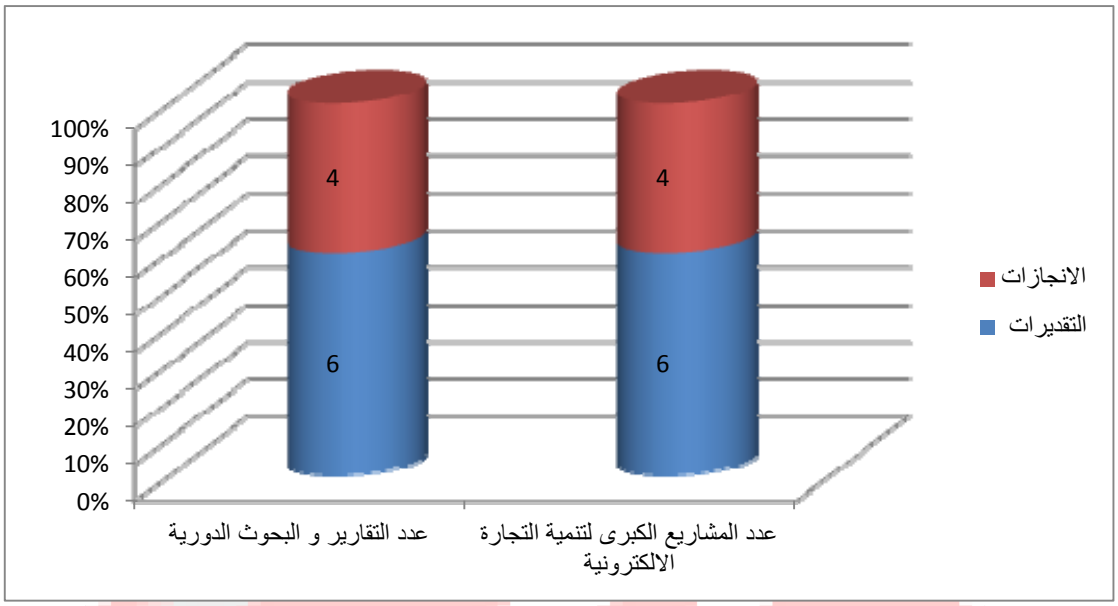

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

المؤشر 1.2.3: عدد التقارير والبحوث الدوريّة

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 66.6% ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من اهمها:

- ✓ انجاز بحث حول "التسويق الهرمي" في إطار مشروع ختم دروس "ماجستير تجارة الكترونية" وذلك من قبل طالبة بالمدرسة العليا للاقتصاد الرقمي وقع تأطيرها بإدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللاّمادي،
- ✓ انجاز تقرير حول التجارة الالكترونية في تونس وكيفية خلق مناخ ملائم لتنمية هذا النشاط ورفع الإشكاليات التي تعترض المؤسسات التي تنشط أو ترغب في التصدير عبر شبكة الأنترنات والنظر في إيجاد حلول لتجاوزها.
- ✓ انجاز تقرير حول المشاريع والبرامج المنجزة من قبل ادارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللاّمادي.
- ✓ انجاز تقرير حول إحصائيات التجارة الالكترونية في تونس.

المؤشر 2.2.3: عدد المشاريع الكبرى لتنمية التجارة الإلكترونية.

بالنسبة لهذا المؤشر، تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 66.6% ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من اهمها:

- ✓ انجاز مشروع دعم الصادرات التونسية في إطار التجارة الالكترونية بين المؤسسة والمستهلك (B2C) وذلك عبر دخول حيز التنفيذ الاتفاقية المبرمة بين مركز النهوض بالصادرات والديوان

الوطني للبريد والقاضية بدعم المؤسسات المصدّرة على الخط بنسبة 50% من تكلفة الطرود البريدية الموجهة للخارج من ميزانية صندوق النهوض بالصادرات.

- ✓ ختم مشروع تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر المنصات التجارية الافتراضية بالتعاون مع مركز التجارة الدولي بجنيف والهادف الى:
  - o تنمية الكفاءات (مستشاري التصدير على الخط، مرافقة المؤسسات المصدرة)،
  - o خلق مناخ ملائم لتنمية التجارة الإلكترونية في تونس ورفع الإشكاليات التي تعترض المؤسسات التي تنشط أو ترغب في التصدير عبر شبكة الأنترنات والنظر في إيجاد حلول لتجاوزها،
  - o تركيز منظومة لليقظة والذكاء التنافسي خاصة بالتجارة الإلكترونية صلب مركز النهوض بالصادرات.
- ✓ إنجاز بحث حول السلوك الاستهلاكي للتونسي عبر الأنترنات.
- ✓ متابعة مشروع علامة الثقة لمواقع التجارة الإلكترونية Label de Confiance الذي يندرج ضمن المخطط الوطني الإستراتيجي تونس الرقمية 2020 ويهدف إلى إسناد علامة مرئية لمواقع التجارة الإلكترونية والتي تستجيب لعدد من المعايير (60) قصد تحسين جودة مواقع التجارة الإلكترونية والخدمات المسداة وبالتالي توفير ضمانات من دورها التحسين ودعم ثقة المستهلك على الخط.

5- التّوجّهات المستقبلية لتحسين الأداء:

الإشكاليات:

- عدم إدراج مشاريع وبرامج ضمن العنوان الثاني من ميزانية البرنامج (نفقات التنمية) وقد اقتصر مجهود الإدارة في تنفيذ بعض المشاريع الممولة من البنك الدولي والمشاريع المندرجة في إطار التعاون الدولي.

التدابير والأنشطة التي يتعين القيام بها لتدارك الإخلال في تنفيذ مؤشرات البرامج:

- تحديد أنشطة فعلية تقوم بإنجازها إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي بهدف النهوض بهذا المجال ومع تضمينها بالميزانية قصد الحصول على التمويل اللازم لمختلف الأنشطة المقترحة.
- مزيد العمل على نشر ثقافة التجارة الإلكترونية من خلال:

- وضع خطة اتصالية شاملة (مطويات، بوابة، فيديوهات، ....).
- القيام بجملة من الندوات التحسيسية حول التجارة والبيع على الخط لفائدة التجار والمستهلكين وإطارات وزارة التجارة خاصة سلك المراقبة الاقتصادية

- تأطير وتكوين مستشاري التصدير حول التجارة الإلكترونية.
- تأهيل وتطوير مهارات اعوان المراقبة الإقتصادية حول مختلف الممارسات التجارية والخدماتية على شبكة الأنترنات.
- تنمية قدرات إطارات إدارة تنمية التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي وذلك بالمشاركة في دورات تكوينية مهنيّة متقدمة (gestion des projets, marchés publics, formulation et rédaction des textes juridiques, communication, ...)

برنامج " القيادة و المساندة "

رئيس البرنامج:
*** السيدة لمياء بن ميم رئيس الديوان: ابتداء من 1 نوفمبر 2016**
*** السيد فتحي بنـور المدير العـام للمصالح المشتركـة، ابتداء من 1 جـوان 2017**
*** السيد محمد البحري القـابسي المدير العـام للمصالح المشتركـة، ابتداء من 7 نوفمبـر 2017**

1- التقديـــــم العـــام للبرنامج:

يتدخل برنامج "الدعم والمساندة" أفقيا من أجل توفير المساندة والدعم لبقية برامج وزارة التجارة ويهتم بالأساس بالجوانب التي تتعلق بالشؤون المالية والموارد البشرية والوسائل المادية واللوجستية للوزارة إلى جانب عمليات التصرف ذات الصلة خاصة في جانبها المالي وذلك بحكم طبيعة مشمولات ومهام الهياكل الإدارية التي تنتمي إليه مع السهر على تطبيق سياسة الدولة في مجال ترشيد استهلاك الطاقة وحسن التصرف في وسائل النقل وتحسين ظروف العمل الإداري بتهيئة البناءات وتوفير المعدات والتجهيزات الضرورية ...

وبالتالي فهو يسهر بالأساس على توفير الوسائل المادية واللوجستية اللازمة والضرورية للعمل الإداري بصفة عامة بالإضافة لتنمية وتطوير الموارد البشرية في علاقة بإحكام التصرف فيها بهدف تأهيل الإدارة وتطوير أدائها وجودة خدماتها ويكون ذلك عبر توفير الإنتدابات، التصرف في المسيرة المهنية للأعوان (الترقيات...) وتطوير كفاءاتهم وقدراتهم بواسطة التكوين والرسكلة ...

*- هيكلة البرنامج :

- **البرنامج الفرعي 1: الدعم و المساندة**
  - الإدارة العامة للمصالح المشتركة ، وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة
- **البرنامج الفرعي 2: القيادة و الإشراف**
  - الديوان و مختلف مكاتبه
  - التفقدية العامة

*- أهداف البرنامج

- تتمثل في:
- إحكام التصرف في الموارد البشرية
- إحكام التصرف في الموارد المالية
- دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية والمعلوماتية
- تحسين التصرف في الوثائق الإدارية والأرشيف .
- دعم دور الرقابة في تحسين التصرف وتطوير الإدارة
- تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة

2-تقديم عـــام للإنجـــازات الخاصـــة بالبرنامـــج:

تبعا لما تم ذكره أعلاه خاصة فيما يتعلق بحسن سير العمل الإداري لمختلف البرامج الأخرى وحرصا على تحسين الأداء العام لأعوان الوزارة، يمكن بلورة توجهات برنامج الدعم والمساندة خاصة في ما يلي:

-الحرص على تحسين قدرات الأعوان والإطارات وذلك عبر دعم تكوينهم في مختلف المجالات للرفع من مردودية العمل الإداري وذلك رغم محدودية الإعتمادات المرصودة للتكوين والرسكلة ضمن نفقات وسائل المصالح التي شهدت تخفيضا هاما خلال السنوات الأخيرة (2014-2015) وذلك تبعا للمناشير السنوية لإعداد ميزانية الدولة الصادرة عن رئاسة الحكومة. كما أنه لم يتم بعنوان سنة 2016 تسجيل زيادة في هذه النفقات تمكن من الترفيع في القسط المخصص للتكوين خاصة في ظل النقص الكبير على مستوى بعض البنود الأخرى التي تتصل مباشرة بنشاط الوزارة ووظيفية مصالحها بصفة عامة وبجهاز المراقبة الإقتصادية بالأساس وذلك على غرار:

*إقتناء الوقود

*تعهد وصيانة وسائل النقل

*اختبارالمراقبة والتحاليل نفقات الصيانة الإعلامية.

*الأكرية.

- العمل على اتخاذ جملة من التدابير بخصوص مزيد التحكم في استهلاك الطاقة وكذلك تكاليف الصيانة رغم الارتفاع المتواصل للأسعار بصفة عامة من جهة وتنامي العمل الإداري ومتطلباته من جهة أخرى، وذلك من خلال:

-التحسيس والتوعية المتواصلة تجاه الأطراف المعنية.

-تكثيف عمليات المراقبة الإدارية في الغرض.

-تسخير بعض الأعوان والعملة كل في مجال اختصاصه للقيام بعمليات الصيانة (سيارات، معدات إعلامية ...) عوض التوجه لمسدي خدمات لتخفيض النفقات قدر الإمكان.

-العمل على مزيد الانتفاع من عامل المنافسة لتقليص التكاليف.

-السهر على تبسيط الخدمات الإدارية لفائدة مختلف المتعاملين والمتدخلين وتيسير الإطلاع على المعلومات والمعطيات المتعلقة بإجراءات وشروط الحصول على الخدمات و إتمام المعاملات الإدارية إلكترونيا.

-العمل على تثمين وظيفة التصرف في الوثائق الإدارية والتوثيق داخل الوزارة وتدعيم دور

الأرشيف كمصدر من مصادر المعلومات المعتمدة في الدراسات واتخاذ القرارات اللازمة.

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 :

1.3- تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إع الدفع)

الوحدة: الدينار

بيان النفقات	تقديرات 2017 (ق.م) (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1-2)	نسبة الإنجاز (1/2)
نفقات التصرف	**5.952.000**	**6.623.032**	**671.032**	**% 111.27**
التأجير العمومي	4.377.000	4.640.738	263.738	% 106.025
وسائل المصالح	1.495.000	1.722.294	227.294	% 115.2
التدخل العمومي	80.000	260.000	180.000	% 325
نفقات التنمية	**1.575.000**	**586.478**	**- 988.522**	**% 37.2**
استثمارات مباشرة	**1.575.000**	**586.478**	**- 988.522**	**% 37.2**
على موارد ميزانية الدولة	1.575.000	586.478	- 988.522	% 37.2
على موارد قروض خارجية	0	0	0	-
تمويل عمومي	**0**	**0**	**0**	**-**

على موارد ميزانية الدولة	0	0	0	-
على موارد قروض خارجية	0	0	0	-
صناديق الخزينة	**0**	**0**	**0**	**-**
المجموع العام	**7.527.000**	**7.209.510**	**- 317.490**	**% 95.78**

رسم بياني

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج "القيادة والمساندة"

لسنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(إعتمادات الدفع)

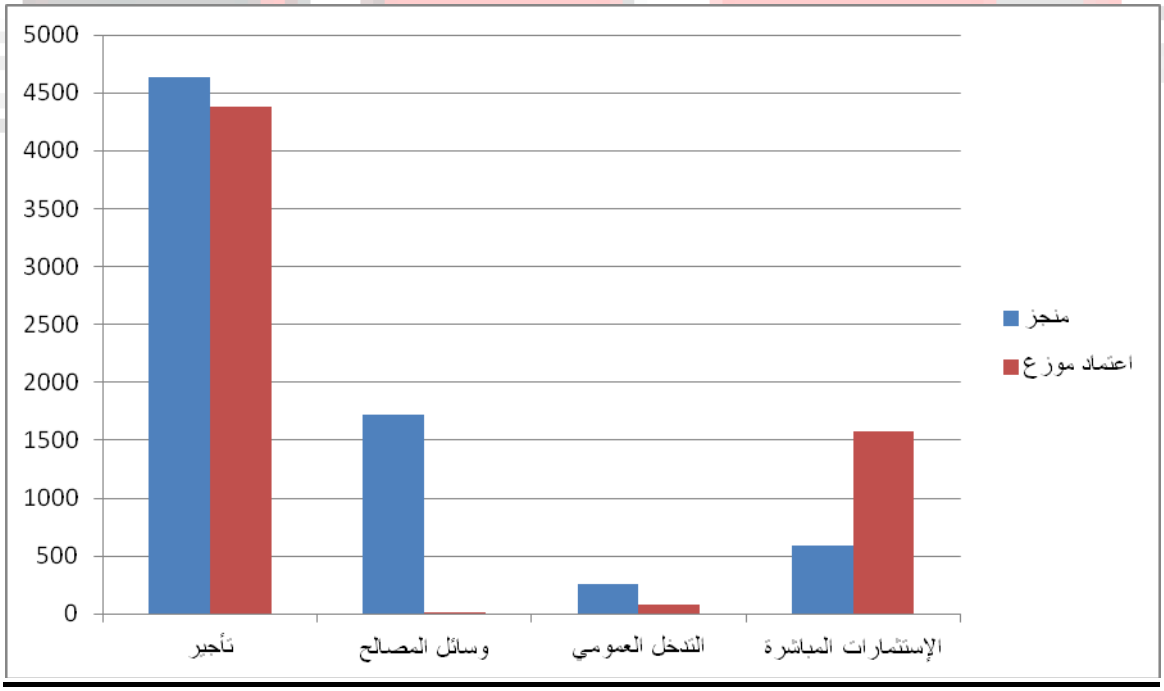

جدول عدد:4

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية

(إع الدفع)

الوحدة: الدينار

بيان البرامج الفرعية	تقديرات 2017 (ق.م الأصلي) (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
			المبلغ (1-2)	نسبة الإنجاز % (1/2)
الدعم والمساندة 9-1	5.013.000	4.758.853	254.147	% 94.93
القيادة والإشراف 9-2	2.514.000	2.450.657	- 63.343	% 97.48
مجموع البرنامج	**7.527.000**	**7.209.510**	**- 317.490**	**% 95.78**

مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية البرامج الفرعية
لسنة 2017

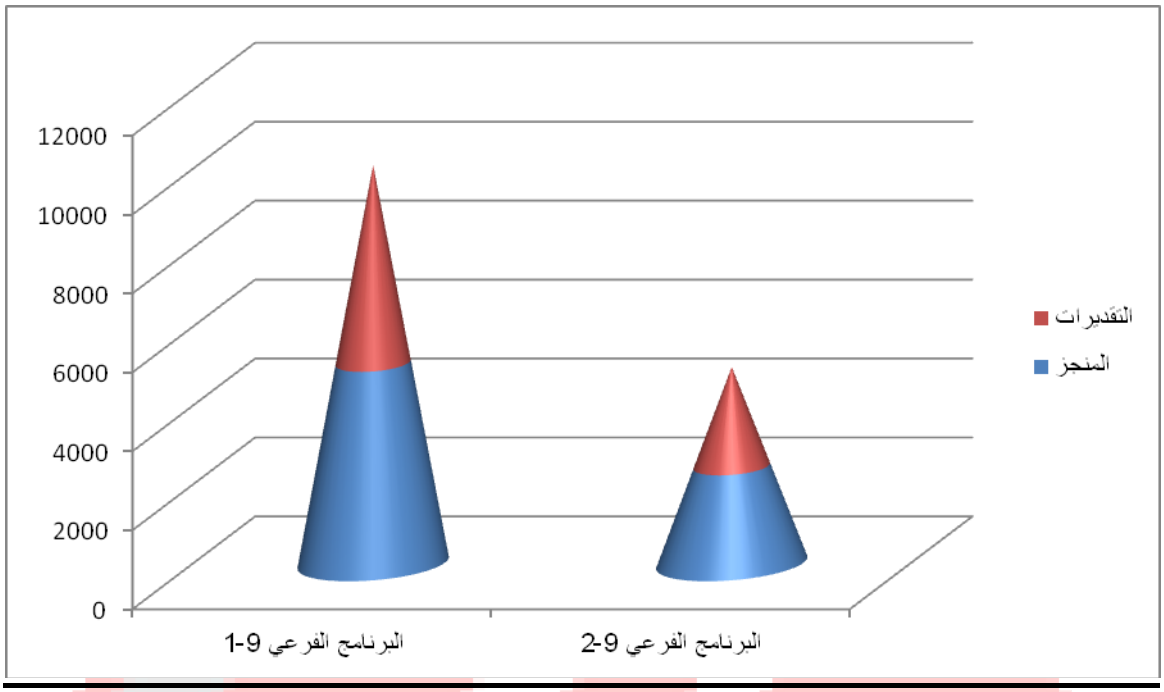

2.3- تقديم لنتائج الاداء وتحليلها:

الهدف 4-1-1: إحكام التصرف في الموارد البشرية:

يساهم هذا الهدف في العمل على إيجاد الآليات التي تتيح إحكام وتطوير التصرف في الموارد البشرية خاصة فيما يتعلق بعنصرين أساسيين هما:

*الانتدابات: لما لها من تأثير على الميزانية بصفة عامة ومساهمتها الهامة في حسن سير العمل الإداري، وذلك من خلال توفير الموارد البشرية الضرورية لتأمين وظيفية مختلف إدارات الوزارة وهياكلها وبالتالي تمكين مختلف البرامج الأخرى من تحقيق أهدافها.

* التكوين: والدور الهام الذي يلعبه في تنمية الكفاءات والقدرات المهنية للأعوان وملائمتها لحاجيات العمل الإداري الذي يتطور ويتغير بصفة متواصلة.

الهدف 1.1.5 إحكام التصرف في الموارد البشرية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 ق.م أصلي (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2017
	المؤشر 4-1-1-1: نسبة إنجاز برنامج التكوين	%	100	43	%43	100	87	%87
	المؤشر 4-1-1-2: نسبة الإطارات المنتفعين بدورة تكوينية واحدة على الأقل	%	50	**40**	%**80**	55	47	%85.45

رسم بياني عدد 2 :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 4-1-1: "إحكام التصرف في الموارد البشرية"

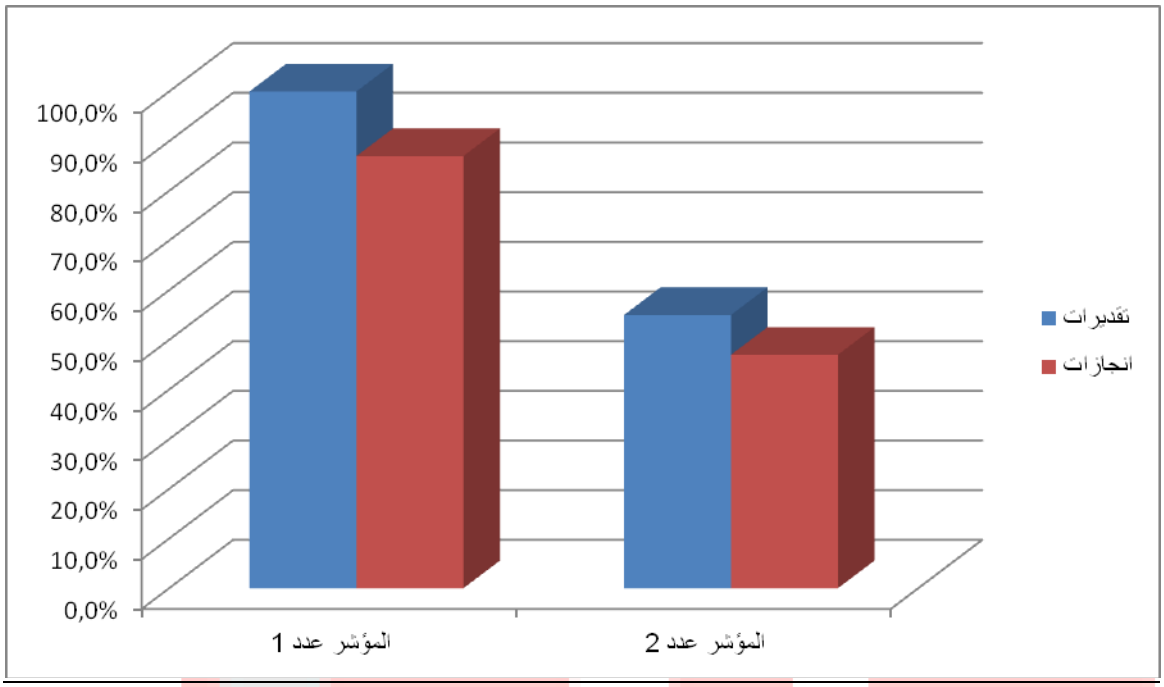

تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

المؤشر 4-1-1-1: نسبة إنجاز برنامج التكوين:

تم تسجيل نقص في نسبة انجاز برنامج التكوين وذلك بحساب 4 دورات تكوينية من جملة 31 دورة حيث لم يتسنى انجازها لأسباب تنظيمية . ولكن تعتبر هذه النسبة محترمة بالمقارنة مع سنة 2016 حيث تضاعفت لتصبح 87 بالمائة وذلك بعد أن تم إحكام العمليات التنظيمية واللوجستية الضرورية.

المؤشر 4-1-1-2: نسبة الإطارات المنتفعة بدورة تكوينية واحدة على الأقل:

تم استهداف نسبة 47 بالمائة من الإطارات المنتفعة بدورة تكوينية واحدة على الأقل أي بنسبة أقل من التقديرات (55 بالمائة) ويعود ذلك إلى:

- عدم امكانية تنفيذ بعض الدورات التكوينية وذلك لأسباب تنظيمية.
- انتفاع عدد من الإطارات لأكثر من دورة واحدة على المستويين المركزي والجهوي من ذلك استهداف بعض المحاور لفئة معينة من الإطارات حسب الإختصاص والمشمولات .

الهدف 4-1-2: إحكام التصرف في الموارد المالية:

يساهم هذا الهدف في تحسين وترشيد التصرف في التجهيزات والعمل على اتخاذ التدابير اللازمة لمزيد التحكم فيها:

جدول عدد 3

الهدف 4-1-2: "إحكام التصرف في الموارد المالية"

الهدف 2.1.5 : إحكام التصرف في الموارد المالية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2016	تقديرات 2017 ق.م أصلي(1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1/2) 2017
	المؤشر 4-1-2-1: نسبة تطور كلفة صيانة السيارات الإدارية	%	16 -	.....	.....	10	17.11	% 171.1
	المؤشر 4-1-2-2: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	%	8.3	8.9	107.22	8.1	8.28	% 102.22
	المؤشر 4-1-2-3: نسبة تنفيذ برنامج الشراءات	%	95	118	124	100	98.22	% 98.22

رسم بياني عدد 3:

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 4-1-2: " إحكام التصرف في الموارد المالية "

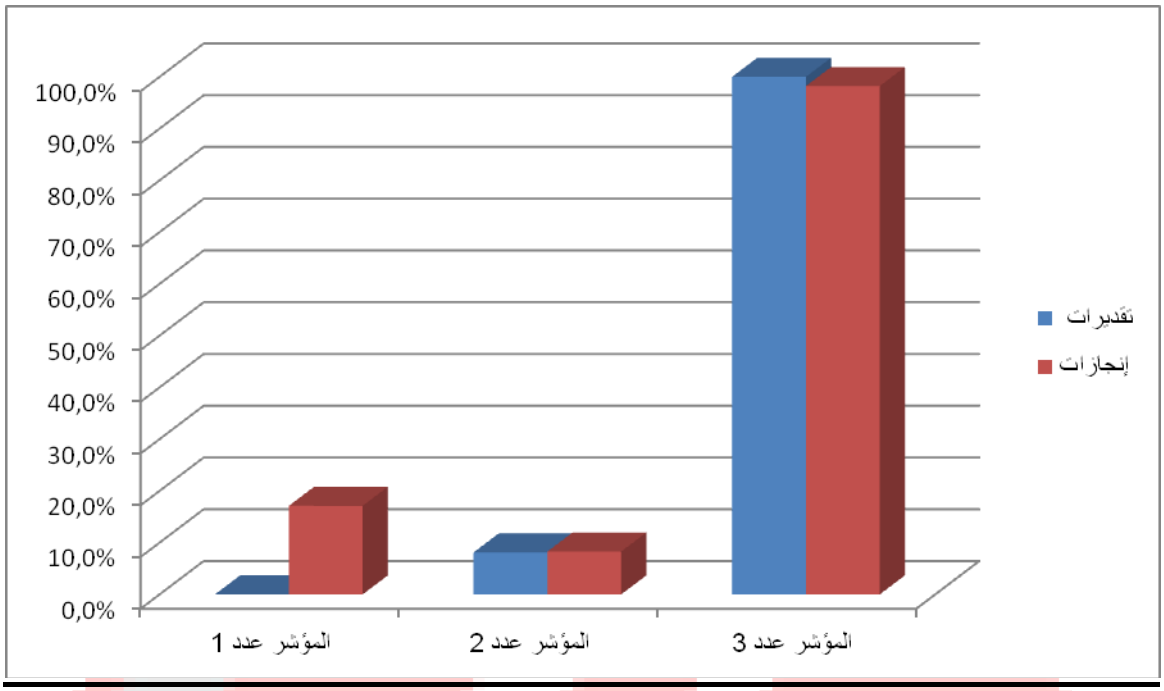

تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

*المؤشر 4-1-2-1: نسبة تطور كلفة صيانة السيارات الإدارية:

يهم هذا المؤشر البند الخاص "بتعهد وصيانة وسائل النقل" ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى عدة عوامل من أهمها:

-تقادم أغلب السيارات الإدارية بأسطول الوزارة نتيجة عدم تجديده عن طريق الإقتناءات الجديدة خلال السنوات الأخيرة وخاصة سنة 2017.

- تطور نشاط الوزارة وخاصة جهاز المراقبة الإقتصادية الذي يتحوز على نسبة كبيرة من أسطول السيارات على المستويين المركزي والجهوي (تطور هام لعدد الحملات الجهوية والإقليمية والوطنية).

- الإرتفاع الملحوظ على مستوى الأسعار لقطع غيار السيارات واليد العاملة وتكلفة أغلب الخدمات المسداة في الغرض مقارنة بالسنوات الفارطة.

*المؤشر 4-1-2-2: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة:

تم تسجيل نسبة تقدر ب8.28 بالمائة أي بتفاوت يقدر بـ: 0.18 نقطة عن التقديرات ويرجع هذا الفارق خاصة إلى ارتفاع طفيف في معدل استهلاك الوقود وذلك للأسباب التالية :

- تقادم الأسطول.

- عدم تجديد أسطول السيارات باقتناءات جديدة.
- كثافة النشاط الميداني مقارنة بالسنوات الفارطة اقليميا ووطنيا وبالتالي تكرر عمليات الصيانة وهو ما انجر عنه اهتراء بعض السيارات وصيانتها بصفة متكررة ينجر عنها في أغلب الأحيان ارتفاع مستوى استهلاكها للوقود (حملات مراقبة متواصلة على امتداد أغلب فترات السنة).

***المؤشر 4-1-2-3: نسبة تنفيذ برنامج الشراءات:**

نسجل نسبة تنفيذ تقدر بـ: 98.22 % حيث تم انجاز أغلب الشراءات المبرمجة باستثناء البعض منها والمتعلق بالدراسات وذلك للأسباب التالية:

- تم إعلان دراستين غير مثمرتين تتعلقان بدراسة حول تحيين المخطط التوجيهي للمساحات التجارة الكبرى والمتوسطة والدراسة المتعلقة بتطوير منظومة اللحوم الحمراء.
- تمت الموافقة على المرحلة الأولى من الدراسة المتعلقة بإعداد المخطط المديري لبعث المناطق التجارية الحرة بالحدود التونسية الجزائرية وكذلك الدراسة المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في تونس"الواقع والأفاق" على أن يتم استكمال المرحلة الثانية خلال سنة 2018.

الهدف 4 -1-3: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية :

الهدف5-1-3: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية و المعلوماتية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر 1/3/1/5: عدد الخدمات المدرجة على الخط	عدد			10	12	12	5	% 41
	المؤشر 2/3/1/5: نسبة إنجاز المنظومات والتطبيقات مقارنة بالحاجيات	نسبة	90	33	50	%60	%60	%20	%33

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف دعم الانخراط في الإدارة الاتصالية و المعلوماتية لسنة 2017

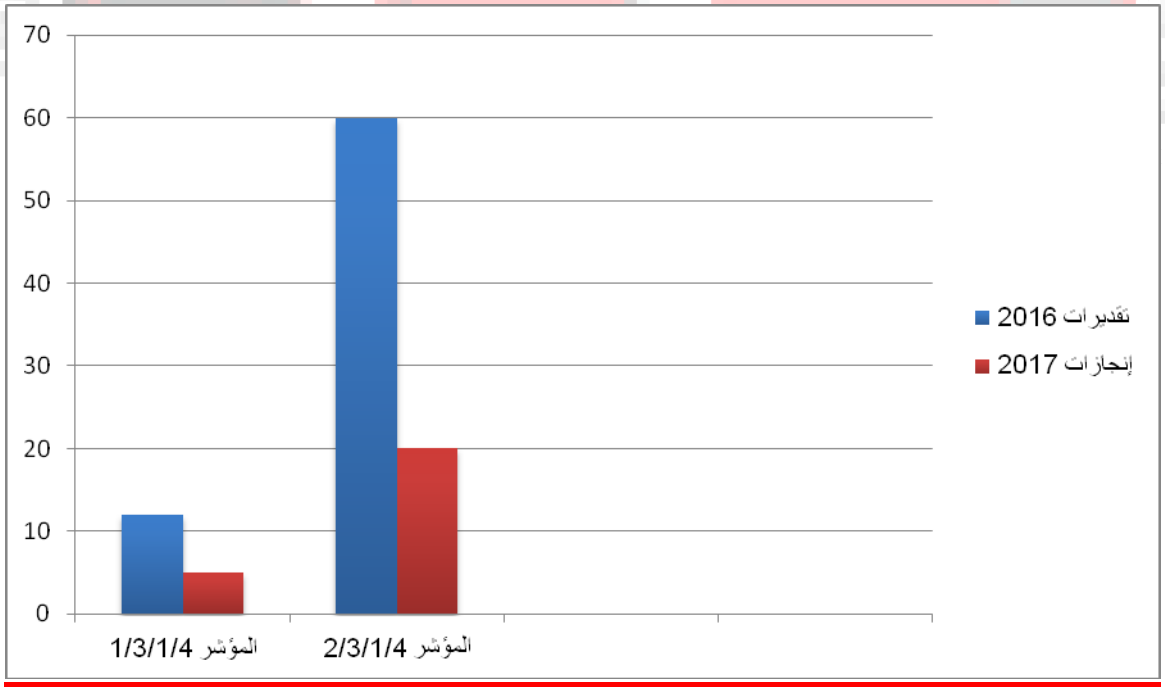

تحليل وتفسير النّتائج الّتي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017:

المؤشر 1/3/1/4: عدد الخدمات المدرجة على الخط :

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 41 % بالنسبة للمؤشر 1/3/1/4(عدد الخدمات المدرجة على الخط) ويعود ذلك إلى سبب رئيسي و هو:
- متصفح الموقع الرسمي للوزارة يلاحظ وجود خانة "خدمات على الخط" هذه الخانة تحوي خدمات على الخط و روابط أيضا. الخدمات الفعلية المدرجة على الخط : مطالب المخابز / تشكيات المستهلكين / تشكيات المهنيين / تشكيات السياح / ايداع تصريح التخفيضات الموسمية.
- الشركة المطورة للموقع الرسمي للوزارة هي الوحيدة القادرة على اظافة روابط على الموقع حيث أن اظافة رابط واحد تكلف 3000 دينار. بناءا على الكلفة المرتفعة لإظافة الروابط وبما أن القائم على ادارة الموقع لا يستطيع التدخل الا على مستوى خانة "خدمات على الخط" فان هذه الأخيرة أصبحت تحوي ليس فقط خدمات مدرجة على الخط انما روابط أيضا.

المؤشر 2/3/1/5: نسبة إنجاز المنظومات والتطبيقات مقارنة بالحاجيات:

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 33% بالنسبة للمؤشر 2/3/1/4(نسبة إنجاز المنظومات والتطبيقات مقارنة بالحاجيات) ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

✓ توقف الموزع الذي يحوي منظومتي السجل الوطني للحرف الصغرى (RNPM) ومنظومة التصرف في كراسات الشروط (AGCC) عن العمل. و يجدر التنويه أن كلتا المنظومتين يتم استغلالهما من طرف إدارة الحرف و الخدمات و الإدارات الجهوية.

✓ عدم التوصل إلى حل نهائي فيما يخص منظومتي المراقبة الفنية عند التوريد حيث أن كلتا المنظومتين تستوجب إصلاحات متفاوتة العمق و لازالت المشاورات حثيثة مع وحدة متابعة و تنسيق البرنامج الثالث لتنمية الصادرات للنظر في إمكانية التمويل.

✓ توقف العمل على تطوير نظام معلوماتي للوزارة.

✓ عدم انتهاء تطوير منظومة دعم الفارينة لعدم اتمام عملية تهجير قاعدة البيانات.

6- كما أن نسق تنفيذ مشروع تجديد منظومة التجارة الخارجية لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى طول مدة الإطلاع و مراجعة كراس الشروط من قبل لجنة القيادة ثم من قبل وحدة متابعة و تنسيق البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

الهدف 4.1.4: تحسين التصرف في الوثائق والأرشيف.

يساهم هذا الهدف في النهوض بوظيفة التصرف في الوثائق الإدارية والتوثيق داخل الوزارة وتثمين الأرشيف كمصدر من مصادر المعلومات التي يعتمدها أصحاب القرار في الدراسات واتخاذ القرارات

المناسبة. كما تسعى الإدارة من خلاله إلى تطوير عمل المكتبة وذلك بتنمية الرصيد الوثائقي وتطوير الخدمات التوثيقية من أجل توفير المعلومة الشاملة والدقيقة في الوقت المناسب.

جدول الهدف 4.1.4:

تحسين التصرف في الوثائق والأرشيف

الهدف 4.1.5 : تحسين التصرف في الوثائق والأرشيف	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016 (1)	إنجازات 2016 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016 (1/2)	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017(1/2)
	المؤشر 1/4/1/5 نسبة التحويلات المنجزة في الآجال	%	50	53,33	116,5	55	11.36	20.65
	المؤشر 2/4/1/5 نسبة تلبية حاجيات المستفيدين من الوثائق والمعلومات.	%	80	80,76	100,95	92	93.47	101.95

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة بالهدف 4.1.4 لسنة 2017:

تحسين التصرف في الوثائق والأرشيف

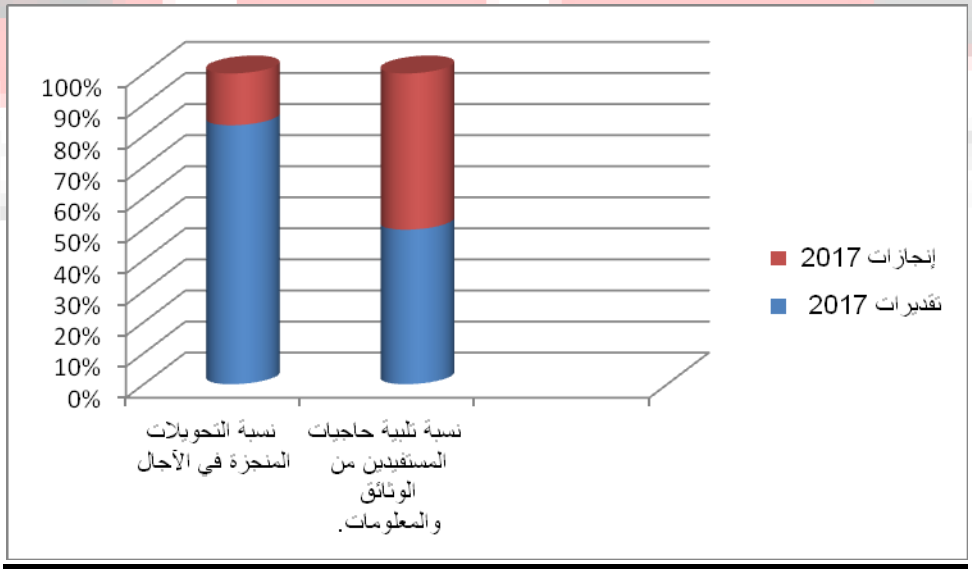

تحليل وتفسير النتائج التي تمّ تحقيقها مقارنة بالتقديرات لسنة 2017

المؤشر 1/4/1/4 : نسبة التحويلات المنجزة في الآجال:

يمثل إجراء تحويل الوثائق شبه النشطة من مكاتب العمل إلى إدارة التصرف في الوثائق الإدارية

والتوثيق وفق التراتيب والإجراءات المعمول بها عملية جدّ هامة وعنصرا أساسيا للمحافظة على الوثائق والأرشيف الذي يحفظ في طياته الحقوق الفردية والجماعية والذاكرة الوطنية. ونظرا لقيمة هذا الإجراء وأهميته في حسن التصرف في الوثائق والأرشيف واستغلال فضاءات العمل وتنظيم العمل الإداري ونجاعته، تم إدراجه كمؤشر لقيس الأداء عند إعداد ميزانية الوزارة.

وفي هذا الإطار تمّ تحقيق نسبة انجاز تقدّر بـ11.36% سنة 2017 والحال أن التقديرات كانت 55%، وبالتالي تكون نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 20.65%، ويعود ذلك إلى :

- إمتلاء الفضاء المخصص لحفظ الأرشيف الإنتقالي بمقر الوزارة.
- بطء الإجراءات الإدارية المتعلقة بعملية الإتلاف.
- قرار الوزارة بنقل الأرشيف الوسيط إلى محل جديد للحفظ.
- البحث عن محل جديد للحفظ وتجهيزه.
- عملية نقل الأرشيف وما تطلبته من وقت ومن استنزاف للموارد البشرية و المادية .
- عدم تعاون المسؤولين واحترامهم للروزنامة السنوية لتحويل الوثائق.
- إفتقار الوزارة للمختصين في ميدان الأرشيف ،وخاصة بالإدارات العامة والإدارات الجهوية مما يعرقل عمليات الفرز والتحويل والإتلاف.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تخفي تطور عدد التحويلات المنجزة سنة 2017 حيث بلغت 44 تحويل وردت من مختلف مصالح الوزارة (قطاع التجارة) إلى جانب قبول 4 تحويلات من المصالح الخصوصية للصناعة وضمت في مجملها حوالي 4170 حاوية ،مقارنة بإنجازات 2016 التي بلغت 31 تحويل ضمت 2376 حاوية.

المؤشر 2/4/1/4: نسبة تلبية حاجيات المستفيدين من الوثائق والمعلومات:

لقد تم تسجيل نسبة انجاز في هذا المؤشر تقدر بـ 93.47% في حين كانت التقديرات لسنة 2017 في حدود 92% ،وبالتالي تكون نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات مساوية لـ 101.95%، إلا أن هذه النسبة لا تعكس الفارق بين نسبة تلبية حاجيات المستفيدين في الإطلاع على الوثائق الإدارية والأرشيف التي تصل إلى 100% ونسبة تلبية حاجيات المستفيدين عند الاطلاع على الرصيد الوثائقي للمكتبة التي تقدر بـ 75%،من مجموع 12 طلب إطلاع على الرصيد الوثائقي،حيث تمّ تسجيل تراجعا في عدد المستفيدين وعدد طلبات الإطلاع على الرصيد الوثائقي للمكتبة ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- الإعتماد على الانترنت في البحث عن المعلومة.
- محدودية الرصيد الوثائقي للمكتبة وعدم ملائمته لحاجيات المستفيدين.

- افتقار الوزارة لنظام معلومات ناجع وشامل لمجالات الوزارة.
- محدودية الموارد البشرية المختصة في ميدان المكتبات والتوثيق.
- عدم توفر فضاء ملائم لوظيفة المكتبة.

الهدف4-2-1: دعم دور الرقابة في تحسين التصرف وتطوير الإدارة

الهدف 4-2-1: دعم دور الرقابة في تحسين التصرف وتطوير الإدارة	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات ق.م.ت 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات ق.م.أ 2017	تقديرات ق.م.ت 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات % 2017 (1) /(2)
	المؤشر 1/1/2/4: نسبة إنجاز البرنامج السنوي لتدخل التفقدية	نسبة	40	25	62.5	45	45	29	64.5
	المؤشر 2/1/2/4: عدد البحوث المنجزة	عدد	12	12	100	15	15	4	26.7

رسم بياني :

مقارنة بين تقديرات وإنجازات مؤشرات قيس الأداء الخاصة

بالهدف دعم دور الرقابة في تحسين التصرف وتطوير الإدارة لسنة 2017

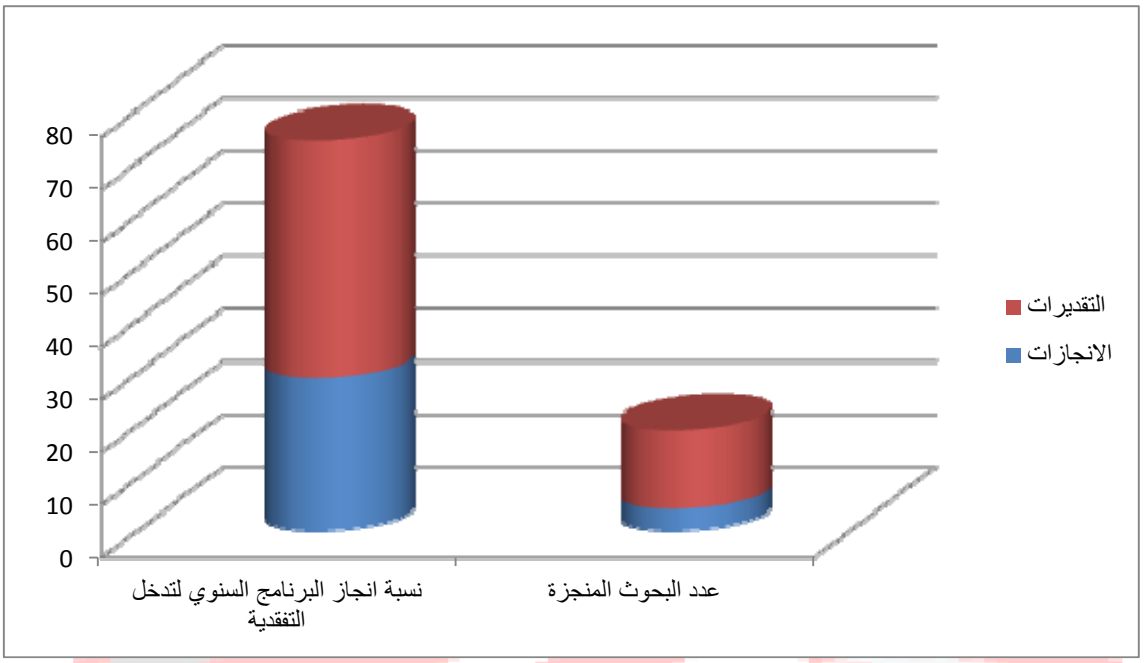

الهدف دعم دور الرقابة في تحسين التصرف وتطوير الإدارة :

المؤشر 1/1/2/4: نسبة إنجاز البرنامج السنوى لتدخل التفقدية:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ29 % بالنسبة للبرنامج السنوي لتدخل التفقدية وهو ما يعني تحقيق 64.5 % من النسبة المستهدفة لسنة 2017 والمقدرة بـ45% ويعود ذلك أساسا إلى الأسباب التالية:

- ✓ عدم التقيد بمبدأ السنوية في انجاز عمليات التفقد نظرا لخصوصية وتشعب بعض مهمات التفقد التي يمكن أن تتجاوز مدة انجازها السنة.
- ✓ نقص في إطارات سلك التفقد (02 متفقدين مساعدين و01 متفقد و02 متفقدين رؤساء) وذلك بالمقارنة مع أغلب التفقديات الوزارية مع عدم إمكانية تعزيز السلك بإطارات أخرى بسبب عدم توفر الشغور حسب الخطط المنصوص عليها بالأمر عدد 2966 لسنة 2001 مؤرخ في 20 ديسمبر 2001 والمتعلق بتنظيم وزارة التجارة.
- ✓ عدم تعيين متفقد عام خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2017.
- ✓ عدم توفر الاعتمادات الكافية لتغطية مصاريف الإقامة بالنسبة لعدد من المهمات المبرمجة.

المؤشر 2/1/2/4: عدد البحوث المنجزة:

تم انجاز عدد 04 بحوث أي بنسبة 26.7 % من التقديرات الخاصة بالبحوث المنجزة لسنة 2017 ويعود

ذلك إلى التفاوت المسجل بين التقديرات الخاصة بهذا المؤشر وعدد البحوث المتعهد بها فعليا خلال السنة حيث تم تحديد التقديرات بعدد 15 بحث في حين تم التعهد بعدد 05 بحوث خلال سنة 2017 . ومن أسباب التفاوت المذكور:

- ✓ صعوبة تحديد تقديرات البحوث الطارئة المرتبطة عادة بالعرائض الواردة على الوزارة من قبل مختلف المتدخلين (منظمات، شركات، موظفين، تجار، مواطنين...)
- ✓ عدم التعهد ذاتيا بتلك البحوث من قبل التفقدية العامة.

التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء:

أهم الإشكاليات والنقائص :

- ✓ محدودية الإعتمادات المخصصة للتكوين.
- ✓ ارتفاع تكلفة بعض الدورات التكوينية المتخصصة والتي لها قيمة مضافة مهمة كالتكوين في اختصاصات الإعلامية...
- ✓ التأخير الحاصل على مستوى إعداد مخطط التكوين السنوي.

محدودية الإعتمادات المتوفرة بالميزانية وارتباط ذلك بالتوجهات العامة والتعليمات التي تضمن سنويا بمناشير رئاسة الحكومة المتعلقة بإعداد ميزانية الدولة

- ✓ لا يعد الموقع الرسمي للوزارة موضعا جاذبا للمتصفحين من الناحية الهندسية و التفاعلية للموقع.
- ✓ - تعتبر حالة الموزعات في الوزارة من أهم العوائق أمام توفير مستلزمات العمل لمستعملي التطبيقات الإعلامية.
- ✓ - غياب نظام معلوماتي متكامل يربط بين كافة التطبيقات في الوزارة يعد أيضا من أهم النقائص التي يجب تداركها للاستجابة للحاجيات المتصاعدة و الملحة لإطارات الوزارة.
- ✓ محدودية الرصيد الوثائقي للمكتبة.
- ✓ عدم توفر فضاء يتلاءم مع وظيفة المكتبة.
- ✓ افتقار الوزارة لنظام معلومات.

التدابير والأنشطة :

- ✓ الدقة في ضبط الحاجيات بالتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية.

- ✓ تدعيم الموارد البشرية الحالية المعنية بتنظيم المناظرات وخاصة تكوين ورسكلة الأعوان.
- ✓ العمل على توسيع قاعدة المستفيدين من التكوين وذلك عبر تنويع قدر الإمكان المحاور التي يتم تناولها وذلك بهدف إثراء قاعدة المعارف والخبرات للأعوان.
- ✓ ترسيخ عقلية الإنفتاح على مواضيع تكوين ذات اختصاصات مختلفة.
- ✓ العمل على تركيز مبدأ التقييم على اثر كل دورة
- ✓ تكوينية لكل متكون وذلك بهدف إضفاء أكثر جدية في المشاركة والتفاعل مع المواضيع المشارك فيها وبالتالي الرفع من المستوى المعرفي.
- ✓ ترسيخ ثقافة التقشف والاستعمال الأمثل والرشيد للإمكانيات المتاحة مع المحافظة على نجاعة المرفق العام.
- ✓ العمل على إرساء منظومة مراقبة وتحكم أمثل في استغلال سيارات المصلحة ومختلف التجهيزات وذلك عبر حسن توظيف الأعوان ومزيد الحرص على تنظيم العمل الإداري في علاقة بالتعامل مع مختلف الهياكل الإدارية الأخرى والفاعلين الاقتصاديين.
- ✓ مزيد إيلاء الأهمية القصوى لعنصر الصيانة (تجهيزات، بنايات، سيارات...) لتلافي النقص المسجل بالميزانية.
- ✓ العمل على تحسين كراسات الشروط المرجعية للدراسات وخاصة تلك المتصلة باختصاص الخبراء لتكون أكثر ملائمة مع واقع الاختصاصات المتوفرة.
- ✓ ضرورة العمل على تحيين المعطيات و اضافة كل المستجدات على الموقع ليوفر للمتصفح المعلومات اللازمة حينيا.
- ✓ اعادة تطوير الموقع الرسمي للوزارة للتمكن من ادارة الموقع بصفة أشمل و كي يتمكن المشرف على الموقع من الإحاطة بكامل الجوانب الفنية و اظافة الروابط في مكانها.
- ✓ مزيد تحسيس الإدارات العامة بأهمية تحيين المعطيات التي يتم نشرها على الموقع الرسمي للوزارة.
- ✓ انهاء تطوير منظومة دعم الفارينة و وضعها حيز الاستغلال.
- ✓ مواصلة العمل على تطوير نظام معلوماتي للوزارة.
- ✓ اعادة ابرام عقد صيانة بالنسبة لمنظومة المراقبة الفنية عند التوريد التي يتم حاليا استغلالها و اتخاذ قرار فيما يخص المنظومة التي تم تطويرها سنة 2012.
- ✓ اتمام العمل الجاري على منظومة التجارة الخارجية و وضعها حيز الاستخدام.
- ✓ تحسين البنية التحتية الإعلامية للوزارة (موزعات و حواسيب) و تكوين مركز معلومات كامل.

- ✓ القيام بدورات تكوينية لإطارات ادارة الإعلامية.
- ✓ تنمية الرصيد الوثائقي للمكتبة وذلك باقتناء الكتب والمراجع والاشتراك في المجلات ذات العلاقة بمجال الوزارة.
- ✓ الانخراط في الإدارة الاتصالية من خلال نظام المعلومات المزمع بعثه بالوزارة لتيسير عملية الاطلاع على الرصيد وتداول الوثائق.
- ✓ تنويع الخدمات مثل الإطلاع عن بعد، النسخ، تكوين ملفات توثيقية، الإعلام عن الإقتناءات الجديدة...
- ✓ انتداب مختص في المكتبات والتوثيق.
- ✓ كما أنه ولغرض تحسين الأداء وتحقيق النسب والتقديرات المبرمجة لسنة 2018 والسنوات الموالية فإن الإدارة تسعى لإيجاد فضاء ملائم للمكتبة وضمان الإستفادة القصوى من الرصيد الوثائقي بالنسبة للمستفيدين سواء الداخليين أو الخارجيين مع التأكيد على ضرورة :
- ✓ توفير بعض الموارد المادية اللازمة مثل سيارة خاصة لنقل الأرشيف، الحواسيب، آلة ناسخة، ماسح ضوئي...
- ✓ انتداب المختصين لدعم فريق العمل على المستويين المركزي والجهوي.
- ✓ مزيد التكوين والتدريب في مجال التصرف في الوثائق والأرشيف.
- ✓ تحسيس الأعوان والإطارات بأهمية تنظيم الوثائق التي يستعملونها أثناء القيام بنشاطهم، وضرورة تحويلها طبقا لمقتضيات جداول مدد الاستبقاء والإجراءات المعمول بها.
- ✓ التنسيق مع التفقدية العامة للوزارة خلال أعمال التفقد للمصالح الإدارية لمعاينة وضع الوثائق الإدارية ومتابعة أعمال التصرف في الوثائق والأرشيف.
- ✓ تنظيم التفقدية العامة وإحداث خطط جديدة لتعزيز سلك التفقد على غرار بقية الوزارات (13 خطة عوضا عن 5 خطط وفق التنظيم الحالي لوزارة التجارة).
- ✓ دعم تكوين إطارات التفقد في مجالات الرقابة والتدقيق والمحاسبة التجارية بالإضافة إلى مختلف المجالات الفنية الخاصة بمصالح وزارة التجارة.
- ✓ رصد الاعتمادات الضرورية لتوفير مصاريف الإقامة والتنقل لإطارات التفقد بالنسبة للمهمات الخاصة بعدد من الجهات.